وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة
خميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الولايات المتحدة الامريكية في الميدان المني لمنطقة البحر المتوسط

من 2001 الى 2011

مشروع مذكرة لنيل شهادة ماستر

إعداد الطالبة:
بن ناصر ليلى

الأستاذ المشرف:
ا.فزاني إبراهيم سعد الشاكر

السنة الجامعية:

2015/2014

عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إعادة النظر في سياستها العسكرية،لتكون منسجمة مع الوضع الدولي الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي حكمته،والمتمثلة في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الأنظمة الدفاعية في أوروباالشرقية .وفقدت هذه المحددات أهميتها في علاقات دولية أصبحت مبنية على شبكة من الترابطات المصلحية يحكمها عاملان :التعاون المتبادل من جهة، والثورة التكنولوجية من جهة أخرى، وكان لهذين العاملين دور في التقليل من أهمية الأمن العسكري لينتقلا إلى الأمن الاقتصادي.

وعليه، كان لابد من إحداث تغيير في مبادئ العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدةلتكون أكثر تناسبا مع التحولات الأمنية الدولية، سواء على المستوى **النظري** أين عرف مفهوم الأمن إسهامات نظرية عديدة ومراجعة" توسيعية "بعد الحرب الباردة، أو على المستوى **الميداني**، وذلك باسناد أدوار جديدة للأنظمة الدفاعية التي تغطي أغلب مناطق العالم، لتنفيذ مختلف السياسات التي تتبناها الإدارة الأمريكية، وقد ساهم هذا التغيير في إخراج منطقة البحر الأبيض المتوسط من دائرة النفوذ الأوروبي الذي يستند على مبررات تاريخية وجغرافية، لتشهد" دخولا "أمريكيا قائما على المنافسة غير المعلنة مع الاتحاد الأوروبي بحثا عن مكانة ضمن الترتيبات الأمنية التي تعرفها المنطقة.

فقد استمرت السيطرة الأوروبية على الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط بعدالحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة، إلى أن بدأ التأسيس لما يسمى بالنظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أين أصبحت المنطقة مرشحة لاستقبال العديد من تناقضات هذا النظام على ساحتها، نظرا لموقعها الجيو - استراتيجي وتصاعد التهديدات الأمنية فيها، فضلا عن كونها معبرا رئيسيا لثروة النفط - شريان الاقتصاد العالمي .-إن الأخذ بالمفهوم" التجزيئي "للمتوسط، يساعد على تحليل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية - البعيدة جغرافيا عن المتوسط – ضمن الترتيبات الأمنية للمنطقة، وهي مكانة

ترتبط بدور أمريكي" متصاعد "بعد الحرب الباردة -فترة الدراسة-، لتراجع العامل الايديولوجي الذي كان يحدد علاقات المعسكر الرأسمالي على أساس" تقاسم الأدوار"، تاركا الأولوية للهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف إلا بالمصلحة المباشرة، عبر ولوج مختلف الأسواق العالمية .ويتقاطع هذا" الدور "الأمريكي في منطقة المتوسط مع الأهمية التي عرفها موضوع الأمن في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية والمعاصرة، مستفيدا بذلك من مختلف الحوارات التي عرفها حقل التنظير في العلاقات الدولية، بدء بالمحاورة التنظيرية الأولى واقعية - مثالية وصولا إلى الحوار الرابع الذي يواجه بين المنظور التفسيري الذي تتزعمه الاتجاهات العقلانية والمنظورالتكويني في اطار ما يعرف بنظريات ما بعد الحداثة.

أهمية الدراسة:

إن تناول موضوع يدخل ضمن إطار ما يعرف بالدراسات الأمنية، يدفع إلى ضرورة الوقوف على أهم الاسهامات النظرية في سعيها لتحديد مفهوم الأمن باعتباره المتغير الرئيس في الدراسة.كما يقود إلى البحث عن الكيفية التي يمكن عبرها اسقاط أهم الأبعاد الموسعة – نظريا – على التوجهات الخارجية لقوة عظمى تسعى إلى تعزيز دورها ومكانتها داخل الفضاء المتوسطي، المحتكر - بحكم عاملي التاريخ والجغرافيا – أوروبيا، في محاولة لملامسة نقاط التماس بين الاحتكار الاوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط عبر العديد من المبادرات الأمنية لربطها بالسياسة الأوروبية المتوسطية ، والسعي الأمريكي لايجاد مكانة ضمن هذه الترتيبات في منطقة يتشكل ضلعها الجنوبي - في غالبيته - من دول عربية تفتقر للفعالية من حيث أنها مجرد متلق لهذه المبادرات سواء كانت أمريكية أو أوروبية.

أسباب اختيار الموضوع :ترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1/ الأسباب الذاتية :نظرا للتوجهات التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي لم تستثن أي منطقة من العالم، ارتأينا ضرورة تسليط الضوء على

على التوجهات الأمريكية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي يتشكل ضلعها الجنوبي من دول عربية تقع ضمن ما يسمى بالنظام العربي الإقليمي، وبالتالي فهي توجهات ترتبط بدائرة الأمن الإقليمي لهذا النظام -الذي ننتمي إليه -في منطقة تشهد ترتيبات أمنية أوروبية الصنع، أمريكية التحريك في بعض الأحيان.

2/الأسباب الموضوعية :بعد الاطلاع على مكتبة قسم العلوم السياسية بجامعة خميس مليانة لاحظنا غياب دراسات تتناول الموضوع بهذا التخصيص – مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط – باستثناء البعض منها والذي يتناوله من زاوية التقسيم الجغرافي للمنطقة واعتبارها كدائرة للتنافس الأوروبي -الأمريكي، أو بشكل جزئي ضمن مواضيع عامة تدرس تفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعليه رأينا أنه من الضرورة بمكان تدعيم المكتبة بموضوع جديد يتوج سنوات الدراسة الجامعية" عامة "ويكون مرجعا يعتمد عليه طلبة العلوم السياسية، وكخطوة أولى في إطار دراسة التوجهات الأمنية لقوة كبرى بعيدة جغرافيا عن المتوسط تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وموقعها من الترتيبات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

إشكالية الدراسة:

في ظل الترتيبات الأمنية التي يشهدها المتوسط، والرغبة الأمريكية في إعادة النظر في سياستها العسكرية لتكون منسجمة مع البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، **إلى أي مدى يمكن للتوجهات الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أن تساهم في إيجاد مكانة للولايات المتحد الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية التي تشهدها ؟**

تستلزم الاجابة على هذه الإشكالية طرح جملة من التساؤلات الفرعية على نحو:

1/هل يمكن تفسير التوجهات الأمريكية تجاه منطقة المتوسط على أنها رد فعل امبريقي للتوسع الذي عرفه مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة؟

/2ماهي المعايير المعتمدة أمريكيا لتبرير الرؤية الموسعة للمتوسط ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وعلى أي مدركات استراتيجية ارتكزت؟

/3كيف تم توظيف أهم الأبعاد الموسعة للأمن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كآليات لتعزيز التواجد الأمريكي متوسطيا؟

فرضيات الدراسة:

تفترض إشكالية الدراسة صياغة الفرضيات التالية:

1كلما كان هناك توسيع لمفهوم الأمن نظريا بعد الحرب الباردة، كلما أدى ذلك إلى تبرير التوجهات الأمريكية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط.

2بقدر توسيع الرؤية الأمريكية لمنطقة المتوسط، بقدر ما يساعد ذلك على تقسيمها امبريقيا إلى متوسط شرقي محتكر أمريكيا، ومتوسط غربي قابل لامكانية التموقع الأمريكي استراتيجيا.

3كلما كان هناك تنويع في الآليات الأمريكية تجاه الحوض المتوسطي، كلما أشر ذلك على بداية تبلور استراتيجية أمريكية تجاه المنطقة.

تبرير خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول :نحاول من خلاله الاقتراب من مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، وذلك لارتباط" مكانة "الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط بترتيبات أمنية تأثرت بشكل كبير بالإسهامات النظرية لمفهوم الأمن، خاصة في ظل المواجهة /الحوار الذي تشـــهده العـــتلاقات الدولـــية بين كل من المنــظور الوصــفي التجــريبي "التفســيــري"، والمنــظور التكويني .

ليختص **المبحث الأول** بدراسة مفهوم الأمن من منظور عقلاني -تفسير قائم على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية، عبر **مطلبين** بدراسة أبرز ممثلين لهذا التيار : **الأول** يوضح رؤية الواقعية باتجاهاتها المختلفة للأمن، و**الثاني** يدرس التأثير الذي أضفته المدرسة الليبرالية على حقل الدراسات الأمنية رغم غياب بناء نظري موحد لها .ولتبرير الصيرورة التطورية- ابستمولوجيا – لمفهوم الأمن نظرا لعجز نظريات الاتجاه التفسيري في بناء إطار نظري متكامل لدراسة مختلف الظواهر الدولية فيما يعرف أكاديميا ب" أزمة التنظير"، برز جيل جديد من النظريات والمقتربات محاولا إسقاط الافتراض التفسيري القائم على الأخذ بالأمن كمعطى مسبق، من خلال التشكيك المنهجي في منطلقات هذا الافتراض والقول ب "ببناء الأمن اجتماعيا"، وهو ما سعى إليه المقترب البنائي عبر **المطلب الأول** محدثا بذلك جسرا رابطا بين الاتجاهات الوضعية والنظريات مابعد الوضعية -التأملية، وعلى رأسها النقدية الاجتماعية التي تحاول عبر **المطلب الثاني** إسقاط الأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية، وتقديم بديل يقوم على بناء مفهوماتي -نظري صلب يستند انطولوجيا وابستمولوجيا على معايير مغايرة تماما لتلك المعتمدة وضعيا، أما **المطلب الثالث** فيتناول مفهوم الأمن من منظور ما بعد الحداثة التي تهدف إلى تفكيك الأطر والمقاربات التقليدية، لنكون بذلك أمام منظور أمني مختلف يرتكز أساسا على قيمة" الخطاب "في فهم سلوكيات الدول.

ويعتبر **المبحث الثالث** بمثابة الرابط التطبيقي بن الإطار النظري لمفهوم الأمن والتوجهات الأمريكية في منطقة المتوسط، عبر توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للأبعاد التي عرفها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة خدمة لمصالحها الإستراتيجية، وهو توظيف يستمد قوته" الميدانية "من إسهامات مدرسة **كوبنهاغن** عبر **المطلب الأول**، ثم حصر الحدود "المطاطة "لمسألة الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط عبر مقترب مركب الأمن ل **باري بوزان**، بمعنى أنها قابلة للتوظيف الاستراتيجي أمريكيا بهدف التموقع في منطقة المتوسط، وذلك في **المطلب الثاني.**

الفصل الثاني :يحاول الاقتراب من التموقع الأمريكي متوسطيا، على الرغم من أن الإستراتيجية المرجعية للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية تكمن في الشرق الأوسط، هذا التموقع سيتم تحليله من خلال بناء الإقليم المتوسطي الذي يتراوح بين العملية/المسار الأوروبي والرؤية الأمريكية، بهدف إيضاح هذه العملية (الأوروبية) بترتيباتها الأمنية المتواترة على منطقة المتوسط مؤكدة بذلك التأثير الذي تخضع له المنطقة تاريخيا وجغرافيا، حيث يعالج **المبحث الأول** العملية الأوروبية -المركزية في بناء الإقليم المتوسطي ضمن **المطلب الأول،** ثم دراسة الأبعاد الاستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية في **المطلب الثاني.**ويدرس **المبحث الثاني** الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطي فيما يشبه عملية "دخول"، وذلك عبر **مطلبين :الأول** يوضح موقع المنطقة المتوسطية من مشروع الشرق الأوسط الكبير، و**الثاني** يتناول المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط في محاولة لتبرير التموقع الأمريكي في المتوسط.أما **المبحث الثالث** فيتطرق لأهم المهام الأمنية الأمريكية في الحوض المتوسطي المرتبطة أساسا بما يسمى" النظام العربي الإقليمي – "خدمة لأهداف الدراسة– بدء بضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية من خلال تفاعلات علاقاتها – الاقتصادية خاصة- مع الاتحاد الأوروبي ك **مطلب أول،** إلى جانب السعي لفرض "فوضى خلاقة "كمهمة أمنية بدل أن تكون مبادرة إقليمية واضحة المعالم كخيار لاحتواء كل من سوريا ولبنان في المتوسط الشرقي كمطلب **ثان .** ويعالج **المطلب الثالث** مهمة إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء الغربي في المتوسط الغربي، ويحاول **المطلب الرابع** التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط لأهمية المنطقة كنقطة ربط بين المتوسط الغربي وجنوب الصحراء.**الفصل الثالث** :نتطرق من خلاله لآليات التدخل الأمريكي في المتوسط لإسقاط الأبعاد التوسعية للأمن عسكريا، سياسيا واقتصاديا على السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث يدرس **المبحث الأول** الأبعاد الاستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط عبر جهازين أمنيين" عسكريين "هما : الأسطول السادس الأمريكي الذي تغطي منطقة عملياته

البحر الأبيض المتوسط في **المطلب الأول،** وكذا حلف شمال الأطلسي الذي يسعى إلى ضرورة التكيف مع متغيرات بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة بتبني سياسة أمنية جديدة تجاه منطقة المتوسط في **المطلب الثاني** .أما **المبحث الثاني** فيتناول المبادرات السياسية الأمريكية تجاه المتوسط عبر **مطلبين :الأول** يوضح الخلفيات السياسية للحوار الأطلسي المتوسطي، و**الثاني** يحلل أبعاد إدراج دول جنوب المتوسط ضمن استراتيجية دمقرطة الشرق الأوسط .ويهدف **المبحث الثالث** إلى الاقتراب من الدخول الاقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط، حيث وصف ب"الدخول "نظرا للاحتكار الأوروبي لمنطقة غرب المتوسط ، واستفادت واشنطن من التحول الذي طرأ على معادلة الترتيبات الأمنية في المنطقة بعد الحرب الباردة . **المطلب الأول** يحاول ملامسة خطوط التماس بين مبادرتي الشراكة الأمريكو -مغاربية، والشراكة الأورو- مغاربية، ثم عملية التحرك الأوروبي لمواجهة الدخول الأمريكي في المنطقة عبر العديد من المبادرات الأمنية" المستجدة"، على رأسها الاتحاد من أجل المتوسط وذلك في **المطلب الثاني**.

المقاربة المنهجية للدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع اعتمادنا على تكامل منهجي يضم:

/1**منهج التحليل النسقي** System Analysis Approach: المختص بميدان دراسة السياسة الخارجية ، حيث يتيح للباحث في العلاقات الدولية إمكانية استخدام مستويات عديدة للتحليل وبشكل متصل ومتكامل، وعليه فإن هذا المنهج يظهر كخط رئيسي في دراستنا عبر تحليل أنماط وتفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار البحث عن مكانة ضمن الترتيبات الأمنية التي تشهدها.

/2**منهج دراسة حالة** Case Study Approach: الذي اعتمدنا عليه لاسقاط توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة محددة تتمثل في" منطقة البحر الأبيض المتوسط."

3/**منهج البحث التاريخي المقارن** Historical Comparative Approach : الذي يعتبر أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الحديثة للنظم السياسية المقارنة بفضل يعود إلى المدرسة السلوكية Bihaviourism School ، ويبرز في دراستنا بإظهار التنافس غير المعلن بين التوجهات الأمريكية والسياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط.

وقد ساعدنا **المنهج التاريخي** Historical Approach مستقلا في التزود بمعلومات تاريخية ساهمت في توجيه التحركات الأمريكية متوسطيا لفترات سابقة للدراسة، للاقتراب من التموقع في منطقة المتوسط في فترة الدراسة.

صعوبات إعداد الدراسة:

إن أغلب الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد الدراسة متعلقة بحداثة الموضوع في حد ذاته وارتباطه بالدراسات الأمنية، وهو ما يقود تلقائيا إلى قلة المراجع الأكاديمية وعلى رأسها الكتب والدراسات المحكمة .وقد حاولنا تدارك هذا النقص بالاعتماد على المجلات والدوريات إلى جانب المقالات المنزلة على شبكة الانترنت،إلا أن طابع الأسلوب الصحفي -الإعلامي الذي يطغى على مثل هذه المراجع وخاصة المقالات الموجودة باللغة العربية طرح أمامنا عقبة تكييف هذا الأسلوب مع طبيعة دراستنا الأكاديمية، وهو الأمر الذي عملنا على إنجازه قدر المستطاع .بالإضافة إلى عناء الترجمة كوننا اعتمدنا على العديد من المراجع باللغتين الفرنسية والانجليزية.

المبحث الأول:مفهوم الأمن من منظور عقلاني تفسيري.

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقا من مبدأ" **الحتمية** "في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، وعلى هذا الأساس فهو ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبنى، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية وما على النظرية إلا تفسيرها. سندرس في هذا الإطار أهم نظريتين ضمن هذا المنظور وهما :الواقعية والليبرالية بمختلف اتجاهاتهما ومقاربة كليهما لمفهوم الأمن.

المطلب الأول :الأمن من النظرية الواقعية

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب.

فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية[1].

1جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985، ص 59.

يفسر التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب بالمسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة، وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها من جهة أخرى، باعتبار المدرسة الواقعية تقف ضمن نطاق المدارس التفسيرية لظواهر العلاقات الدولية.

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقعية كمذهب" مركزي "في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين:

1-اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تكرست في فترة ما بين الحربين العالميتين،

وذلك لاعتمادها **تحليليا** على معايير السلوك الدولي وتطورها استنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما استقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميميات حول السلوك الدولي.

2-تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو ما أفضى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

تحظى مسلمات النظرية الواقعية ب" انطباع مرجعي مقبول "لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا للصراع الايديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة.

كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيطا إلا أنه لا يخلو بتاتا من صبغة "العقلانية."

ومن هذا المنطلق فإن النظرية الواقعية، وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل حسب **جون جاك روش** J.J.Roche و **شارل فليب دافيد** Charl. Ph. David، فإنها جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن:

النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية و مشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.

-الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.

-الشك أو التوجس Incertitude في العلاقات الاستراتيجية بين الدول يعتبر "عنصرا ثابتا" Element Constant، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ" كل لنفسه" Chacun pour-soi، يعد الأمن معطى نادر، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.

-استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات - خاصة العسكرية -لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

-الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها[1].

لقد نزع الدارسون منذ اتفاقية " **وستفاليا**" West Valley عام 1648 إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي .حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى" الأمن "على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول[2].

Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien Edition Charles P. David et Jean Jacques Roche, Op.Cit

3جون بيليس وستيف سميثذ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص414

إن هذا الالتزام الذي ينادي به أنصار الاتجاه الواقعي يتمحور حول فكرة تحقيق "الأمن القومي"، والمستمد من النقاش التاريخي الذي حاول من خلاله كتاب مثل **هوبز** Hobbes و**ميكيافيللي** Machiavelli و**روسو** Rousseau رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة، في ظل نظام دولي" **صراعي** "يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم Perpitual Peace. وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكده كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال **ادوارد هاليث كار** E.H. Carr و**هانس مورغانتو** Hans Morgenthau [1] .

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقا من القوة [2].

فقد شكل مفهوم القوة Power موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواء نظر إليها كوسيلة أو كغاية، أي كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الاثنين معا .كما يعتقد **مورغانتو** أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما[3].

---

[1] جون بيليس ,المرجع نفسه,ص 415 .
[2] عبد النور بن عنتر,البعد المتوسطي للامن الجزائري,الجزائر,المكتبة العصرية ,2005,ص 15 .
[3] Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

أما **فريديريك شومان**، فقد خلص في دراسة له عام 1933 إلى أنه في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة[1] .

ويذهب **ارنولد ولفارز** Arnold wolfers أبعد من ذلك، حين يرى بأن القوة هي "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين **القوة** Capacity or Strenth و**التأثير أو النفوذ** Influence، حيث أن التمييز بينهما يكون انطلاقا من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و الإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة[2] .

وينظر **مورغانتو** للقوة من ثلاث زوايا:

- ✓ القوة كسبب *power as a cause* أي أنها الدافع لسلوك معين.
- ✓ القوة كهدف *power as an outcome* أي أنها نتاج لسلوكات الدول.
- ✓ القوة كوسيلة *power as an Instrument* أي أنها الأداة لبلوغ الغايات المرجوة[3].

إن القوة باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن حسب التصور الواقعي، تنطوي على بعدين وذلك باعتبارها:

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 61.

[2] عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر،2004 - 2005، ص 115.

[3] المرجع نفسه، ص116 .

- **ميزة** Attribut بمعنى أنها معطى تمتلكه الشعوب، الجماعات أو الدول، أو تسعى للحصول على الأمن.

- **علاقة** Relationship لأنها تعبر عن القدرة التي تمكن الشعوب، الجماعات أو الدول من اختيار درجة تأثيرها على الآخرين.

فالقوة" كخاصية "تميز الدولة Attribut of State، تعد فكرة شائعة في المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية، فالعديد من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات" القوة الوطنية" National Power، والخصائص التي تؤهل الدولة لأن تكون **قوة كبرى** Great Power أو **قوة متوسطة** Middle Power أو **قوة عظمى** Super Power وهاته القائمة بوجه عام تحدد أنواع عدة ل **ميزات** "Attributs" قد تمتلكها الدولة لكي تكون مؤهلة للمطالبة بمرتبتها الحقيقية على سلم القوة العالمية[1].

وبالتالي فإن القوة حسب الواقعيين، تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى ضمن مفهوم ضيق للأمن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية باعتبارها فاعلا مركزيا إن لم يكن وحيدا في السياسة الدولية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة.
غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية حماية /دفاع، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع امبريقي أكثر منه كمفهوم[2].

[1] Ibid, P 88.

2 عبد النور بن عنترومرجع سابق ,ص 19 .

الامبريقية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن بإهمال بعده الانطولوجي تظهر من خلال الحكم الانتقادي "الذي وجهه **ريمون آرون** Raymond Aron للواقعية الكلاسيكية في كتابه "السلام والحرب بين الامم" على أنها علم تطبيقي Praxeology، وذلك من خلال تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ" **هدفي** " يعنى بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطابات التنافسية للقوة[1].

إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن تكمن في أن:

1. **الواقعية التقليدية** :تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت، ولا مجال للفاعلين من" غير الدولة "ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل **ميرشايمر** Mershaemer المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة.
2. **الواقعية البنيوية** :تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات خاصة العسكرية بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو اللاأمن Insecurity المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها **كينيث والتز** Kenneth N. Waltz.
3. **الواقعيون الجدد** :يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللاأمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره اليات "الامن

1Jean Jacque Roche, Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32

التعاوني"، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيون الجدد التعاونيون ومن أبرزهم **شارلز قلايزر** Ch. Glaser.

4. **الاثنو واقعيين (الواقعية الاثنية)** :ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، وهذا خلال تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرز روادها :**باري بوسن** Barry Bosen و**كوفمان** Kaufman .

المطلب الثاني :الأمن حسب النظرية الليبرالية.

رغم الصخب الذي أحدثته وتحدثه المدرسة الواقعية باتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن خاصة في ظل التوجهات الواقعية للسياسة الأمريكية، فإن المدرسة الليبيرالية كان لها تأثير بارزعلى الدراسات الأمنية، وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه **سيفنت والت** S.Walt بالعائلة الليبيرالية.

قبل الخوض في تفرعات المدرسة الليبيرالية، يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها في:

***الفاعلون غير الدولة** Non State Actors كوحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية، كمنظمات حقوق الانسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السيـــــــاسة العالمية، لذا يعود تزايد الشبكات" عبر الوطنية "الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى تحقيق ما يسمى ب" المـــــجتمع المـدني العالمـــــي."

***الدولة ليست فاعلا وحدويا** بالنسبة للتعدديين ، بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة" **الدولة** " من جهة,

وتجاهلا للتفاعلات بين هذه الفواعل Actors ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهلا للأفكار والقيم، للمنظمات الدولية و"عبر الوطنية " والرأي العام من جهة أخرى.

*يتحدى الليبيراليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة **فاعلا عقلانيا** Rational Actor، فالنظرة المجزأة للدولة، تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية التي تؤدي دوما الى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك Miss- perception أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة[1].

*الأجندة السياسية العالمية تبقى **قابلة للتوسيع**، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، مهمة أيضا[2].

يعمل المقترب الليبيرالي على تشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية كمنطلق لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة، الديمقراطية والمؤسسات الدولية، ويعتقد الليبيراليون أن هناك امكانية لتحقيق نوع من التنظيم عن طريق مجابهة التصادم بين الأمم، لأن حالة اللاأمن Insecurity هي نتاج للفوضى. ومن هنا، فإن أساس التصور الليبيرالي للأمن موسع قبل النظرية البنائية ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا في إقامة السلام من المتغير العسكري، وهو توسيع قائم على أساس فوق قومي Supera- National .

1عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002 ، ص 21 .

2 المرجع نفسه ,ص 13 .

لقد تأثر الفكر الليبيرالي أساسا بكتابات كل من **جون لوك** J.Lock **وايمانويل كانط** Kant E. و **آدم سميث** A.Smith حيث يقول **كانط** بأن الأسباب الرئيسة للنزاعات تكمن في عدم الاستقرار واللاعدالة المتأصلة في حالة الطبيعة State of Nature، وهنا يلتقي كانط مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سببا للحروب، لكنه يتعارض معهم في امكانية التغلب عليها وذلك عن طريق التبادل التجاري الذي يحد من النزعة العدوانية للبشر[1]. في حين يرى **لوك** بأنه يمكن تعويض حالة الطبيعة التي يقول بها الواقعيون بإنشاء دولة القانون الليبيرالي على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي The Moral Law وجد قبل السياسة كمعطى الهي، وقد استعملت ليبيرالية **لوك** للدفاع عن حقوق الانسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة[2]. أما **آدم سميث** فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

تؤكد الليبيرالية منذ بداية السبعينات على الانتقال من **برادايم** ما بين الدول Inter-State إلى نظام عابر للأوطان Transnational System. وما ساهم في صعود التيار الليبيرالي ابتداءا من هذه الفترة هو تحول مفهوم الاعتماد المتبادل Interdependance إلى أجندة العلاقات الدولية، على أساس أنه لم يعد يحكمها التصور القائم على الدور السيادي للدولة .والاعتماد المتبادل هو ما يعبر عنه الليبيراليون ب **شبكة العنكبوت** Cob.Web والتي سيعبر عنها فيما بعد ب **العولمة** ،Globalisation وهو النموذج الذي جاء ليعوض نموذج "كرات البليار "الواقعي Billiard ball Model ل **أرنولد والفرز** A.Wolfers، حيث أن التعامل الاقتصادي بين

الدول سيخلق شبكة عنكبوتية من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة عسكرية مع دولة أخرى أين تلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر خيط رفيع هو" **العقلانية"** Rationalism.

ويمكن التفصيل أكثر في اسهامات المدرسة الليبيرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين:

1-الليبيرالية البنيوية Structural Liberalism:(*)

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من **مايكل دويل** Michel Doyel و **بروس روست** Russet Bruce من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية، وتكون الصفة التعاونية سمتها البارزة.

وعليه فإن مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يقع ضمن متلازمة :كلما" تدمقرطت" Democratisation الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها، ومن هنا فانتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات، ويحفز على التسوية السلمية لها بفضل سيادة" ثقافة ليبيرالية "للتوافق أو الحل الوسط Compromise.

ويظهر تشبع **دويل** بكتابات **كانط** عبر اشارته الى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط حول الأمن الدولي في كتابه" السلام الدائم" Perpetuel Peace وهي:

(*)تأثر أصحاب هذا الاتجاه بكتابات ايمانويل كانط الذي يحاول أن يبين بأن السلام ممكن اذا توفرت بعض الشروط مثل بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيديرالية بين الدول لانهاء الحرب وليس تنظيمها فقط، كما قال بذلك هوغو غروتيوس Hogo Grotius. وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالثة من كتابه" مشروع السلام "باقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الاولى.

-التمثيل الديمقراطي الجمهوري.

- الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان.

-الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية[1] .

أما روست فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، وهنا يرى روست أنه لا داعي لتجاهل النظرات المتبصرة للواقعية، على اعتبار أنها تخبرنا بأن القوة والاعتبارات الاستراتيجية تؤثر على قرارات الدول في محاربة بعضها البعض، وأن الأخطار تكمن في رؤية" الواقعية الفجة "لحرب الجميع ضد الجميع، والتي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعايير ومؤسساتها الداخلية[2].

2الليبيرالية المؤسساتية Institutional Liberalism:

يؤكد الليبيراليون المؤسساتيون على أن المؤسسات تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي، حيث أن عملية" **مأسسة الأمن** "تزيد بالنسبة للدول من مزايا التعاون وبالتالي تخفيض المخاطر والغش، وتقوم بتنشئة اجتماعية Socialisation الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة، وعليه فإن استقلالية

1 جون بيليس ستيف سميث ,مرجع سابق ,ص 428 .
2 المرجع نفسه ,ص 129 .

الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات، وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن[1] .

وقد تعزز هذا الطرح خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية، كالاتحاد الاوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنظمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها .كما استطاع مقترب الليبيرالية المؤسساتية" أمنيا "اقناع العديد من صناع القرارالأمريكيين بحجيته، لتبرير توسيع حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الرئيس **بيل كلينتون** بعدانهيار المعسكر الاشتراكي[2].

[1] Juanita Elias and Peter Sutch, Op.Cit, P 74

[2] Charles P. David et Jean Jacques Roch, Op.cit, P 9

المبحث الثاني :مفهوم الأمن حسب النظرية التاملية التكوينية

أدى عجز نظريات الاتجاه التفسيري الليبيرالية والواقعية على وجه التحديد في الالمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، إلى بروز نظريات ومقتربات جديدة أطلق عليها وصف" التكوينية التأملية"، نظرا لمحاولتها الالمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية .وعليه، فإن النظريات التكوينية كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف ابستيمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف المحاورة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية" التكوينية في مواجهة التفسيرية."

المطلب الأول :الأمن حسب النظرية البنائية .

أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبيرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي، انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو : اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا.
كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية، وهو مبرر اتخذته البنائية لوصف النظريات السابقة وعلى رأسها الواقعية والليبيرالية بالفاشلة نظرا لاهتمامها بالجوانب المادية واهمالها للجوانب المعيارية .بتفصيل أكثر يعزو البنائيون عجز الواقعية الى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبيرالية الى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية.

غالبا ما ينظر الى البنائية على انها جسر رابط Bridge Gap بين الاتجاهات الوضعية- التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية – التكوينية، على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبيرالية [1].

تعود جذور البنائية إلى كتاب **نيكولاس أونوف** Nicholas Onuf "عالم من صنعنا" World of our making ، الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية Constructivism ومنتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية **والتز** الجديدة، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل **الكسندر وانت** Alexender Wendt "الملقب بأب البنائية "عام 1992 في اطار النظرية النقدية الاجتماعية كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية، ومنطلق **وانت** أنه لا يطرح نظرية Theory وإنما مقاربة Approach تقوم على الافتراضات التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل" تذاتاني" Intersubjective
- هويات ومصالح الدول تتشكل في اطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام[2] .

انطلاقا من هذه الافتراضات الثلاثة، تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبنى عليها التصورات الواقعية والليبيرالية، وهنا تنفرد البنائية مقارنة بالواقعية والليبيرالية بأنها تجمع بين **معرفية/وضعية**، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن للباحث دراسته ابستمولوجيا، وانطولوجيا **ما بعـــــــد وضعية**، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضـــــــوعي معـــــطى مسبـــــقا ولا هو ذاتي تابع لخطابـــــات

(1) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، 2007 ، ص322 .
(2) المرجع نفسه، ص323 .

الشرعنة، ولكن تتداخل فيه" التذاتيات"، وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية ب **التذاتانية**.

للتبسيط أكثر، يمكن أن نقارن الافتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الافتراضات في المنظورات المشكلة للاتجاه التفسيري،" فالبرادايم البنائي "مثلا يختلف عن "البرادايم الواقعي "من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل:

الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الاخرين وعقلانية الفاعلين[1] .

تركز البنائية على عنصر **الهوية** Identity الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية اذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية الدول وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها.وعلى هذا الأساس، فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة الى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الارهاب والتنظيمات الارهابية بعد تحول الصراع من ايديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد و صناع قرار هذه الوحـــــدات السيـــــاسية وهي كلـــــها مؤثـــــرات تدل على وجـــــود

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص 41 .

عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة[1] .
ويمكن تفسير اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك لنموذج كرة البلياردBlliard Ball Model الواقعي، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنه حسبهم فشل في ابراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدولالكرات لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي[2].
إذن **الفوضوية** Anarchy تعد من الاسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى **الكسندر وانت** في مقاله الصادر عام 1992 والموسوم ب" :الفوضى هي ما تصنعه الدول :البناء الاجتماعي لسياسات القوة Anarchy is what states power politics make of it : The social construction بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها [3] .
ويقول **وانت** أنه بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية، وبما أنها أساس المصلحة القومية، فإنه ورغم اشارة هذه الاخيرة الى مستلزمات Exigences الأمن وإعادة الانتاج، فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية في إشارة الى الواقعية والليبيرالية حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول بها، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون. وعليه يفرق **وانت** بين ثلاثة أنواع / تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يقول بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة **عدواة** فإن البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى **هوبزية** .ولما تنظر إلى بعضها البعض نظرة **تنافس** تكون مشكلة الفوضى

---

[1]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 224 .
[2] المرجع نفسه، ص 224 .
(3) Juanita Elias and Peter Sutch, Op.Cit, P 186.

لوكية، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها ك **أصدقاء** نكون بصدد فوضى **كانطية** [1] .

ويرى **وانت** أن الثقافة **الهوبزية** المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري واقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة **اللوكية** بل وحتى **الكانطية** كما هو الحال في بعض انحاء العالم مثل :الجماعة الاورو اطلسية أين تحدد الثقافة **الكانطية** سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تتحرك دولة من هذه المجموعة فإنها لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط، بل وحتى مصالح الدول الصديقة والحليفة[2] .

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي :أيهما يسبق الأخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة" معنى" [3]، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي.

وبالنسبة ل" **وانت** فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به ." [4]

أما بالنسبة لباحثين بنائيين آخرين على غرار **جون روجيه** John Rogie، **فريدريش كراتوشويل** Fredirich Kratochwill و **إيمانويل ادلر** Emanuel Adler، وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين Corpus النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:

*أسس النظام الـــدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى Structures وليست حقـــــــائق موضـــــــوعية، ولا تكـــــــون ذات" قيمـــــة "الا إذا آمـــــنت الـــــدول بـــــها، وعلـــــى هذا

1عبد النور بن عنتر،" المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الامن"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري2009 ,ص 55 .
2المرجع نفسه,ص 96 .

3 Charles P.David et Jean Jaques Roche, Op.Cit, P 104.
4 Ibid, P 103.

الأساس سيصبح الأمن "تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام **وستفاليا** على دمجها ضمن سلوكها.

*الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل و تغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.

*يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن Amelioration ، شرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فإن المقترب البنائي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى كما يعتقد أغلب الواقعيين ، يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما حدث للاتحاد السوفياتي عندما لعبت أفكار **غورباتشوف** دورا هاما في انهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية، دون اللجوء إلى خيار القوة السوفياتية كبديل عسكري[1].

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/ تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن اسهامات كل من **وانت** و**أنوف** باعتبارهما أعمدة المقترب البنائي، فإن ايمانويل **ايدلر** يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما **بيتر كاتزنشتاين** Peter Katzestein فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية [2] . وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول اعطاءه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية والاقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

---

(1) Ibid, P 10
(2) Idem ,p 25 .

المطلب الثاني :الأمن حسب النظرية النقدية .

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته" مدرسة فرانكفورت" Frankfurt School بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأطروحات انطولوجية، ابستيمولوجية ومنهجية تختلف بدرجة كبيرة عن الأنساق الانطولوجية، الابستيمولوجية والمنهجية التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية.

تعد النظرية النقدية الاجتماعية من المدارس الذائعة الصيت، ولكنها لا تحظى إلا بتأثير نسبي نظرا لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية، كما تستقي أسسها من رافدين هما :الفكر المثالي والفكر الماركسي، لدرجة أن البعض يصفها بالماركسية الجديدة نظرا لأن بناءها النظري المفهوماتي جاء في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية متشبعة بالفكر الماركسي[1] .

يعتبر **يورغن هابرماس** Jurgen Habermass أهم مفكر نقدي الى جانب كل من **تيودور ادورنو** Theodor Adorno ، **ماكس هوركايمر** Max Horkheimer، و**هاربرت ماركيز** Herbert Marcuse من ألمانيا، وكل من **اندرولينكلاتير** A.Linklater و **روبرت كوكس** Robert Cox من بريطانيا[2] .

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية التفسيرية، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين الواقعيين مثلا أثبتت ادعاءاتهم حول الحقيقة Truth، والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط الايديولوجية العالمية لشرعنه بعض الترتيبات العالمية، ودعم بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الايـــديولوجيـــة متنكـــرة في شكل نظـــريات علمية، وعليه فإن مهـــمة

1 عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 313 .
2المرجع نفسه، ص 314 .

النظرية النقدية هي إماطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا [1] .وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية الاجتماعية الى تشكيل بناء مفهوماتي نظري صلب يقوم على أسس انطولوجية وابستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا[2] .

فعلى المستوى الابستمولوجي تنطلق النقدية من افتراضات منهجية" لا وضعية" Posivist Non- للعلوم الاجتماعية، وهذا ما تؤكده أعمال **هيبرماس** المنشورة لأول مرة سنة 1968 ثم سنة 1987 والمرتبطة ب" المعرفة والمصالح الانسانية "Iterersts Knowledge and Human" حيث يميز **هابرماس** بين ثلاثة أشكال للنظرية تقوم بدورها على ثلاثة" مصالح معرفية "هي:

1**المصلحة المرتبطة بالعلوم التحليلية التجريبية** :وهي تلك العلوم التي وصفها الرعيل الأول من هذه المدرسة بالعلوم الوضعية Posivist Sciences ، وعلى الرغم من استهانة المنظرين الأوائل بهذا الصنف من المعرفة إلا أن **هابرماس** يؤكد على مكانتها في حياة البشر، كما يرى أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يسميه بالوسط Media وهو المجال الذي توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ[3] .

2**المصلحة العملية** :وتؤدي بدورها إلى ظهور العلوم التأويلية أو ما يعرف ب الهيرمينيوطيقا ،Hermeunitics والتي ينصب اهتمامها على التفاعل البشري والسبل التي يُتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية .[4] ويذهب **هابرماس** إلى أن المصلحة العملية تفضي الى نوع ثالث من المصلحة وهي:

---

(1) Paul R. Viotti and Mark V.Kauppi, Op.Cit, P 9.

(2) Ibid, P 430.

3 ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة :محمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، أفريل 1999 ، ص 307 .

.

(4) Dan L.Maclsaac, " The Critical Theory of Jurgen Habermas" , http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html.

3 **مصلحة الانعتاق والتحرر** :والتي تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية التي تنطلق من التسليم بقدرتنا على التفكير، وعلى الوعي وعيا ذاتيا بما نعمل على أساس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقا من ادراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيا، [1] وهي الفكرة التي قامت عليها أسس نظرية **هابرماس** النقدية(*).

تواصل النظرية النقدية مهاجمتها الحادة لافتراضات الواقعية حول بنائها لنظرية "موضوعية علميا "و"حيادية معياريا"، حيث يرى **روبرت كوكس** أحد أبرز المنظرين النقديين- أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، وهو ما يتوافق مع المنطلق النقدي ل **كوكس** المرتبط بعبارته الشهيرة" النظرية هي دوما من أجل شخص معين ولهدف معين" Theory is always for some one and for some purpose ، نازعا بذلك كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديلا لذلك يقوم على أساس المعيارية الذاتية Subjective Normative[2]

منهجيا :يرفض النقديون هيمنة منهج علمي واحد، ويدعون إلى التعدد المنهجي بهدف إبراز أهمية الاستراتيجيات التفسيرية[3] وانطلاقا من كونها مزيج من الماركسية والغرامشية(*)، تتبنى النظرية النقدية ابستيمولوجيا "مادية تاريخية "وفق منهـــــجية جدلية، ممـــثلة بذلك قطيـعة واضحة مع الابستيـمولوجيا الوضـعية

---

1 ايان كريب، مرجع سابق، ص 308 .

(*) يرى هابرماس بأن النظريةTheory هي نتاج للفعل البشري وتخدم غايات ذلك الفعل، وهي بشكل أساسي أداة لتحقيق حرية اكبر للبشر، كما أنها تتطور بأشكال متباينة بعيدا عن الأعمال المتأخرة ل هوركايمر وادورنو وأصحاب اتجاه ما بعد الوضعية الذين ترتبط المعرفة عندهم بالهيمنة والاستعباد.

2 Dan L.Maclsaac, Op.Cit ,p 54 .

3 Richard Price and Christian Reus-Smit, " Dangerous Liaisons ? Critical 59

- (*)هناك من يطلق على النظرية النقدية الاجتماعية اسم الغرامشية الجديدة نسبة الى المفكر الايطالي انطونيو غرامشي الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة والتي تعني عنده السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة.

التجريبية القائمة على منهج علمي وحيد وهو المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي يميز الواقعية البنيوية[1] .

انطولوجيا :تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل Action والطبيعة الانسانية Human nature وأهمية الهوية في بناء المصالح والأفعال .[2] وكذا مفهوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي المفترض قيامه على تنافس دول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية واستقرار الترتيب العالمي القائم، فحسب **وليامز** .Mc Williams و **كروز** K Krause ، فإن الفوضى والمصلحة الوطنية ليستا قوانين طبيعية حتمية، وإنما مجرد سلسلة من الافتراضات والطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة[3] .

إذن وانطلاقا من أن الواقعيين والنيوليبيراليين يقبلون" اشكالية الفوضى "كمعطى، ويسعون للتقليل من الآثار الجانبية السيئة للفوضى، فإن المقتربات الجديدة ومنها النقدية تسعى الى ايجاد السبل التي عبرها يمكن للفوضى أن تخدم مصالح معينة .ما يقصده النقديون هنا وفي تحليلهم لمفهوم الأمن ارتكاز هذا الأخير على فكرة الانعكاسية Reflexive بمعنى أنهم يسعون إلى ربط الوقائع بالقيم، والأعمال بالخطابات والتفسيرات، ويركزون في نظرتهم للواقع على القيم والخطابات Values and Speeches .

يتقاسم النقديون ثلاثة أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الاجتماعية حول مفهوم الأمن هي:

1-يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن.

2-يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد.

---

1 عمار حجار، مرجع سابق، ص 35 .

(2) R. Price and C. Reus – Smith, Op.cit.p 47 .

3 .عمار حجار، مرجع سابق، ص36 .

3يحددون ويعرفون موضوع الأمن بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة والانعتاق الانساني Humen Emancipation وهو مفهوم غير دولاتي[1] .

وباعتبارها ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الامن، فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالي:

أولا :بوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها الى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد، وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير[2] ، وهو ما يفسر التحول إلى مفهوم انساني للأمن.

ثانيا :تركز النظرية النقدية على دور الخطاب Speech في شرعنة سلوكات معينة وتبرير سياسات بعينها، وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولا من تغيير الخطابات[3] .

ثالثا :يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف، لأن مقاربة نسائية Feminist Approach للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص.

رابعا :إن الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تضعف الدول والأفـــــــراد، وتحتم تحمل قدر كبير من المسؤوليـــــــــة الشامـــــــلة Global Responsability ، كمـــــــا تدعـــــــــــــو

1عبد النور بن عنتر،" المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، مرجع سابق, ص 103 .
2المرجع نفسه , ص 110 .
(3) Charles Ph. David et J.J. Roche, Op.Cit, P 106 – 107.

الى عولمة" استجابات الأمن "عن طريق الفعل" المؤسساتي "المدروس على المستوى الدولي وكذا المجتمع العالمي.[1]

إذن تحاول النظرية النقدية الاجتماعية اعطاء مفهوم جديد للأمن بعيدا عن الافتراضات الاقصائية والحتمية للمدرستين الواقعية والليبيرالية باتجاهاتهما المختلفة، وذلك بالاضافة الى ما سبق من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال :**كين بوث** Ken Booth الذي يشيد بانعتاق البشر عن أضرار الأمن الدولتي ، و **جيم جورج** Jim George الذي يحلل الأمن باعتباره كفاح ومقاومة للخطابات المهيمنة والخطيرة، و **جيمس دردرين** James Der Derien الذي يعتبر الصور Images أكثر تأثيرا من الواقع في التأثير على الأمن (*)وأخيرا **ماري كالدور Kaldor Mary** الذي يدعو إلى" ممانعة مجتمعية عبر قومية" **Contestation communautariste transnationale** للسياسات المسؤولة عن الفصل بين الحروب والدول التي تسببها[2] .

---

(1) Ibid, P 107.

(*) يعطي ديردين مثالا على ذلك بأن روايات Tom Clancy . تحظى بتأثير أكثر من نظريات والتز .

(2 Charles Ph. David et J.J. Roche, Op.Cit, P 107.

المطلب الثالث :الأمن من منظور ما بعد الحداثة.

على الرغم من بلوغ" مابعد الحداثة (*)"مرتبة" النظرية "ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن مساهمتها في تطوير نظرة أو تصور جديد للسياسة العالمية لا تزال في مرحلتها الأولى، على اعتبار أن اهتماماتها الأولية لا تزال مرتكزة على تكثيف النقد الابستيمولوجي والمنهجي لتحطيم أسس الفكر الإنساني المهيمن، والذي تعتبره نتاج" المشروع التنويري الغربي" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية.

يعتبر كل من **فوكولت** Foucault **دريدا** Derrida، **بودريار** Baudrillar، **ليوتار** Lyotard و**لاكان** Lacan، من أبرز المساهمين في بناء نظرية ما بعد الحداثة والتي ترجع أصولها الفكرية إلى مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا هيمنة الفلسفة الوجودية على فرنسا أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، إلا أن ما ساهم في دخول النظرية عالم العلاقات الدولية هو ترجمة كتاب **جون فرونسوا ليوتار"** الوضع ما بعد الحداثي "إلى الانجليزية عام 1984 ، وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في الحوار الثالث Third Debate، كما يطلق عليها **رونالد بلايكر** صفة التحول الجميل The Aechetic Turn.[1]

تعد" مابعد الحداثة "النظرية المابعد وضعية بامتياز Post-Positivist، لأنها تمثل مقتربا يقوم على طرح" تساؤلات "حول ادعاءات المعرفة وعلاقتها بالقوة، حيث يرى **فوكولت** بأن كل من المعرفة والقوة ينشئان بعضهما البعض وبشكل متبادل .ويقول بأن :المعرفة والقوة "ببساطة "وجهان لعملة واحدة، فمن الذي يقرر ما المعرفة، ومن الذي يعرف ما احتياجات أن

* تعرف أيضا بما بعد البنيوية.

1 .عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 319 .

تكونمُعرّفة * [1] وعلى هذا الأساس فإن أنصار ما بعد الحداثة يريدون التطرق إلى :أي علاقات قوة تدعمها" الحقائق "وممارسات المعرفة؟، وهي النظرة التي استخدمها منظروا ما بعد الحداثة لفحص" حقائق "العلاقات الدولية لمعرفة كيف أن مفاهيم وادعاءات المعرفة تعتمد في الواقع وإلى حد كبير على علاقات قوة محددة.

ولتأكيد ذلك يقدم كل من **سينتيا ويبر** Cynthia Weber و **جينس بارتلسون** Jens Bartelson مثالان حديثان حول مفهوم السيادة، حيث يظهر وفي كلتا الحالتين بأنه متغير تاريخيا رغم محاولة باحثي الاتجاهات السائدة اضفاء معنى ثابت له بشكل مصطنع[2] .

لقد أدت العديد من المؤشرات الى الدفع نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وفي صورة نقدية لعل أبرزها:

1-اندلاع الثورات العرقية، وشيوع الحركات الانفصالية المرتبط بأزمة الدولة القومية.

2-تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام Public Realm.

3صعود عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية(3)، حيث يرتكز هذا النقد في المقترب" ما بعد الحداثي "على مهاجمة ما يسمى بالنظريات" ما وراء السردية" Metanarratives Theory القائمة على مجموعة خاصة من "ادعاءات المعرفة" المتعلقة بالعالم، وعليه يرى منظروا ما بعد الحداثة بأنه لا توجد معرفة موضوعية

(*) **The Original Text** : « Knowledge and power are simply two sides of the same question: Who decides what Knowledge is ,and who knows what needs to be decided

(1) Campbell Jones," Theory After the Post Modernism Condition", http:// org.sagebub.com/cgi/content/abstract/ 10/3/503.

(2 .جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 388 .

(3 .قاسم حجاج، العالمية والعولمة :نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية، الجزائر، جمعية التراث، 2003 ، ص.143 .

للعالم [1] .حيث يعرف **ليوتارد** ما بعد الحداثة بوصفها" عدم التصديق إزاء ما وراء النصوص السردية"، بمعنى أنها تنكر امكانية وجود أسس لاثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديث ما[2] .

أما على مستوى التنظير في العلاقات الدولية، يتبنى ما بعد الحداثيون نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد، حيث يرى **والكر** R.B.J. Walker أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيرا للسياسة العالمية المعاصرة، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة وباعتمادها على عقيدة التناص Intertextuality.[3]

تتحدى ما بعد الحداثة حقل العلاقات الدولية في مستوى جذوره الأكثر عمقا، وذلك بطرح تساؤل" ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟"، مع تأكيدها على أهمية طرح مثل هذه التساؤلات رغم انتقادات الاتجاهات النظريات الأخرى في إطار الاتجاه التفسيري.[4]

ومن خلال عقيدة" التناص"، تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية" أصواتا كثيرة ومتعددة"، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعني إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي أو الواقع 5 .وعلى هذا الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبنى ويصاغ من خلال استعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير[6] .

---

1) Chris Brown, Op.Cit, P 119.

(2 .جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 392 .

(3 .عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 331 .

(4) Keith Webb, " Preliminary Questions about Post-Modernism ", http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html.

(5) Ibid.p 59 .

(6 .عمار حجار، مرجع سابق، ص 38 .

يعتبر الفيلسوف الفرنسي" ما بعد الحداثي **"جاك دريدا** الأكثر تطويرا وإثراء لعقيدة "التناص "والمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية، حيث يقول: "يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه [1]."وبذلك يبقى **دريدا** المرجع الأساسي لكل محاولات التنظير البنائية المعتمدة على مقاربات نصوصية أو لغوية.

استنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة، يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب مع الأبعاد الابستيمولوجية والانطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية .فنظرة ما بعد الحداثيون للأمن تنطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول، ويستندون في ذلك على نقد أو تهديم الطرح الأمني الواقعي الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الأمن [2] .

وانطلاقات من ذلك يقدم منظروا ما بعد الحداثة بديلا للخطاب الأمني الواقعي الذي يصطبغ بطابع سياسي يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، حيث يصفه **ريتشارد آشلي** R.Ashley بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروز الصراعات الأمنية باعتبار الواقعية تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول، هذا البديل هو تبني خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المسيطرة على عقول الساسة والأكاديميين من جهة أخرى[3] .

ويقترح مفكروا ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي لعل أبرزها اللجوء إلى الجمـــــــاعات المعرفية Epstemic لنشر القيـــــــم الأمـــنية المشتـــــركة والأفـــــــكار التعـــــاونيـــــــة

[1] عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، سوريا، دمشق، دار الفكر، الطبعة الاولى، 2003، ص 89 .

2خالد معمري، **التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، باتنة، قسم العلوم السياسية،2007 -2008 ,ص 108 .

3 .المرجع نفسه، ص109

والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن ادراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.

وعلى الرغم من التجديد الذي أضفته نظرية ما بعد الحداثة على العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، ومن منظور تفكيكي على رأسها مفهوم الأمن إلا أنها تبقى عرضة للعديد من الانتقادات، على اعتبار أنها مفرطة في الجانب النظري ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، لكن أنصارها يرون أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى" بالعالم الحقيقي" بمعنى وجود حقيقة غير مفسرة من قبلنا.

المبحث الثالث :مفهوم الأمن من منظور توسعي.

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري عبر مدرسة **كوبنهاغن** التي تعد أولى المدارس المراجعة، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم **باري بوزان**.

المطلب الأول :إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن

تعتبر مدرسة **كوبنهاغن** من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر **باري بوزان "** الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" Security People States and Fear Problem in International Relations The National : الصادر عام 1991 ، وترتكز دراسات مدرسة **كوبنهاغن** على التجليات الاجتماعية للأمن .من أبرز مفكريها نجد **باري بوزان، أولي ويفر** Ole Weaver، و **جاب دو ويلد** Jaab de Wilde، بالاضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد **كوبنهاغن** لدراسات السلام Conpenhagen Peace Research Institution [1] .

تنطلق نظرة مدرسة **كوبنهاغن** للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى وأن الفاعلين ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة" Securitisation وهو مسار ترتكز أسسه على" تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء " [2] .

---

1 " The Copenhagen School (International relations), http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school_(international_relations).htm.

(2) Charles PH. David et Jean J. Roche, Op.Cit. P 106.

لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد **بوزان** من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيوواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل كما رأينا سابقا حيث يصف **بوزان نفسه** ب"الليبرالي الواقعي[1] .

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان لهذا الأخير على أنه" :العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو" البقاء " ،لكنه يشتمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[2] "

ولا يعني **بوزان** بالعمل على التحرر من التهديد "الانفلات منه أو تحييده كليا" ، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول "إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم" محافظ "لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية [3] .

---

(1) Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pensylvania, the
Pensylvaia state university press,1995,pp 176-177.

(2 .عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص13

(3 .المرجع نفسه، ص 13

وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد **بوزان** بأن التطور نحو مفهوم" القوى الكبرى "ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى **بوزان** بأن" اقصاء الفوضى "هو استجابة لمعضلة الأمن(*) Security Dilemma، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي Domestic Order والفوضى الدولية، يتوقع **بوزان** بأن النظام الدولي يسير نحو "فوضوية ناضجة" Mature Anarchy وهو النموذج الأكثر استقرار للفوضى الدولية[1] .

يرى الموسعون في إطار مدرسة **كوبنهاغن** وعلى رأسهم **بوزان** و **ويفر** بأن إطار "الأمننة" Securitization Framework يستند في تحديده على ثلاثة معاني:

أولا :شكل الفعل The Form of the Act المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا :سياق الفعل Context of the Act محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

* يقصد بمعضلة الأمن التي تحدث عنها جون هرز Jhon Herz في بداية الخمسينات من القرن الماضي أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضى كمرادف لحالة الحرب في التصور الواقعي ويحكمه مبدأ كل لنفسه، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على المزيد من القوة لتجنب عدوان محتمل ضدها وكذا الانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذه الهواجس تجعل الطرف الأخر يشعر بمزيد من اللاأمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر على الدول الاطمئنان أو الثقة في نوايا الدول الاخرى فإن السعي إلى القوة يتواصل وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة للأمن والقوة.

-

(1) Ken Booth and Sreve Smith, Op.Cit, P 185.

أخيرا :وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن **طبيعة الفعل** Nature of the Act معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن[1] .

تتجاهل هذه النظرة الموسعة الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون الأمن كهدف معياري أو كتعبير عن القيم المركزية مدركا ضمن سياقات خاصة، إلا أنها تؤكد على أن الأمن يكون ذا معنى فقط إذا كان عرضة للمخاطر والتهديد[2] .

وعليه فقد دخلت" الأمننة "حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل :انشاء شبكات الجريمة" عبر القومية "والسيدا Aids كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة" لأمننة الهجرة" Securitization of Migration خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001 .

لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنوية للأمن بفكرة" الاستثنائية" Exception، وذلك بالتوازي مع تصور مدرسة **كوبنهاغن** للأمننة على أنها مسار/عملية تأخذ وضعا خارج" السياسات العادية " للدولة[3] .

أما اللاأمن Insecurity عند **بوزان** فيعكس عمل التهديدات والانكشافات بصورة مشتركة، على اعتبار أنهما مفهومان يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتقلل من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره .وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين، **أولهما** : استحالة قياس التهديد لارتباطه بمسألة الذاتية/الموضوعية،

---

(1)Matt McDonald, “Securitization and the Construction of Security“, http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.
(2) Ibid p 78 .
(3) Idem P 63 .

كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري .**ثانيهما :** صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية[1] .

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز **بوزان** بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي:

1-**الأمن العسكري** :ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر.

2-**الأمن السياسي** :ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3-**الأمن الاقتصادي** :ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

4-**الأمن الاجتماعي** :ويتعلق بقدرة المجتمعات على اعادة انتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

5-**الأمن البيئي** :ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الانسانية[2] .

ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الاشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، ولكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فمثلا هناك ترابط قـــوي بين الأمـــن القومـــــي والبعـــــدين الاقتصـــــادي والأمـــــــــني،

1 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 17 .
2 المرجع نفسه، ص .16

حيث يرى الدكتور **وليد عبد الحي** بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم" النمو الاقتصادي "متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعودا وهبوطا في سلم القوى الدولي، ونتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار" نهب "للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى1 .

كما يمكن اضافة البعد السكاني الذي يعتبره كتاب مثل **هنتغتون** و **بول كينيدي** أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو الديمغرافي في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، وهو ما يعبر عنه بالهجرة .بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا الأمن الغذائي الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا منذ سنوات[2] .

المطلب الثاني :مقترب مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية منه.

من خلال دراساته المراجعة لمفهوم الأمن، يقترح **بوزان** بعدا مهما ضمن مساهماته لدراسة الأمن الإقليمي Regional Security، وهو التصور الذي قد يبدو مفهوما لدى البعض إلا انه لم يدرس بشكل كافي قبل **بوزان**.

وعلي هذا الأساس فإن إقليمية الأمن حسب **بوزان** هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمـــــــن ظاهرة علائقية Relational Phenomenon، ولأن الأمـــــــن" علائقـــــــي "فلا يمـــــكن ادراك

1 وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للاعلام والنشر، الطبعةا لاولى,1994 ,ص ص 117-118 .

2 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 17 .

الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة[1] .

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى **بوزان** بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة ل **بوزان** فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن ارجاعها فقط إلى توازن القوى Balance of Power، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة / العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالايديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية[2] .

إن تحليل **بوزان** لمتلازمة صداقة /عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب" مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، حيث يعرفه على" أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى[3] .

ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس Revalry، مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف **مركب الأمن** فهو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم[4] .

إن الميزة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب **بوزان،** هي أنه يتأثر في غالب الأحيان بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى) اليونانيون والأتراك، العرب والفرس، الخمير

---

(1) Mariane stone, " Security According to Buzan : A Comprehensive Security analysis ",
http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf.

(2) Barry Buzan and ole weaver, regions and power : the structure of int relations, Uk, KAMBREDGE, Univercity press, 2003, P45

(3) .عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص21 .

(4) Mariane Stone, Op.cit.p 97 .

الحمر والفيتناميين، أو بالالتقاء الثقافي والحضاري العرب والأوروبيين، شمال وجنوب آسيا ودول أمريكا الجنوبية .كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى بشكل كبير في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية والبيئية1 .

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي:

1-**الحدود** Boundaries : التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.

2-**البنية الفوضوية** Anarchy Structure: التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3-**الاستقطاب** Polarity: الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4-**البناء الاجتماعي** Social Construction: الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات[2] .

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الاقليمية حدد **بوزان** مجموعة من مركبات الأمن وهي :أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط) من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا(، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية[3] .

كما أن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة" أمة عربية"، و"القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود "في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال .

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, P 45.
(2) Ibid, P 53.
3 .عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص22

وتضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية ويشرعنان درجة عالية وغير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي ...)ويلعبان أيضا دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي :إسرائيل، تركيا وإثيوبيا.

وعليه فإن الأنماط الثقافية والعرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن، لكنها تأتي في مركز ثانوي بعد ادراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات[1] .

ويقر **بوزان** بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج، القرن الإفريقي، الشرق الأوسط والمغرب العربي، والتي لها ديناميا تها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط، يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية.

ما يهمنا في هذه الدراسة، وضمن مركبات الأمن الفرعية هو مركب الأمن المغاربي، والذي يصفه **بوزان** بالأضعف، حيث يرتكز أساسا حول تحول واضطراب العلاقات بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وكذا الصحراء الغربية.[2]

ويرى **بوزان** بأن حدود" المغرب العربي "مع إفريقيا قد شوهت، انطلاقا من أن ديناميات "الأمن المغاربي "تدفع نحو تخومات أخرى على رأسها :تشاد، الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، المغرب وحتى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى .إلا أن اكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي انفجر مع ضم المغرب للصحراء الغربية بداية من عام 1975 ، وهو ما أدى إلى حدوث توترات مع كل من الجزائر وليبيا .

1المرجع نفسه، ص 22 .

2Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, P 193.

إن ارتباط مركب الأمن الفرعي المغاربي في إطار مركب الشرق الأوسط بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي، والأمريكي ضمن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ولو نظريا بعد توسع مفهوم الأمن كما سنرى لاحقا يقود إلى وجود خط تماس بين كل من النظام الإقليمي الشرق أوسطي وأوروبا، هو" **المتوسط** "الذي يخضع إلى تقسيمات معينة، تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها واستثمارا في الأزمات التي يعرفها هذا المركب، ووفقا لما تقدمه المقتربات السابقة من أطر تحليلية تساعد على فهم امكانية التموقع الأمريكي متوسطيا انطلاقا من توسع مفهوم الأمن.

المبحث الأول :العملية الأورو مركزية في بناء الإقليم المتوسطي.

أصبح الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب البارة بانعكاساتها المختلفة على البيئة الأمنية المتوسطية، يعالج المسائل والقضايا المتوسطية بمنطق ومصطلحات إقليمية "فعليا"، مما استدعى تبني سياسات أوروبية تجاه المنطقة تحاول التأقلم مع إفرازات الاضطراب الحاصل في التوازنات التقليدية التي كانت سائدة، هذه السياسات الواردة في شكل مبادرات متكاملة -ذات طابع أمني بالمفهوم الواسع للأمن-، تسعى إلى إرساء بناء متوسطي إقليمي تكون لأوروبا صفة القائد فيه نظرا للعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والجيوسياسية، ليبقى المتوسط" حكرا "على السياسات الأوروبية في إطار عملية مركزية تهدف إلى تحصينه من أي تدخل محتمل لقوى أخرى، وهو ما يفسر تعدد المبادرات الأمنية الأوروبية تجاه المتوسط.

سنحاول تفسير الخلفيات المركزية الأوروبية في بناء الإقليم المتوسطي، عبر توضيح مفهوم الإقليم المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية، وكذا الأبعاد الإستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية.

المطلب الأول :مفهوم الإقليم المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية

تركز معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة المتوسط على الجانب الأمني بالدرجة الأولى، ثم على مواضيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري...

وقد ارتبط هذا التوجه -خاصة خلال السنوات الأخيرة -بالظاهرة التي أصبحت اليوم البوصلة التي توجه معظم السياسات والاستراتيجيات في حقل العلاقات الدولية، وهي ظاهرة الإرهاب .فالإقليم المتوسطي يعتبر من المناطق التي تقع تحت تأثير التاريخ والجغرافيا على اعتبار أنهما عاملين أساسيين في تحديد بيئة أمن أي منطقة في العالم، وهو ما يطرح مشكلة تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي.

أدت هاته الإشكالية إلى طرح العديد من الكتاب لتساؤل جوهري يتمحور حول إمكانية حدوث" انفجار "لمنطقة المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا للعديد من الاعتبارات التي تجعل المتوسط بحرا غير مستقر مثل :النمو الديمغرافي المتسارع، الأصولية، الهجرة السرية، الإرهاب، النزاع العربي الإسرائيلي، التخلف و نضوب مصادر المياه .حيث ينظر كتاب مثل **ادغار مورن** و**ريجي دوبراي** لحوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، وساهمت نهاية الحرب الباردة في كشف هذه الحقيقة، أين تحول المتوسط إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق[1] .

يمثل المتوسط جهاز قياس الزلازل فعلي للنظام الدولي، حيث أنه منطقة تأثرت بصفة مباشرة بأنهيار المعسكر الشرقي .فبعدما كانت منطقة المتوسط اليونان وتركيا على وجه الخصوص مسرحا لتطبيق استراتيجية الاحتواء مبدأ ترومان سنة 1947، أصبحت مع بداية التسعينات الموقع الذي تم عبره إطلاق وتجريب ما يسمى بالنظام الدولي الجديد حرب الخليج والترتيبات التي أعقبتها[2] .

ويلاحظ أنه بعد سنوات من نهاية الحرب الباردة، يبدو المتوسط كأهم المناطق تأثرا بانعكاسات نظام الثنائية القطبية، حيث يشهد إعادة ترتيب الوضع الجيو استراتيجي انطلاقا من رؤى القوى الكبرى ووفقا لما يتناسب وأجندتها الأمنية.

على هذا الأساس يرى الأستاذ **بعض الاساتذة** بأن منطقة المتوسط تشهد لعبة متعددة الأطراف ولها سمة اللعبة الصفرية Zero Sum Game، إلا انه من الممكن جدا أن تصبح لعبة غير صفرية Non Zero Sum Game، وهذا راجـــــــع بالـــــــدرجـــتة الأولـــــى إلى الدور الـــــذي يمـــــــــكن أن

---

1 مصطفى بخوش ،" التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي،ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أفريل 2008 ، ص8 .

2مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص36.

يلعبه أي طرف لاعب .والواضح من هذه اللعبة أن هناك تقاطعات في المصالح بين أهم الفواعل الدولية، إلى جانب كتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة بحكم موقعها الجغرافي[1] .

قد ينظر إلى المتوسط على أنه الامتداد الذي يبدأ منه الخليج الفارسي[2]، كما قد ينظر إليه بأنه بحر **جيوبوليتيكي** بامتياز كما يرى الجغرافي **ايف لاكوست** Yves Lacoste. [3]إلا أن المهم أنه بحر يتم تحديده وفقا لأجندات أمن القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يدرك جيدا بأن أمنه واستقراره مرتبط بصورة أساسية بمدى أمن واستقرار المنطقة ككل.

ومن هنا، فإن الاتحاد الأوروبي ينظم علاقاته مع الدول العربية في إطار منطقتين جغرافيتين:

الأولى :هي منطقة الخليج، حيث تحكم العلاقة بين الطرفين اتفاقية للتعاون وقعت عام 1988 بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.أما المنطقة الجغرافية **الثانية** :فهي المنطقة المتوسطية، وتنتظم تلك العلاقة في إطار يعرف ب **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، وتنقسم تلك المنطقة إلى ثلاث مناطق فرعية :**الأولى** هي منطقة شمال البحر المتوسط وتضم كلا من تركيا ومالطا قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وقبرص ويوغوسلافيا سابقا، وعلاقات الاتحاد مع هذه المجموعة تستهدف بالأساس إعدادها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، وقد انضمت فعلا كل من مالطا وقبرص بداية من سنة 2001 فيما تبقى تركيا دولة مرشحة للانضمام.

1مصطفى ينون ،" المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط "
. http://www.umc.edu.dz/aud-vis/.../273-2011-04-20-13-32-18

(2) Ian,O.Lesser, Mediterranean Security New Perspectives and Implications for USA, USA, Santa
Monica, Rand Corporation, 1992, P 8.

(3) http.scienceshumaines.com/geopolitique-de-la-mediterranee-fr-15235.html

المنطقة الثانية هي منطقة المغرب العربي وتضم كلا من الجزائر، المغرب وتونس (1).

أما **المنطقة الثالثة** فهي منطقة المشرق وتضم كل من مصر، لبنان، الأردن، سوريا والسلطة الفلسطينية وفي بعض الأحيان إسرائيل [2] .الملاحظ أنه وفقا لهذا التقسيم المعتمد أوروبيا في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، يجزأ/يقسم هذا الأخير إلى **متوسط شرقي** يضم دول المشرق المتوسطية **ومتوسط غربي** يضم دول المغرب العربي، ولكل إقليم أجندته السياسية والاقتصادية والأمنية في توجهات الاتحاد الأوروبي الخارجية، ويشكل كلا الإقليمين غربي وشرقي ما يعرف في أدبيات الدراسات المتوسطية بدول جنوب المتوسط في مواجهة الاتحاد الأوروبي، ضمن متلازمة علاقات شمال/جنوب .ويؤشر ذلك على وقوع المتوسط ضمن فرضية" المرجعية اللاإقليمية"، حيث أنه اعتمادا على منطلقات المنظور الواقعي، فإن المتوسط لا تتوافر فيه بعض/كل الشروط الضرورية المتعلقة بصفة الإقليم الدولي، إذ يبدو وكأنه مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز[3] .

يؤيد **باري بوزان** و**أولي ويفر** هذا الطرح من خلال تقسيمهما لمركب أمن المتوسط إلى مجموعة مركبات فرعية Sub-complexes ، لكل مركب خصوصياته وتفاعلاته[4] .

فمركب الأمن الشرق أوسطي (*)يمثل مركبا أمنيا مستقلا اختبر بقوة لعقود عديدة، حيث أن هذا المركب الأمني يعتبر مثالا واضحا لتشكل نزاع يعتبر من أكبر وأعقد النزاعات في العالم، كما يملك بعض الصفات الثقافية المتميزة أيضا .

1محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت 2001 ، ص73

2 .المرجع نفسه، ص 73

(3) Pierre Willa, " La Méditerranée Comme Espace Inventé ", France, Paris, Jean-Monnet palpers, Novembre, 1999, n° 25, P 11.

(4) Barry Buzan and Ole Waever, OP.Cit.P 210.

وعلى هذا الأساس يعرف **بوزان** الشرق الأوسط وفقا ل"نمط اعتماد الأمن" Pattern of Security Interdependance ليشمل المنطقة الممتدة من المغرب إلى إيران مع تضمين كل الدول العربية، بالإضافة إلى إسرائيل وإيران وقبرص والسودان .أما منطقة القرن الإفريقي فليست جزء منه، وتعتبر أفغانستان عازلا بينه وبين جنوب آسيا، وتركيا بينه وبين أوروبا[1]، وهي رؤية تقترب كثيرا من النظرة الأمريكية لمنطقة المتوسط كما سنرى لاحقا.

إلا أن **بوزان** يلتقي مع الرؤية الأوروبية للمتوسط من خلال تقسيمه للشرق الأوسط إلى ثلاثة مركبات أمنية فرعية صنفها كمايلي[2] :

أولا :مركب محوري وحاسم يتوسط المنطقة الجغرافية المعرفة سابقا، ويتمحور حول علاقات إسرائيل بجيرانها العرب، أين بدأ نزاع محلي بين إسرائيل والفلسطينيين ليتحول إلى عملية كراهية واضحة بين إسرائيل والعالم العربي، وقد ساهم هذا النزاع في إعطاء الشرق الأوسط ككل تماسكه كمركب أمن إقليمي.

ثانيا :مركب تشكل بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة سنة 1971 وهو مركب أمن الخليج، حيث يرتكز على ثالوث تنافسي بين إيران والعراق ودول شبه الجزيرة العربية بقيادة المملكة العربية السعودية.

(*)يضع كل من باري بوزان وأولي ويفر منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا وفقا لتقسيمهما لأقاليم المركبات الأمنية في العالم Regional Security Complexes ضمن فصل واحد تحت عنوان الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك في كتابهما" الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي Regions and powers the structure of international security، وهو كتاب مرجعي في الدراسات الإقليمية ,حيث قسما هذا الفصل إلى قسمين، الأول تحت عنوان :الشرق الأوسط :تشكيلة النزاع الدائم . والثاني بعنوان :جنوب الصحراء الكبرى : ديناميكيات الأمن في وضع لدول ضعيفة وفاشلة ويؤشر ذلك على صعوبة الفصل بين مختلف الأقاليم الأمنية الواقعة في نطاق الإقليم المتوسطي أو حوله ,خاصة وأن المنطقة تعرف تقسيمات عديدة وفقا لتوجهات ومصالح القوى الكبرى.

1) Barry Buzan and Ole Waever, OP.cit.P 187.
(2) Idem, pp 190 – 193.

ثالثا :مركب هش وضعيف خاصة خلال الفترة ما بين عامي 1948-1990 يرتكز أساسا على تفاعلات العلاقة بين الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا والصحراء الغربية. إلا أن منطقة المغرب العربي تعتبر أبعد نوعا ما عن المشرق، كما أن حدودها مع إفريقيا قد شوهت بحكم أن ديناميكيا الأمن في المنطقة دفعت إلى دخول لاعبين جدد على خط اللعبة الأمنية المغاربية ،على غرار إسرائيل التي استطاعت التموقع كلاعب في العديد من الدول جنوب الصحراء[1] .

إن العملية الاندماجية الأوروبية التي شهدتها دول أوروبية متوسطية جديدة خلال منتصف الثمانينيات عمقت الهوة بين دول الضفتين، وذلك بعد اتجاه هذه الدول نحو المؤسسات الجماعية، في الوقت الذي فضلت فيه دول المتوسط الجنوبية تبني سياسة التوجه نحو العالم الإسلامي، ليتحول بذلك المتوسط إلى جدار يفصل بين عالمين متباعدين ومتناقضين سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا[(2)]، وهو ما أدى إلى تكريس الاختلافات والتناقضات على مختلف الأصعدة وخاصة على صعيد الإدراك الأوروبي، أين سقط الطرف العربي من التصور الأوروبي ليصبح المتوسط الجنوبي بالنسبة للأوروبيين فضاءات جغرافية متمايزة، يحتل فيها الفضاء المغاربي الأهمية الكبرى بفعل تأثير العامل التاريخي والجوار الجغرافي، وكذا مختلف التحديات التي تهدد الأمن الأوروبي والواردة أساسا من دول المغرب العربي[1] .

لقد تأثرت النظرة الأوروبية للمتوسط بشكل كبير بالتحولات الكبرى المصاحبة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهي تحولات جعلت الدول الأوروبية تغير من نظرتها ومفهومها للمسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا في كيفية تعاملها مع دول الضفة الجنوبية، حيث أصبح

---

(1) Idem, P 194.

(2) Albioni Roberto, “La sécurité Européenne à travers la méditerranée”, http://www.eu.int/institute/chaillot/chai02f.htm.

1 ناصيف يوسف حتي،" مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"،**مجلة المستقبل العربي** ,لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 205 ، مارس، 1996 ، ص103

للاتحاد الأوروبي مفهوم جديد للقوة لا يرتكز على القدرات العسكرية فحسب، بل يتعداه ليشمل وبصورة تصاعدية عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية ...[1]

المطلب الثاني :الأبعاد الإستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية.

الأقلمة مصطلح غامض، لا تتضح قوانينه إلا إذا وضعت في إطار استراتيجيات البلدان المعنية به من خلال التحديات والأهداف المشتركة التي تصبو إليها هذه البلدان، حيث أصبحت الأقلمة تشكل إجابة كافية لمعظم دول العالم الثالث لمواجهة الاستقطاب الناتج عن العولمة الرأسمالية الآخذة في التعمق والتعاظم، وتتطلب هذه الإجابة وضع استراتيجيات متناسبة مع تنمية متمركزة على الذات، وعلى سياسة فك الارتباط سواء على مستويات الأقاليم المعنية، فهي تأتي لمساندة جهود البلدان المشاركة داخل هذه التجمعات، إلا أن الدوغماتية الليبرالية تعارض وتندد بكل أشكال الأقلمة حيث تراها تهديدا لمصالح الانتشار السريع واللامحدود للعولمة .[2]

هذا إذا أخذ مفهوم الأقلمة من منظور اقتصادي تنموي، حيث تنطلق هنا من الإرادة المشتركة للدول المعنية بهدف مواجهة الضغوطات والهجمات الليبرالية الخارجية، إلا أنه في حالة العلاقات الأورو متوسطية، فإن هذا المفهوم يأخذ أبعاد أوسع من خلال سعي الاتحاد الأوروبي إلى بناء نظام إقليمي أمني يلتقي مع رؤية **باري بوزان** للمركبات الأمنية في العالم ومنها مركب الأمن المتوسطي.

وهنا يجدر بنا طرح التساؤل :على ما يرتكز مفهوم النظام الأمني الإقليمي؟

---

(1) Fatiha M.Tayfur, "Security and Corporation in the Mediterranean Perceptions", **Journal of International Affairs**, Vol 05, n 03, P 126

2 سمير أمين وآخرون،العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال، مركز البحوث العربية والإفريقية،مركز البحوث العربيةالقاهرة ومنتدى العالم الثالث داكار والمنتدى العامي للبدائل،د.س.ط، ص 95 .

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن[1] .

ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جهة، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات قانونية إجرائية وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفعالية من جهة أخرى[2] .

فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها" إقليما"، وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها ومشاكلها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم، ويستوجب ذلك توافر مجموعة من الخصائص للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، ويشترط البعض لذلك ثلاثة شروط هي:

أولا :وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.

ثانيا :وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

ثالثا :وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني .[3]

وقد أكد **وليام لويس** William Lewis الشرط الأخير، حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية .ولكن هناك من يخالف ذلك الرأي، حيث استبعد

1سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته ,**"المجلة العربية للعلوم السياسية ,** لبنان ,بيروت, الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ,العدد , 19 صيف 2008, ص 20 .

2 .المرجع نفسه، ص 21 .

3حسن أبو طالب،" التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مطابع الأهرام، العدد 123 ، جانفي 1996 ، ص71 .

كل من **فولك** و**مندلو فيتر** عضوية أي من القوى الكبرى في النظام بما فيها النظام الأمني لكونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الإقليمية التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوى العسكرية كأحد شروط قيامها .[1]

لقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس بناء إقليم أمن متوسطي على الرغم من التباين الحاصل بين ضفتي المتوسط وعلى جميع المستويات، وكذا تأكيدات المقترب البنائي على أن المتوسط لا يمكن أن يكون مركبا أمنيا إقليما أمنيا ، نظرا لأن الدول المحيطة به لها أجندات أمنية مختلفة، فأمن جنوب جنوب يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على الأمن شمال جنوب خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وهذا ما يؤكد أكثر التفسير الإقليمي المتعدد Multi Regional للسياسة المتوسطية. [2]

تعتبر المبادرة الأورو متوسطية للاتحاد الأوروبي حصيلة للخطوات الدبلوماسية التي اتخذت منذ مؤتمر باريس 1972 ، وكانت دافعا لانعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية والذي شكل نقطة تحول في السياسة الأوروبية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك لكونها ارتبطت بتبلور مفهوم جديد للتنمية تتحول فيه العلاقة بين دول شمال المتوسط -وجنوبه من علاقة المنح إلى علاقة "شراكة"، وقد أرسى مؤتمر برشلونة المنعقد بتاريخ27 - 1995/11/28ومن بعد مؤتمر مالطا 1997 ، ومؤتمر شتوتغارت 1999 بداية عهد جديد للعلاقات الأورو متوسطية، حيث أنه من بين الأهداف التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس شراكة مع اثنتي عشرة دولة متوسطية، تأمين الحدود الأوروبية الجنوبية من مخاطر انتشار"الإسلام السياسي "والهجرة السرية والإرهاب .أما دوافع انخراط الدول المتوسطية، فإنها تتسم بالتباين نظرا لاختلاف المصالح وعدم وجود رؤية "أمنية "مشتركة .فبينما تعمل إسرائيل على اختراق النظام العربي الإقليمي ودفعه إلى القبول بها كشريك سياسي، اقتصادي وثقافي، فإن

1 سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 21 .
2 عمار حجار، مرجع سابق، ص101 .

الدول العربية المتوسطية قد انضمت إلى مسار برشلونة، إما بهدف تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام، أو بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية أو مالية أو تقنية، أو بهدف إعطاء دفع قوي لخطاب حوار الحضارات والثقافات المرفوع أوروبيا .كما يلاحظ بأن الشراكة الاورو متوسطية تحمل بعدا استراتيجيا أوروبيا يهدف إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة نفوذ يمكن من خلالها تحقيق الأمن الأوروبي الشامل وخاصة في المجالين السياسي والأمني.[1]

وقد تضمن المشروع المتوسطي ثلاثة توجهات أساسية يمكن حصرها ضمن ثلاث مستويات:

1على مستوى الخطاب السياسي الوطني، والذي يعالج مسائل الهجرة والتطرف والإرهاب.

2على مستوى التخطيط الاستراتيجي الوطني، والذي يتناول تأثير القضايا الداخلية لدول الجنوب على أوروبا، كالحروب الأهلية والصراعات الاثنية والعمل على دراسة سبل حصرها خوفا من أن تتطور إلى تهديدات إقليمية ودولية تعرقل مسار المشروع المتوسطي.

3مستوى التنسيق داخل المجلسين الوزاري والأوروبي فيما يخص توجهات الدول داخل الاتحاد الأوروبي نتيجة للمعادلة الصعبة بين ثلاث توجهات محورية:

المحور الألماني :الذي ينصب اهتمامه حول كيفية تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، **وخلق منطقة مستقرة** اقتصاديا وسياسيا **في الجوار الشرقي** لألمانيا.

- 1مصطفى عبد الله خشيم،" التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في إطار عملية برشلونة"، **مجلة المستقبل العربي، لبنان**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275 ، جانفي 2002 ، ص82 .

- **المحور البريطاني** :المتمسك بالتعاون الأطلسي، وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في مظلة جنوب المتوسط.
- **المحور المتوسطي** :المتمثل في الدول المتوسطية الأربعة فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان التي تعرف في تعاملاتها توجها متوسطيا [1].وفي إطار السعي لحل هذه المعادلة الأوروبية متوسطيا، فإن المشروع المتوسطي متوقف على الموقع الذي يحتله المحور المتوسطي في موازين القوى داخل الاتحاد الأوروبي.

إن سياسات أقلمة المتوسط وبغض النظر عن الاختلافات الحاصلة داخل البيت الأوروبي من حيث دفع كل قوة داخله إلى تبني توجهات تخدم مصالحها ودون المساس بالمصالح العليا المشتركة للاتحاد، غالبا ما تصطبغ" بطابع أمني "وهو ما جعل مظلة المتوسط عرضة للعديد من المبادرات الأوروبية التي تحمل أهدافا معلنة لجعل المتوسط مظلة أمن وسلام وتبادل حضاري وثقافي، أما جيواستراتيجيا فإن الهدف المحوري هو تأمين الحدود الجنوبية لأوروبا من التهديدات الآتية من الجنوب. لقد كانت الاتفاقيات الموقعة سنة 1976 بين المجموعة الأوروبية وكل من الجزائر وتونس والمغرب، العامل المؤطر لمختلف أنواع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي الثلاث حاليا، ذلك أنها تزامنت مع توقيع اتفاقية(1992/1974) الحوار العربي الأوروبي والذي عرف فشلا ذريعا، حيث أنه وعندما كانت الدول العربية ودول المغرب العربي الثلاث خاصة تحاول استثماره في القضية الفلسطينية، كانت الدول الأوروبية تركز على ضمان استقرار أسواقها وتزويدها بالنفط ومصادر الطاقة[1] .

1محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 210 .

(1) Paul Balta, « Les Enjeux de la Conference de Barcelone », **l'annuaire de l'Afrique du Nord**,
France, Paris, CNRS, 1995, P 881.

وبعد منتدى متوسطي أول في25-27 فيفري 1988 بمرسيليا عقد ثا ن منتدى طنجة في 23-27 ماي 1989 واعتبر خلية تفكير حيث ضم العديد من المفكرين اللامعين ورجال السياسةمن دول المغرب العربي الخمس ودول القوس اللاتيني(*)، وقد نتج عن هذه الخلية اجتماع وزراء خارجية الدول التسع في أكتوبر 1990 خلص ببيان مشترك جاء فيه أن هذه الدول تعمل على تحويل المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون، وسمي هذا التجمع بمجموعة5 +4 ثم اصبح 5+5 بعد انضمام مالطا في 1991 وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون والتي كانت بمبادرة من الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتيران بداية من سنة 1983 عند زيارته للربط [1]الأكيد أن مبادرة فرنسا في إنشاء مجموعة5 +5 حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، إلا أن الدافع الخفي كان فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي – الإسرائيلي.

ورغم تواتر المبادرات الأوروبية على منطقة المتوسط إلا إن مؤتمر برشلونة شكل حسب العديد من المراقبين -الإطار" المرجعي والتعاقدي "الذي يحكم تفاعلات العلاقات الاورو متوسطية ,حيث صنف كأول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي لإرساء أسس تعاون شامل مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، من أجل أهداف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية انطلاقا من قناعة دول الاتحاد بأن أمن أوروبا مرتبط بتحسن ظروف الأمن والمعيشة في دول حوض المتوسط[1] .

وانطلاقا من اصطباغها بطابع أمني فإن المبادرات الأوروبية باختلاف أهدافها يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف" بنظام الأمن التعاوني "الذي يتم في إطاره تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن" المتبادل "أكثر من الأمن" الذاتي"، بحيث يكون

(*)توصف دول جنوب أوروبا في أدبيات الدراسات الاورومغاربية بدول القوس اللاتيني وهي فرنسا، اسبانيا، ايطاليا والبرتغال.

1عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 99 .

2علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدةالعربية، الطبعة الأولى، فيفري 2005 ، ص ص201 -202

فيه التعاون شاملا لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، والتنمية المستدامة وقضايا البيئة قضايا الأمن بمفهومه الناعم [1] مع تسجيل علامة فارقة هي أن كل هذه المبادرات مصدرها أوروبا وبالتالي فهي تتبنى المفهوم الأوروبي للأمن في ظل غياب واضح وغير مفهوم لدول جنوب المتوسط لتبقى مطقة المتوسط"بناء عملياتيا أوروبيا "إلى حين...

المبحث الثاني :الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطي.

على الرغم من السعي الأوروبي لبناء إقليم متوسطي مرن يتوافق مع السياسات الأوروبية ويكرس النفوذ الأوروبي فيه، إلا أن الدخول الأمريكي على المطقة بعد الحرب الباردة، والمراجع لمبدأ" تبادل الأدوار "الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، جعل مظقة المتوسط تنتقل من " إطار استراتيجي "في السياسة الأوروبية، إلى تموقع أمريكي" مدروس "قائم على التنافس غير المعلن بين الطرفين، ومدعما بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تقسيم المصالح، وذلك من خلال تبلور رؤية أمريكية للإقليم المتوسطي ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

المطلب الأول :موقع المتوسط من مشروع الشرق الأوسط الكبير.

أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من التساؤلات لدى الباحثين ومراكز الدراسات السياسية، لأنه يرتبط أساسا بطرح فكرة دمقرطة Democratization العالم العربي الذي يعاني من غياب الديمقراطية أساسا .

1 سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص25

حيث يقوم المشروع حسب الرؤية الأمريكية على معالم جغرافية تمتد من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البينيليين بباكستان بلستثناء ما اصطلح على تسميته بدول محور الشر وإسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي في المظقة، وسط محيط من التخلف العربي تحكمه ظلم ديكتاتورية، وبالتالي فالمشروع يقوم على دعائم ديمقراطية السوق، المدعومة من قبل الشركات العابرة للقارات والمنقلة من طرف الإدارة الأمريكية[1] .

دخل مشروع الشرق الأوسط الكبير حيز التنفيذ بعد انتهاء ظلم القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وتداعياتها الحادة بين أطراف عربية ثورية محسوبة على الاتحاد السوفياتي، وأطراف عربية أخرى محافظة أو تقليدية حليفة للولايات المتحدة، وطرح المشروع كردة فعل لهجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 والذي كان يمثل ذروة المشروع الإقليمي الشرق أوسطي.

يهدف المشروع إلى تحقيق هدفين محوريين لضمان المصالح الإستراتيجية الأمريكية في مظقة الشرق الأوسط وهما:

أولا :إضعاف الصراع العربي الإسرائيلي على أن لا يتحول إلى عقبة مستمرة من شأنها أن تعيق تطوير العلاقات العربية الإسرائيلية.

ثانيا :فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير الظام العربي الإقليمي ككل لصالح المشروع الشرق الأوسطي الأمريكي الإسرائيلي وهما:

1-صراع عربي إيراني بتصوير إيران على أنها خطر يتهدد الأمن العربي.

1عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ، ص20 .

2- صراع سني شيعي يجري فرضه وتعميمه على العديد من الدول العربية بدءا بالعراق[1] .

على الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط يعبر عن إستراتيجية أمريكية تهدف إلى دمقرطة دول عربية وإسلامية تقع ضمن نطاق جغرافي قد لا يتمتع بالمرجعية الإقليمية، كما أنه يلتقي مع طرح باري بوزان المتعلق برؤيته للشرق الأوسط بحدوده الممتدة من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا، كمركب أمن إقليمي تتخلله مركبات أمن فرعية، إلا أنه مع تحديد معالمه الجغرافية يظهر المتوسط كملحق بالشرق الأوسط فيما يتعلق بسياسات أمريكية معينة موجهة للعالم العربي، وهو ما يعبر عن مزاحمة أمريكية لمنطقة كانت ولوقت ليس ببعيد حكرا على النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي، ولكن قبل الخوض في طبيعة هذه المزاحمة يبقى أن نشير إلى نظرة باري بوزان لمنطقة المغرب العربي ضمن مركب أمن الشرق الأوسط.

ف بوزان يرى أنه خلال فترة التسعينيات حدث تداخل بين مركبي أمن الخليج والمشرق نظرا للأحداث التي شهدتها المنطقة، إلا أن مركب الأمن الفرعي المغاربي نأى عن هذا التداخل، وعبر عن عدم ارتباطه الاستراتيجي بالقضايا العربية، وأصبح يمثل مركبا أمنيا إقليميا مستقلا مقارنة بالمركبات الأمنية الأخرى في الشرق الاوسط .بالإضافة إلى أن دول المغرب العربي كانت تقريبا محايدة أثناء حرب الخليج الثانية، وكذا هامشية الدور المغاربي في إطار عملية السلام العربية الإسرائيلية، ومع ذلك فإن دولا مثل المغرب لعبت دورا هاما في الانفتاح على إسرائيل.

إن عمل دول المغرب العربي على مجابهة إسرائيل أعطى هذه الدول دورا هامشيا، وربطهم بمركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي، أما بالنسبة للروابط الدينية والثقافية فإن هذه الدول أكثر ارتباطا بالشرق الأوسط، لكن اعتماد الأمن المتبادل Interdependance Security لم يكن أبدا

1المرجع نفسه، ص ص 80-81.

قويا مع مركبي أمن الخليج والمشرق، لأن دول المغرب العربي أصبحت منشغلة أكثر بهواجسها الأمنية الداخلية، وأكثر قلقا بشأن علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي[1] .

على هذا الأساس، فإن دول المغرب العربي تشكل الضلع الغربي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، كما أنها معنية بالإصلاحات السياسية المقترحة أمريكيا على غرار العديد من دول جنوب المتوسط مثل :مصر، سوريا، لبنان، الأردن...

وعلى الرغم من أن الاعتراف الأمريكي لأوروبا فرنسا على وجه الخصوص بحقها في بسط نفوذها على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالمية الثانية والباردة، ينهل من ثلاثة عوامل لا يمكن تجاهلها:

أولها :أن هذا النفوذ لم يأت من فراغ، وإنما مرده إلى الإرث الاستعماري الأوروبي الذي يضرب بجذوره في تاريخ المنطقة.

ثانيها :أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الامبريالية، أو ما يصطلح على تسميته بتقاسم الأدوار.

أما ثالثها :فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مجبرة على تملك جبهة الرأسمالية العالمية في وجه الخطر الشيوعي .إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة، وخلفه التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة المغاربية، على اعتبار أنه على عكس الرهانات الإستراتيجية فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق، فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين .[2]

---

(1) Barry Buzan and Ole Wever, Op,Cit, P 213.
(2) Abdenour Benantar et autres, la Mediterranée Occidentale, Algerie, Bejaia, CREAD, 2003, P 88.

إلا أنه حسب الأستاذ دافيد دومينيك David Dominique فإن المتوسط لا يتمتع ب وجود موضوعي Objective Existance حسب الرؤية الإستراتيجية الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط الكبير، وكخيار، فإن المتوسط يمثل حلما أو أسطورة ولكن ليس مجالا جغرافيا

موضوعيا، لأن معالمه تتحدد استنادا إلى استراتيجيات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تتموقع في المنطقة مستفيدة من المتغيرات الجيو استراتيجية بداية من التسعينات من القرن العشرين، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا من بين العديد من الفاعلين في المتوسط إن لم تكن أكثرهم أهمية[1] .

فعلى الرغم من تراجع عوامل الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التسعينيات، إلا أن" المسرح المتوسطي "ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة بحيث تضمن امتداد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية المترابطة، بين" المجال الأطلسي "ومنطقة الشرق الأوسط وصولا إلى الخليج العربي /الفارسي فآسيا الوسطى، وهي حلقات استراتيجية متتالية يشكل فيها المتوسط حلقة وصل هامة.

وتعتبر هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة للبحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، إحدى الخلفيات الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم "المجال المتوسطي الموسع "المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي بلشره حلف شمال الأطلسي مع دول المنطقة [2] كما سنرى لاحقا في الفصل الثالث .

---

(1), " Mediterranée et Nouveau MoyenOrient.
Quelle Construction Stratigiques ?",
http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf
(2) Stephan Larabee and others, " NATO's Mediterranean Initiative : policy issues and Dilemmas",
RAND corporation, 1999, P 21.

لقد أحاطت التوجهات الأمريكية أولوية" استراتيجية "للمجال الشرقي لحوض المتوسط، باعتباره اقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان، الشرق الأوسط والخليج، وفي المقابل كان غرب المتوسط محورا للوجود الفرنسي الذي يعتبره الأمريكيون رغم هامش المنافسة بين الطرفين جبهة بالنيابة للإستراتجية الغربية في المنطقة، وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الوجود السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة .[1]

وعلى الرغم من اختلاف المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أهميته في تقسيم المهام الاستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة، إلا أن الطرفين حاليا يحرصان على تغليب هامش التقاطع والتكامل ولو بصورة ضمنية في أغلب مناطق العالم لتفادي الصدام بينهما، خاصة بالنسبة للطرف الأوروبي الذي يشتكي من غياب استراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلته الاقتصادية .[2]

يؤكد الخبير ستيفان لارابي Stephan Larabee أن الخلافات الاستراتيجية لم تعد مبررة لا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بالنسبة لأوروبا، إذ أن المناطق الاستراتيجية في أوروبا،شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا وحتى آسيا الوسطى، بدأت تتصل ببعضها البعض مما يجعل من غير المجدي تقسيم هذا المجال الاستراتيجي المتكامل إلى عدة مناطق إقليمية بحكم التفاعلات السريعة بينها، وهو ما يجعل كذلك عملية تقسيم المهام الاستراتيجية في نفس الحكم .

على الرغم من" لا استراتيجية "منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في الفكر الاستراتيجي الأمريكي على غرار منطقة الشرق الأوسط، إلا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير

---

(1) Khadija Mohsen Finan et autres, Op,cit.

(2) Pierre Marie De Lagorce, " Quand l'Europe Refuse une Defense Européenne ", **Le monde diplomatique**, Juillet 1997, PP 10 – 11

بين طبيعة الأهداف من وراء ضم دول جنوب المتوسط إلى المشروع القائم على دمقرطة الدول المعنية به هذا فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي للمشروع ، وهو ما يؤهل هذه المنطقة لأن تكون مرتكزا لإمكانية تأسيس مصالح مكملة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية ككل.

المطلب الثاني :المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

تمثل المدركات الإستراتيجية Strategic Perceptions المعيار العلم الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة داخل أو خارج اقليمها، فهي التي تشكل المظور الأمريكي بشأن قضايا :كالمصالح الإقليمية، الأمن الداخلي والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموما بدولة محددة، فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم لستنادا إليها، تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية[1] .

وعملا على تأمين المصالح الأمريكية في أي مظقة من العالم، فإن وضع سياسات لذلك يتحدد بمدركات مسبقة تصقل السلوك الأمريكي الخارجي، على غرار ما هو حاصل في مظقة المتوسط.

فعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي بحوض البحر الأبيض المتوسط أثناء الحرب الباردة، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1975 على ضرورة ملء الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني من المظقة، لستنادا إلى مبدأ" ايزنهاور"، وفي إطار استراتيجية ملء الفراغ The Filling Vecuum إلا أن الأولوية الإستراتيجية للأمريكيين كانت منصبة على" المتوسط الشرقي "باعتباره أقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان، الشرق الأوسط والخليج .وفي المقابل، كان" المتوسط الغربي "حكرا على التواجد الفرنسي ، وجبهة غربية تمثل

1محمد الأمين سني،" العلاقات الأمريكية الجزائرية http://snimedamine.maktoobblog.com

الاستراتيجية الرأسمالية في المظلة وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الزحف والتواجد السوفياتي بالمظلة خلال فترة الحرب الباردة .[1]

ومع بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، بقي السلوك الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط يتحرك بنفس الخلفيات تقريبا وذلك وفقا لثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1احتواء مخلفات الإستراتيجية الناجمة عن الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك التصدي لمحاولات التملص الأوروبي الاستراتيجي في المظلة.

2مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كممر استراتيجي هام وحيوي بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على حد سواء لنقل البضائع والنفط، وضمان امداداته من الخليج وشمال إفريقيا [2]، واعتبار الممر البحري المتوسطي ممرا رئيسيا وحيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر ومصادر التهديد - حسب مظور حماية المصالح الأمريكية.-

3حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الاستراتيجي الدفاعي والهجومي من الخليج شرقا إلى غرب المتوسط غربا .[3]

يعتبر المتوسط وفقا للمدركات الأمريكية استراتيجيا إحدى الحلقات الرئيسية في المظور الجيو سياسي الأمريكي الممتد من يوغوسلافيا سابقا شمالا إلى الكونغو الديمقراطية، ليبيريا ورواندا جنوبا، فالبحر المتوسط هو بمثابة محور تلاقي وانطلاق الإستراتيجية الأمريكية في كل من جنوب أوروبا، الشرق الأوسط، الخليج والمغرب العربي وصولا إلى إفريقيا جنوب

(1) Khadija Mohsen Finan et autres , OP.Cit.p 105 .

2خير الدين العايب،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي" 18-19-017-htm. http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr

3المرجع نفسه .

الصحراء، التي أصبحت تحظى باهتمام كبير في الإستراتيجية الأمريكية الراهنة في ظل التوجهات الأمريكية الجديدة فيما يعرف عالميا ب" الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب."

إن المدركات الإستراتيجية للمتوسط هي عبارة عن مزيج من التوجهات الإقليمية المنتهجة متوسطيا وفقا للتعريفات الأوروبية، الشمال الإفريقية والشرق أوسطية . بمعنى أن الولايات المتحدة تعاني من سوء التحضير لوجهة ظار عقلانية لتطوير استراتيجية متوسطية، وذلك على الرغم من حضورها السياسي، الاقتصادي والأمني في العديد من الدول المشاطئة للحوضالمتوسطي[1] .

وفي هذا السياق يرى الأستاذ ايان لاسار Ian lesser، نائب رئيس ومدير درلسات مجلس السلام في السياسة الدولية بلوس أنجلس، بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب على العراق، تعتبر أحداثا وقعت على حواف المتوسط، وهو ما يبرر طبيعة التواجد الأمريكي في المظقة، وأن التغيرات الحاصلة على العلاقات العبر أطلسية، والهواجس المحيطة بالسياسة الطبقة اتجاه الأزمة الفلسطينية -الإسرائيلية، هي أيضا من العوامل الأكثر تأثيرا في السلوك الأمريكي تجاه المتوسط .وعليه فإنه وبالظار إلى عمق العلاقات الأمريكية-المتوسطية تاريخيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى قوة متوسطية معتبرة، تلاهس العديد من المجتمعات المتوسطية ولكن دون وضع استراتيجية متوسطية واضحة[2] .

وعليه يمكن تقسيم الرهانات الأمريكية في مظقة المتوسط إلى ثلاثة مستوياتأبعاد:

---

(1) Ian O.Lesser, " Les Etat – Unis et la Mediterranée ", http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf.

(2) Ibid.p 72 .

أولا :أن الولايات المتحدة منشغلة بالمتوسط كإقليم مرتبط بالأمن الأوروبي، حيث ساهم توسيع حلف شمال الأطلسي، وإعادة هيكلة دول أوروبا الشرقية، في تحويل اهتمام ولشنطن نحو شمال المتوسط، أين يعاني شركاء أمريكا من مشاكل تتعلق بالتنمية والأمن في حوض المتوسط.

ثانيا :اعتبار المتوسط كجسر نحو الخليج، وذلك انطلاقا من أهميته كمدخل سياسي ولوجيستي نحو الخليج الفارسي .فخلال حرب الخليج الأولى (1990-1991) تم ارسال حوالي 90 % من القوات والمعدات الموجهة نحو الخليج عبر البحر الأبيض المتوسط، ولعب هذا الأخير دورا مشابها أثناء الحرب الأمريكية على العراق.

ثالثا :أن تدخل ولشنطن في مواضيع متوسطية إقليمية شائكة مثل الصحراء الغربية، مسار السلام في الشرق الأوسط، والتوتر مع ليبيا، جعلها تعمل على إيجاد موقع ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط عبر العديد من المبادرات التي تدل على الاهتمام الأمريكي البالغ بالمنطقة[1] .

وعلى الرغم من البعد الجغرافي وضعف الروابط التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط، فإن مفهوم" الخطر الأمني "بالنسبة للأمريكيين يحمل مدلولا مختلفا ومضامين استراتيجية متباينة مقارنة بما يعنيه لأوروبا - وفرنسا على وجه الخصوص .فالأمن المتوسطي بالنسبة لولشنطن يعتبر عنصرا حيويا" وسيطا "وغير مباشر لضمان استقرار استراتيجيتها الموسعة الممتدة بين البحر المتوسط غربا والشرق الأوسط والخليج شرقا، أما فرنسا فإن أمنها الاستراتيجي العضوي مرتبط مباشرة باستقرار نافذتها الجنوبية المطلة على حوض المتوسط. إلا أن الأستاذ جون بيار فيليو Jean Pierre Filliu، يرى بأن الولايات المتحدة وفرنسا يتقاسمان نفس المصالح في الحوض المتوسطي والشرق الأوسط على النحو التالي :

---

(1) Idem. P 98 .

1-الاستقرار الذي يمكن أن تؤمنه التسوية الدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي بأبعاده المختلفة، بحكم أن كل من واشنطن وباريس مرتبطتان بأمن إسرائيل، وذلك من خلال تأسيس دولة يهودية تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، [1] أما في المغرب العربي فإن قضية الصحراء الغربية هي المفتاح الفعلي لإمكانية بناء وفاق إقليمي.

2- تنمية ضفة جنوب المتوسط خاصة في ظل التباعد الحاصل بينها وبين الضفة الشمالية على جميع المستويات، الأمر الذي يشجع على تزايد موجات الهجرة وارتفاع نسبة الاحتقان الشعبي مما قد يؤدي إلى أزمات داخلية، حيث يتعين على دول الجنوب فتح الملايين من مناصب الشغل لامتصاص موجات الغضب المرشحة للانفجار.

3- دمقرطة أنظمة دول جنوب المتوسط والسماح لمختلف الأطياف المشكلة لمجتمعاتها بالتعبير والمساهمة في الحياة السياسية [2] .

(1) Jean Pierre Filliu, " Moyen-Orient et Mediterranée : le temps des Décisions http://www.robert-schuman.eu/coop-fr-us/partie/2011.pdf.
(2) Ibid.p 35 .

المبحث الثالث :المهام الأمنية الأمريكية في المتوسط.

ظرا للتداخل الجيو-استراتيجي الحاصل بين مظقتي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط استنادا إلى مقترب مركب الأمن، وبعد تبلور رؤية أمريكية تجاه المتوسط، بادرت الولايات المتحدة إلى تبني جملة من المهام الأمنية في مظقة البحر الأبيض المتوسط مقسمة حسب أجندتها الأمنية كقوة عظمى .وما يهمنا من هذه المهام ما يرتبط بالظلم العربي الإقليمي والتي يمكن حصرها ضمن أربعة مهام.

حيث عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية"شرق أوسطية"، واحتواء كل من سوريا ولبنان عبر إستراتيجية الفوضى الخلاقة، كمهمتان تختصان بالمتوسط الشرقي .أما في المتوسط الغربي، فإن السياسة الأمريكية تتأرجح بين إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب كدولتان محوريتان في إطار قضية الصحراء الغربية، والتركيز على مظقة الساحل ذات البعد الاستراتيجي كتخوم لمظقة المتوسط.

المطلب الأول :ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية.

على الرغم من أن ضمان أمن إسرائيل يعتبر من أولويات الإستراتيجية الأمريكية في مظقة الشرق الأوسط، إلا أن ممارسة إسرائيل" لمتوسطيتها "كفاعل في إطار العلاقات الاورو متوسطية، وكذا ارتباطها بمشروع الشراكة الاورو متوسطية، يجعل منها دولة متوسطية بامتياز تقع استراتيجيا في" المتوسط الشرقي" Eastern Mediterranean، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمنها وتفوقها داخل الظلم العربي الإقليمي الرافض لوجودها -ولو ظاهريا -، وهو ما يجعل هذا الهدف يتحول من مصلحة استراتيجية أمريكية في إطار تفاعلات العلاقات الشرق أوسطية، إلى مهمة أمنية أمريكية في مظقة البحر الأبيض المتوسط من خلال ربطها بالمشاريع الوافدة إلى المظقة خاصة من أوروبا بهدف دمجها في المظومة الأمنية المتوسطية.

بالرجوع تاريخيا، نجد بأن ضمان أمن إسرائيل في مظقة الشرق الأوسط كمركب أمن إقليمي يعتبر امتدادا لضمان المصالح الأمريكية فيها، حيث صرح الرئيس الأمريكي الراحل ريتشارد نيكسون R.Nixon بأن":للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة كبرى في المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها، فنحن وإسرائيل لسنا حليفين عاديين، بل إنه لدينا التزاما أخلاقيا معها وهو أسمى من أية اتفاقية أمنية"[1].

ويرجع الاهتمام الأمريكي بإسرائيل إلى ضرورة إيجاد رصيد استراتيجي دائم في المظقة، وداعم للمصالح الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وكذا إلى القصور الذي عرفته بعض السياسات الأمريكية أيام الحرب الباردة.

فقد أثبتت سياسة الدعامات الخمس (*)التي اعتمدتها الولايات المتحدة مع بداية الستينات إلى نهاية السبعينات لمواجهة المد السوفياتي والحفاظ على المصالح والمكاسب الأمريكية في مظقة الشرق الأوسط عموما، أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على دعامات دائمة تؤمن ذلك.

حيث أفلتت إيران من سرب الدعامات بعد نجاح الثورة الإسلامية فيها عام 1979 وسقوط إحدى أكبر الأعمدة الأمريكية في المظقة، وأكبر حليف استراتيجي فيها ممثلا في ظلم الشاه .لتعتمد الولايات المتحدة في الثمانينيات على تعزيز تسليح الأعمدة الأربعة المتبقية لها إسرائيل، مصر، السعودية وتركيا لمواجهة أي توسع إيراني أو سوفياتي محتمل[2] .

1ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة :مالك عباس، الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001 ، ص 148 .

(*) هي سياسة أطلقتها إدارة الرئيس الأمريكي ليندل جونسون اعتمادا على دعامتين أساسيتين هما ايران والسعودية لحفظ الظلم في مظقة الشرق الأوسط عقب الانسحاب البريطاني ,ثم انتقل الدعم إلى تركيا لمساعدتها على مقاومة الضغوطات اليونانية بالإضافة إلى مصر وإسرائيل لتعزيز وضع الولايات المتحدة الأمريكية في المظقة.

2برادلي أ .تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، ترجمة :عماد فوزي شعيبي، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 19.

إن إدراج الولايات المتحدة لإسرائيل ضمن أية سياسة احترازية تتبناها في منطقة الشرق الأوسط، راجع إلى العلاقة الخاصة التي تربط البلدين منذ تأسيس دولة إسرائيل في 15 ماي 1948، حيث سارع الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان Harry Truman إلى الاعتراف بالدولة الوليدة ساعات فقط بعد إعلان بن غوريون رغم معارضة وزارة الخارجية الأمريكية.

لتدخل العلاقات بين البلدين بعد ذلك مرحلة من الدعم والتأييد المتصاعدين عن طريق الإمدادات الأمريكية والمساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، وذلك طوال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين .وعلى الرغم من التحفظ الذي أبدته إدارة الرئيس الأمريكي ايزنهاور حول إشراك إسرائيل في الترتيبات الأمنية في المنطقة، من خلال رفض تزويد إسرائى، بالسلاح، ومعارضة العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي على مصرسنة1956 إلا أن هذا الموقف الحريص في التعامل الأمريكي ما لبث أن تغير ابتداء من إدارة الرئيس جون كنيدي Jahn Kennedy والتي سارعت إلى تزويد إسرائيل بمظومة صاروخية جديدة(*)، لضمان تفوقها في المنطقة وتزامن التغيير الجذري في السياسة الأمريكية مع ما حققته إسرائيل من انتصارات غيرمتوقعة في حرب جوان 1967 ، حيث احتلت إسرائيل مكانة" الرصيد الاستراتيجي "للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط [1]، وذلك بزيادة الدعم العسكري والمالي والسياسي للدولة العبرية على اعتبار أنها تمثل قوة كبرى يمكن للأمريكيين الاعتماد عليها والارتباط معها بعلاقة استراتيجية، كما يرجع هذا التأييد المطلق للإدارات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل إلى تأثير اللوبي اليهودي على عمليات صنع القرار السياسي الأمريكي، وكذا بسبب العامل الانتخابي والنفوذ السياسي والمالي لليهود في الولايات المتحدة.

(*)أهم الصواريخ التي زودتها إدارة كنيدي لإسرائيل هي صواريخ هوك.

1طاهر شاش وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الاول، القاهرة كوالالامبور جاكرتا، مكتبة الشروق، الطبعة .الأولى، 2001 ، ص293

وعلى الرغم من تعرض مكانة إسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة إلى هزات وارتجاجات خلفتها حرب أكتوبر 1973 ، والتي أثبتت عجز إسرائيل في أن تكون أداة رادعة للدول العربية، إلا أنها ما لبثت أن استرجعت مكانتها في عهد الرئيس رونالد ريغن Ronald Reagan، وتعززت هذه المكانة بارتفاع درجة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل إلى مستوى " التحالف الاستراتيجي التعاقدي ."[1] وذلك من خلال منح إسرائيل مركزا بصيغة الدولة الحليفة غير العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي NATO، وهو ما يخولها معاملة تفضيلية من طرف أعضاء الحلف فيما يتعلق بالتطوير التعاوني للأسلحة الدفاعية.

بتوقيع الاتحاد الأوروبي لأول اتفاق شراكة مع إسرائيل في نوفمبر 1995 ، والذي حل محل التعاون الموقع بينهما عام 1975 ، حيث نص الاتفاق الجديد على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين تتضمن حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال، بالإضافة إلى تطبيق قواعد المنافسة[2] .

يظهر البعد الاستراتيجي لهذا الاتفاق من خلال السعي إلى إدماج إسرائيل في المظومة المتوسطية، ودفع الدول العربية المتوسطية إلى القبول بها كشريك، ما يؤكد هذا الطرح هو تأييد واشنطن لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط Union For The Mediterranean، ولو أنه تأييد يوصف لدى العديد من المحللين بالحذر، على اعتبار أن المشروع خطب بعد العلاقات العربية الإسرائيلية بجرأة في القمة المنعقدة في جويلية 2008 بباريس، وهو ما لا يمكن مقابلته باللامبالاة الأمريكية حيال المشروع، حيث عملت واشنطن على تثمينه باعتباره عملية عربية اسرائيلية مشتركة، كما سعت إلى إدخال سوريا في" اللعبة المتوسطية "بهدف استراتيجي يرتكز على إعادة تأهيلها لكسر تحالفها مع إيران، ودفعها إلى تبني" استراتيجية التنازل "بغرض إعادة ادماجها في

1المرجع نفسه، ص 294 .
2محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 74.

المظومة المتوسطية[1])، وبالتالي فإن النظرة الأمريكية للمشروع، تنطلق من اعتباره منبرا للتطبيع العربي الإسرائيلي، وهي مصلحة أمريكية يمكن تأمينها بأقل جهد ممكن في حال نجاح المشروع[2] .

وعلى الرغم من الغياب الأمريكي عن حلبة الصراع العربي -الإسرائيلي سنة 2008، إلا أنه خلال سنة 2007 انعقد مؤتمر أنابوليس Annapolis 7 نوفمبر 2007والذي ضم 49 دولة ومؤسسة دولية، وبحضور شرفي لكل من الوزير الأول الإسرائيلي ايهود اولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس[3] .

وأهم ما توصل إليه هذا المؤتمر من نتائج هو" لا نتائج "ظالما أن" خارطة الطريق قد خرجت عن الطريق[4])"، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع في المنطقة بشن حرب على قطاع غزة، وهو ما يتعارض مع التزام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بتأسيس دولة فلسطينية عند نهاية سنة 2008 وأكد ذلك خلال مؤتمر أنابوليس. [5])إلا أن كل من مبادرتي خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس لم يؤديا إلا لشن حرب غير عادلة ضد الفلسطينيين ضمانا لأمن إسرائيل وفقا لمبدأ الحرب مقابل قليل من السلام.

(1) Abdennour Benantar, " What Role does the USA Play in the Mediterranean", Med 2009, P 40.
(2) Ibid, P 41.
(3) Jean Pierre Filliu, Op.Cit,
(4) Abdennour Benantar, " What Role does the USA Play in the Mediterranean", Op.Cit,p 48 .
(5) Alvaro de Vasconcelos, " Europe’s Mediterranean Strategy an Asymmetric Equation "
http://www.ies.berteley.edu/reasearch/vasconcelos.pdf.

المطلب الثاني" :الفوضى الخلاقة "كخيار لاحتواء سوريا ولبنان في المتوسط الشرقي.

يرتبط السلام في الشرق الأوسط حسب الرؤية الأمريكية بنشر الديمقراطية، ولتحقيق ذلك عملت الدوائر الأمريكية على تنويع سياساتها في المنطقة تزامنا مع مقتضيات كل مرحلة، وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة" الفوضى الخلاقة "في سعيها للسيطرة الكاملة على المتوسط الشرقي، حيث تتداخل هذه السياسة مع المشاريع الأمريكية التي طرحت على المنطقة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ويشرح جيل دورونو J.Dorono استراتيجية الفوضى الخلاقة فيقول:

"تتضمن عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، ويستوجب دعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، واختراع رمز يمكنهم التوحد حوله وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها[1] ."

إن الحاجة إلى" الفوضى الخلاقة"، مردها افتقاد أي طرف خارجي إلى القدرة على التأثير في بنية دولة مستهدفة دون وجود عوامل داخلية مساعدة ومرتبطة به من حيث الأهداف أو بشكل عضوي .وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعاني أزمة مصداقية بين شعوب المتوسط الشرقي، فهي بأمس الحاجة إلى توفير مناخ مناسب لتنفيذ مشروعها .واتجهت هذه السياسة بصورة أخص نحو سوريا ولبنان لأن باقي دول المنطقة تشكل أعمدة لحماية المصالح الأمريكية أو بعضها، في حين أن سوريا وبعض القوى اللبنانية المعارضة للسياسات الأمريكية مثل حزب ، تمثل إحدى الحلقات المناوئة للسلوك الأمريكي في المنطقة.

-

1- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :المحافظة الجديدة والواقعية، مصر، القاهرة، الدار العربية للعلوم، ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008 ، ص58

ويبدو مفهوم" الفوضى الخلاقة "أقرب إلى مفهوم" الإدارة بالأزمات "في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل، ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها" حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث[1]."

ويمثل روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمؤسسة" واشنطن لسياسات الشرق الأوسط "أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، وأول من استخدم هذا المصطلح في مقالة تحليلية له بتاريخ 15 مارس 2015 وقد اقترح ساتلوف إقصاء مصطلحي العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأمريكي، وطالب بالتعامل مع العالم العربي من خلال مقاربة خاصة بكل بلد على حدة[3] .

أما بالنسبة للاحتواء فهو استراتيجية اعتمدتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أن وضع أسسها العالمية جورج كينان عام 1948 ، وأهم أسس هذه الاستراتيجية كانت مواجهة ما وصفه صانعو السياسة الأمريكية بالتهديد الذي أخذ إشكالا مختلفة، فخلال أيام الحرب الباردة كان يعني مواجهة الاتحاد السوفياتي، وبعد الحرب الباردة أخذ مفاهيما وأشكالا أخرى مثل" الدول المارقة"،"الإرهاب"،" الإسلام الأصولي "وهي مفاهيم تعني جميعها في المظور الأمريكي أعداء المصالح الأمريكية.

واستندت استراتيجية الاحتواء الأمريكية إلى فكرة البقاء" كأساس للاستراتجية الكونية الأمريكية"، فتدرجت من كونها مشروعا سياسيا للدفاع القومي، إلى مشروع يهدف لإلحاق الهزيمة بالارهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر .ونجد أن مشاكل كثيرة واجهت الاستراتيجية الأمريكية حسمتها حرب الخليج عام 1991 ، والتي هي حرب كان مخططا لها وفق

1ياسر حسن تامر،" الفوضى الخلاقة :الأسس النظرية والفكرية ."
http://www.albidapress.net/news.phpraction.view8id.11748.

2هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 63

3ياسر حسن تامر، مرجع سابق

وثائق الكونغرس نفسه وهي التي أجازت تطبيق ما يسمى النظام العالمي الجديد بكل تداعياته[1] ولكن أغلب الدراسات أثبتت أن هدف الإستراتيجية الأمريكية لم يكن مواجهة المد الشيوعي في حد ذاته، بقدر ما كان الحفاظ على المصالح الأمريكية في مختلف مناطق العالم وعلى رأسها منطقة المتوسط الشرقي التي تحظى باهتمام كبير ضمن الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

وتلتقي كل من سياستي الاحتواء والفوضى الخلاقة، على اعتبار أن الاحتواء سياسة أمريكية تم تطبيقها في العديد من المناطق وخاصة الشرق الأوسط خلال مراحل زمنية تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، أما الفوضى الخلاقة فهي سياسة مستجدة مقارنة بالاحتواء، ظهرت على أنقاض أحداث 11سبتمبر واستمدت العديد من آلياتها من نظرية الاحتواء على غرار العقوبات الاقتصادية وممارسة ضغوط سياسية على دول بعينها، كما هو الحال بالنسبة لسوريا ولبنان كدولتين متوسطتين.

أولا سوريا :إن فكرة خلق قلاقل في سوريا هي في الأصل فكرة إسرائيلية ليكودية من جهة، وأمريكية محافظة جديدة من جهة أخرى.ففي الورقة التي صدرت عن مركز الدراسات الإستراتيجية المتقدمة في إسرائيل وشارك فيها ريتشارد بيرل من المحافظين الجدد، وقدمت إلى ناتانياهو عام 1996 عند استلامه السلطة في إسرائيل، تم التطرق إلى إمكانية محاصرة المقاومة اللبنانية في سوريا عن طريق إضعاف الظام السوري أو دعم الانقلاب عليه، حيث تتوفر فرصة لإطلاق" فوضى خلاقة "من حيث أن سوريا بلد صغير متخلف ومفلس، ولذا فإن السياسة الخارجية تجاه سوريا تتطلب مراجعة جدية، حيث أن منح لبنان لسوريا هو صفقة ساهمت في إقناع شعوب المنطقة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة وعاجزة عن حماية أصدقائها، وانطلاقا من كون حزب الله ينبغي أن يكون على رأس القائمة، يجب أن يكون التحرك الأول قطع الإمدادات التي تصله عبر مطار دمشق الدولي، ويمكن الاستفادة من نقاط الضعف السورية

1 "لهيب عبد الخالق،" بين انهيارين :الاستراتيجية الجديدة

لاسقاط الظلم هناك مثل :صغر حجم الدولة وظروفها الاقتصادية الصعبة، وحيث أن التموضع السوري الدبلوماسي ظاهريا لم ينشأ سوى من الرغبة الأمريكية في إعطاء سوريا دورا في القضية الفلسطينية، وعلى هذه الأساس فإن استحداث "قوضى خلاقة "في سوريا يهدف إلى احتوائها دبلوماسيا واقتصاديا، والرهان على التوترات الاجتماعية والاثنية فيها، وتوفير المناطق الرخوة المحاذية للحدود "العلوي السني في الشمال، وتحويل الشمال اللبناني لبيئة مستدامة التوتر" والعودة إلى نغمة حقوق الإنسان والديمقراطية[1] .

إن استمرارية الضغط الأمريكي على سوريا يهدف إلى إحداث شرخ في التحالف السوري الإيراني من جهة وتحييد التأثير السوري على لبنان بشكل حاسم[2] .

ولتنفيذ استراتيجية الاحتواء بشدت الولايات المتحدة الأمريكيةسلسلة من العقوبات الاقتصادية على سوريا، وذلك للعديد من المبررات أهمها" :الدور السوري في لبنان"،" البرنامج النووي السري"، حيث قامت إسرائيل في 6سبتمبر 2007 بشن هجوم جوي داخل الإقليم السوري -وبتشجيع من الولايات المتحدة -بهدف تدمير مفاعل نووي مفترض متواجد بالصحراء السورية،" [3] العلاقات مع ايران "والتي تعززت بتوقيع الطرفان في 18 نوفمبر 2005 لاتفاقية استراتيجية كشفت عنها أسبوعية" جينز "الدفاعية تنص على أن يدعم كل طرف الآخر في حال تعرضه إلى عقوبات اقتصادية،" [4] الدعم السوري للارهاب"، حيث أدرجت سوريا ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب المعدة من طرف وزارة الخارجية الأمريكية منذ 1979، وبالرجوع إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي فـــــإن "الحكومة السورية لم تتورط في أي عمل

1ميخائيل عوض،" ملامح استراتيجية أمريكية جديدةفي المنطقة والعالم "
http://www.watan.com/index.phproption=comcontenent8view=article8id=2851 =2008-07-22-16-32-42&cartid=36=2008-04-03-17-42-29&itemid=57

(2) Abdennour Benantar, " What Role Does the USA Play in the Mediterranean", Op.Cit,

(3) Jeremy M.Sharp , " Syria : Background and US Relations", Marsh 11,2009 http://www.fas.org/sgp/mideast/rl33487.pdf.

4ايران تتوقى الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين"، جريدة السفير، العدد 294 من 14 إلى 20 جانفي 2006 ، ص. 15

إرهابي بصورة مباشرة منذ 1986 بالرغم من أن التحقيق الأممي حول اغتيال الوزير الأول اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فيفري 2005 ، مازال يبحث آليات التدخل السوري في عملية الاغتيال[1] .

وأبرز القوانين التي تجيز العقوبات الأمريكية على سوريا هو قانون" محاسبة سوريا" Syria Accountability Act الصادر في 12 ديسمبر 2003 في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، والذي يتضمن قائمة من العقوبات لعل أبرزها:

حظر كل الصادرات باتجاه سوريا باستثناء المواد الغذائية والدوائية.

حظر كل العمليات التجارية والاستثمارات الأمريكية في سوريا .

منع أي حركة ملاحية مع سوريا .

تخفيض الاتصالات الدبلوماسية مع سوريا .

فرض قيود على الدبلوماسيين السوريين المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا لبنان :بالنسبة للبنان فهو يعتبر المدخل لإطلاق" فوضى خلاقة "في سوريا، وقد وجد المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية السابقة أن لبنان يتميز بالعديد من وجوه الاستفادة كنقطة انطلاق نحو التغيير في المنطقة بتناقضاته البنيوية، وإمكانية اختراقه بسهولة عبر فتح خطوط على بعض الطوائف .كما أن لبنان يتمتع بميزة كبرى لناحية قدرته على نقل أي تحرك ديمقراطي في الشرق الأوسط مدعوم أمريكيا، حيث أنه بالمقارنة مع مسارات الإصلاح السياسي في السعودية ومصر، فهي تعتبر مشاريع طويلة المدى مقارنة بتلك التي تتبناها القوى السياسية اللبنانية1.

(1) Jeremy M.Sharp, Op.Cit,p 97 .

1مخائيل عوض، مرجع سابق , ص 48 .

المطلب الثالث :إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء الغربية.

بحكم تدويل النزاع وأهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن نزاع الصحراء الغربية لم يعد إقليميا، مما جعل مواقف القوى الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنية محليا.

على هذا الأساس، تحاول الولايات المتحدة انتهاج" سياسة متزنة "تجاه المغرب والجزائر، رغم أن موقفها قريب جدا من التصور المغربي للتسوية، وهنا تكمن نقطة الالتقاء الوحيدة بين السياستين الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي [2].

حيث أن كل من واشنطن وباريس تشجعان الصحراويين على القبول بحكم ذاتي واسع في إطار السيادة المغربية أو ما يعرف ب" الحل الثالث"، وتعتبران أن انتصارا صحراويا سيزعزع استقرار المغرب وعاهله محمد السادس، الذي تعتبرانه"محدثا "بمقدوره إدخال المملكة عهد الانفتاح الاقتصادي والسياسي[3] .

إلا أن الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية يعد معاكسا لرغبات الشعب الصحراوي في" تقرير المصير" The Autonomy، حيث أن ما يعرف" بالحل الثالث "يشكل خرقا للقرارات الأممية ذات الصلة بالنزاع وعلى رأسها خطتي بيكر الأولى والثانية، واللتين تتفقان في كونهما تمزجان بين الحل السياسي والقانوني، بعد أن أثبتت الأمم المتحدة صعوبة تطبيق خطة التسوية القائمة على تنظيم استفتاء في الصحـــــراء الغربيـــــة لأجـــــل تحـــــديد الوضـــــع النهـــائي، لاسيما أن

2عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 83

3المرجع نفسه، ص 84.

عملية تحديد هوية الناخبين بناء على اتفاقية هيوستن لسنة 1997 قد توقفت في منتصف الطريق، بعدما تم تسجيل ما يزيد عن 130.000طعن لدى لجان تحديد الهوية التابعة للمينورسو[1] .

وحسب السفير الأمريكي السابق لدى الجزائر روبرت فورد Ropert Ford فإنه: "على جبهة البوليساريو والمغرب أن يناقشا مستقبل الحكم الذاتي" تحت السيادة المغربية[2] " وخلال زيارتها لمنطقة المغرب العربي في سبتمبر 2008 ، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس Condoliza Rice من الربط، بأن من مصلحة الولايات المتحدة تبني حل مقبول" ومتبادل "يرضي جميع الأطراف في إطار قضية الصحراء الغربية[3] .

لكن هذا الحل الأمريكي" المرجو "يقوم على إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب من خلال التسويق لمواقف تلتقي مع الرؤية المغربية لتسوية النزاع دون "إغضاب "الطرف الجزائري، وهو ما يؤشر عن" الذكاء الأمريكي "في كيفية التموقع بين قطبين مغاربيين تتنازعهما سبل البحث عن تسيد المنطقة.

يظهر هذا" الدور الأمريكي المرن "من خلال الاعتماد على المغرب" كدعامة للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، وهو الطرح الذي يتبناه العديد من الأكاديميين والكتاب المغاربة، مستندين في ذلك على عمق العلاقات التاريخية المغربية الأمريكية على اعتبار أن سلاطين" المغرب الأقصى "كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية قبل أزيد من قرنين[1]، وكذا من خلال التصاريح التي تتوالى على الربـــط من طـــــرف الإدارة الأمريـــكية دعما

1أحمد بوذراع،" نزاع الصحراء الغربية :خطة بيكر الثانية والسلام الموعود"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز , دراسات الوحدة العربية، العدد 315 ، ماي 2005 ، ص 73 .

(2) Abdenour Benantar, " What Role Does the USA Play in the Mediterranean», Op.Cit.p 67 .

(3) Ibid.p 87 .

للعلاقات الثنائية بين البلدين، حيث صرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في نوفمبر"2003الولايات المتحدةستقوم باتخاذ العديد من الإجراءات المهمة لتقوية علاقاتها مع المملكة المغربية، وخاصة بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي والعسكري، وفي إطار مكافحة الإرهاب[1] ."

فيما تتحدد علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر وفقا لما يعرف في الأدبيات الإعلامية بالنرجسية السياسية القائمة على التوظيف الخارجي لعبارة "الجزائر دولة محورية"، وهي في الواقع عبارة قديمة ومفهوم يستعمل في الدراسات التكاملية الإقليمية، أخذت منذ السنوات الأخيرة بعدا استراتيجيا لما بدأ الأمريكيون باستخدامها لوصف بعض الدول في العالم كقطب ارتكاز إقليمية للإستراتيجية الأمريكية، وفي حالة الجزائر فقد وصفت بالدولة المحورية من طرف روبرت شيس، ايميلي هيل وبول كينيدي في مقال نشر في مجلة فورين أفريز Foreign Affairs *، وتضمن هذا المقال الدول المحورية التي على ولشنطن الاعتماد عليها لتطبيق إستراتيجيتها الشاملة، وتم تبني هذه العبارة فيما بعد من طرف المسؤولين الأمريكيين ووظفوها في خطاباتهم لدى زياراتهم المغاربية، وتم تقبلها من طرف الجزائريين دون تدقيق أو تمحيص في معناها الخفي[3] .

إن المحورية التي تسعى الولايات المتحدة إلى توظيفها في إطار علاقاتها مع الجزائر في منطقة المغرب العربي يجعلها ورغم انحيازها للمغرب في نزاع الصحراء الغربية تقر باستحالة تسويته دون إشراك الجزائر، وهو ما يدل على أن الموقف الأمريكي المساند للمغرب ليس مطلقا، لأن الولايات المتحدة تقول بأنها لن تفرض أي حل على الأطراف المعنية وإن كانت

1عبد الاله بلقزيز،" الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي :من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259 ، سبتمبر 2000، ص42

(2) Smail Kouttroub, "La Politique Maghribine des Etats Unis" http://saharadumaroc.net/spage-aspprub=2&txt=78&parent1=1.

(*)تعد إحدى أكبر منابر التعبير والتحليل وطرح السياسة بالنسبة للمؤسسة السياسية والأكاديمية للضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية.

3عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص61 .

تضغط نحو حل نهائي للنزاع، لأن همها هو استقرار المنطقة مع حث كل من الجزائر والمغرب على الشروع في حوار ثنائي مباشر.

في هذا السياق قدمت إدارة بوش وعودا لكل من الجزائر وجبهة البوليساريو بأنه في حالة موافقتها على خطة بيكر الثانية فإنها ستعرض المشروع على مجلس الأمن، لكن تخوفها من الفيتوالفرنسي جعلها تتراجع وتؤيد الطرح المغربي للاستقلال الذاتي رغم ضبابيته[1] .

إن السعي الأمريكي لدفع الجزائر إلى التفاوض مباشرة مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية يمكن تفسيره بعوامل ثلاثة، أولها :أنه في حال قبول الجزائر بالحوار السياسي المباشر مع المغرب، فإنها تقر صراحة بأنهاطرف مباشر في النزاع، وهو ما ترفضه الدوائر السياسية في الجزائر .ثانيها :أن الشروع في مثل هذا الحوار الثنائي المباشر يعني سحب القضية الصحراوية من الأمم المتحدة، وبالتالي تحييد كل القرارات الأممية بهذا الشأن وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بإخراج النزاع من دائرة تصفية الاستعمار واختزاله في خلاف ثنائي، وهو ما يترتب عليه إسقاط كل الحجج الجزائرية بخصوص التمسك بالشرعية الأممية.وثالثها :هو أن دولا في مجلس الأمن يبدو وأنها يئست من إيجاد تسوية سلمية للنزاع الصحراوي، لكنها لا تريد الإفصاح علانية عن رغبتها في سحب الملف من المظمة الأممية، لأن ذلك سيضر بمصداقية المظمة، فهي ترغب في أن تقوم الجزائر بهذه المهمة" القذرة"، وتسقط الشرعية الأممية عن النزاع بقبولها الحوار المباشر مع المغرب دون أن يضر ذلك بالهيئة الأممية[1] .

إن الهدف الأمريكي من اللعب على وتر صراع الزعامة بين الجزائر والمغرب في المنطقة المغاربية عبر بؤرة الصحراء الغربية، هو الإبقاء على الوضع القائم في المنطقة كما هو بما يخدم .

---

(1) Yahia H. Zoubir, "Le ◦Conflict du Sahara Occidental: Enjeux Regionalux et Internationaux",
http://www.crie-sciencespo.com/archive/2010/fevrier/dossier/art-yz.pdf.

1عبد النور بن عنتر،" البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، مرجع سابق، ص ص 84 85 .

المصالح الأمريكية في المتوسط الغربي، من خلال تقديم كلا الطرفين لتنازلات لكسب ود واشنطن في إطار القضية الصحراوية.

المطلب الرابع :التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط.

أضحت منطقة الساحل الإفريقي محل أطماع ومحاولات لاستقطاب واحتواء القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر لأهمية المنطقة استراتيجيا باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها المطل على البحر الأبيض المتوسط.

جغرافيا، يعتبر الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السينغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر،شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى اثيوبياشرقا .وفي الغالب يستعمل مصطلح" الساحل الإفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنزوي تحت تجمع" اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفافCILSS.[2]

تتوسط منطقة الساحل الإفريقي كل من شمال القارة السمراء الذي يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر وهي كلها دول متوسطية، وما يعرف بدول جنوب الصحراء التي يربط بوزان ديناميكيات الأمن فيها بالضعف أو الفشل[1] .

لقد خضعت منطقة الساحل الإفريقي للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ثروات المنطقة الحيوية من بترول وأورانيوم ومعادن أخرى ثمينة .ورغم أسبقية التواجد العسكري والأمني الفرنسي في المنطقة بفضل السياسة الفرنسية الإفريقية التي أرساها ديغول ثم جورج بومبيدو، فإن باريس بدأت تفقد خلال

2ظريفشاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية :التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 ,ص 39 .

(1) Barry Buzan and Ole Weaver, Op.Cit, P 219.

التسعينيات مصالحها على خلفية التموقع الأمريكي الذي وظف نظرية ملئ الفراغ ل كروكر،لضمان تواجد أكبر في مناطق نفوذ القوى التقليدية[2] .

وازداد اهتمام الولايات المتحدة بدول الساحل مع توظيف نظريات مثل الحروب اللامتوازية من قبل الجنرال ويسلي كلارك، والحروب ذات النطاق المحدود و القبلية الجديدة ل جوزيف ناي، لتفسير الصراعات الجديدة على أساس أنها صراعات بين أطراف أقل حجما من الدول بأدوات غير تقليدية.

وقد برز ذلك جليا من خلال التدخل الأمريكي في الصومال والانسحاب عام 1994 تحت غطاء" نظرية السيادة "التي طورها زبينغيو بريجنسكي . وبعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998 ، تم ترسيخ التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي، على أساس أن المنطقة حلقة وصل وامتداد للجماعات الإسلامية المسلحة، ونقطة ترابط بين شبكات تجارة السلاح والتهريب والتقطع الذي ظهر جليا حسب التقديرات الغربية بين هذه الشبكات[1] .

تشهد منطقة الساحل عددا من" الحركيات الأزموية "التي خلفت حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات وكذا الأسلحة .وبالنظر إلى أن هذه الدول" الساحلية "هي دول هشة على مستوى البناء السياسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي ومنعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه

1حفيظ صواليلي،" الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، جريدة الخبر، الأحد 21مارس 2010 ، العدد 3600 ،ص04 .
2المرجع نفسه, ص 73 .

الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية، وكذا الحسابات الجيو استراتيجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

مع إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال التحاقها بتنظيم القاعدة، ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة مع تفعيل آليات للتعاون الأمني والاستخباراتي، وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري" بان الساحل "ابتداء من 2004 الذي جمع هيئات الأركان لدول المغرب العربي ودول الساحل بمقر القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي .ويتضح من خلال هذه المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية" سانتكوم" على اعتبار أن أي توتر على، يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى دعم هذه الدول باقتراح تشكيل قيادة عسكرية افريقية" أفريكوم "وإقامة قاعدة للتدخل السريع مدعمة بقوات الصفوة" دلتا "بجيبوتي، فضلا على تقديم الدعم المالي لبرنامج" بان ساحل" لتقويض نشاط القاعدة المتنامية، وتعيين مسؤول خاص ممثلا في العقيد فيكتور نيلسون بكتابة الدولة للدفاع مشرفا على البرنامج، وإيفاد الجنرال وولد نائب القائد السابق للقيادة الأمريكية بأوروبا إلى المنطقة[1] .

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط، يرجع إلى أهمية هذه المنطقة كنقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء، وهي كذلك الحزام الرابط بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر، وهي منطقة تعرف الاكتشافات النفطية من السودان إلى موريطانيا، مع ما يعنيه النفط من أهمية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث تعتمد الولايات المتحدة على

1عزيز طواهر،" فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل"
http://www.djazairess.com/alahrar/17930.

2 حفيظ صواليلي، مرجع سابق ,ص 109 .

15% من وارداتها الطاقوية من افريقيا، وتسعى لأن يصل هذا الاعتماد إلى25 % في أقل من سنوات وهذا ما يجعل هذه المنطقة ذات قيمة طاقوية وأمنية خاصة .

2عزيز طواهر، مرجع سابق , ص 62 .

المبحث الأول :الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط.

ساهم التوسع الذي طرا على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة , في تنويع آليات التدخل الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ,دون إلغاء الأهمية المعتبرة للأداة العسكرية باعتبارها "الضامن المباشر" لمحافظة الولايات المتحدة على مكانتها الدولية , و من ثم المتوسط.

سندرس في هذا الإطار الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط بصياغة واشنطن لمهام أمنية جديدة أصبحت منوطة بالأسطول السادس المختص وسطيا كنظام دفاعي , في محاولة للتكيف مع المتغيرات الأمنية التي تشهدها المنطقة , و كذا السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي الذي يعتبر الذراع "العسكرية" الضاربة ضمن تحالف استراتيجي تقوده الولايات المتحدة .

المطلب الأول : المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي .

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الأداة العسكرية تبقى لها أهمية كبرى في عقيدتها العسكرية الجديدة , على اعتبار انه من خلالها يمكن لواشنطن أن تحافظ على مكانتها الدولية , و بالتالي مصالحها الاقتصادية .[1]

و للتدليل على أهمية البعد العسكري في التوجهات الخارجية للسياسة الأمريكية , بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر خمسة أساطيل بحرية موزعة على بحار و محيطات العالم بغرض التواجد المسبق في مسرح العمليات المفترض و تحقيق السيطرة الجوية و البحرية , هذه الأساطيل موزعة على النحو التالي :

- **الأسطول الثاني Second Fleet:** و منطقة عمليات المحيط الأطلسي و مقر قيادته في **نورفولك** (إيسلندا).
- **الأسطول الثالث Third Fleet:** و منطقة عملياته المنطقة المركزية للمحيط الهادي و مقر قيادته في **بيرل هاربر** (هاواي)

الأسطول الخامس fifth fleet:ومنطقة عملياته الخليج العربي و مقر قيادته المنامة (البحرين)

- الأسطول السابع seventh fleet:ومنطقة عملياته المنطقة الغربية للبحر الهادي و مقر قيادته يوكاشا (اليابان)
- الأسطول السادس sixth fleet: [*] و منطقة عملياته البحر الأبيض المتوسط و مقر قيادته في نابولي (ايطاليا). [1]

يعتبر الأسطول السادس الأمريكي , الدرع العسكرية الخاصة للمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط , و قد وجد نفسه أمام وضع دولي جديد يحتم عليه أن ينتهج نهجا امنيا يتماشى مع هذا الوضع , كما انه يجسد التواجد البحري الأمريكي الدائم في منطقة المتوسط و البحر الأسود , كأساس ترتكز عليه الإستراتيجية الأمريكية في العام ككل .[1]

إن المهام الأمنية التي أسندت إلى الأسطول السادس كما أوضحتها وزارة الدفاع الأمريكية , اكبر بكثير من تلك التي لوكلت إليه في فترة الحرب الباردة , حيث كانت مهامه الأمنية و العسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي , و حمايته من التوسع الشيوعي و مراقبة التحركات العسكرية السوفياتية و التجسس على الغواصات السوفياتية التي تعبر مياه البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود , ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية , و أولها استمرارية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر و بأسعار معقولة .[2]

(*)على الرغم أن قوام الأسطول السادس غير ثابت و يكون حسب ظروف الموقف السياسي و العسكري , إلا انه يتكون عموما من حوالي 40 سفينة بما فيها حاملات الطائرات و الغواصات النووية , و 175 طائرة محمولة , و بقوة بشرية حوالي 21000 فرد,و يتكون في العادة من 1 إلى 2 حاملات طائرات , 2 إلى 3 طرادات حاملات للصواريخ الموجهة , 20 مدمرة و فرقاطة حاملة للصواريخ الموجهة , 3غواصات نووية بالإضافة إلى سفن التامين , و طيران الاستطلاع و الدورية المنطلقة من القواعد الجوية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط و تتمثل القوة الرئيسية الضاربة في الحاملات و أجنحتها الجوية , و الغواصات النووية و القوة البرلمانية المقررة بكلية مشاة البحرية .

(1)"لمحة تاريخية عن الأسطول السادس الأمريكي "

(2) http://moroccanmilitary.fullsubject.com/t105-topi
Sami Makki, 'la strategie americaine en mediterranée ' ;
http://www.cairn.info/load_pdf?ID_article=come_040_0125
(1)Ibid , P125

إلا أن تغير شبكة العلاقات الدولية بامتداد أثارها إلى داخل الحوض المتوسطي, سمحت للدول الأوروبية بالإعلان عن رغبتها في إقامة وحدة سياسية بعد الوحدة الاقتصادية التي تحققت بموجب معاهدة روما 1958 ، إلى جانب محاولات بعض القوى المتوسطية التي تقودها فرنسا والتي دعت إلى إعطائها هامشا من التحرك الأمني والعسكري داخل حوض البحر المتوسط بعد أن ارتأت هذه القوى انه لم يعد هناك ما يستدعي وجود حماية أمنية أمريكية ما دامت هناك قوى متوسطية قادرة على ضمان أمنها بنفسها بل أن الدول الأوروبية راحت تعلن عن مشروع رأت الولايات المتحدة الأمريكية انه خطير تمثل في الدعوة إلى تشكيل قوات للتدخل السريع في كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا, كما بادرت كل من فرنسا وألمانيا بالإعلان عن تأسيس قوة دفاعية أوروبية مهمتها الإشراف على الأمن الأوروبي وهو ما اعتبرته واشنطن إجراءا يهدأ مصالحها في المنطقة .[1] وفي إطار التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المتوسط والرؤية الأمريكية لإمكانية تهديد مصالحها في المنطقة من طرف الدول الأوروبية , بادرت الإدارة الأمريكية إلى وضع برنامج عمل عاجل أوكل إلى الأسطول السادس المرابط في خوض البحر الأبيض المتوسط [2] ,ليتواجد في أهم المواقع الإستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات الأوروبية في المنطقة , وعلى هذا الأساس عهد إلى الأسطول السادس الأمريكي بعد الحرب الباردة بالمهام التالية:

1.ضمان عبور الناقلات التجارية والناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط: جاء في بيان للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter بان منطقة الخليج التابعة جيو-استراتيجيا لمنطقة الشرق الأوسط والمتوسط , تدخل ضمن نطاق الأمن القومي لدول التحالف الأطلسية وهو الأمر الذي يعطي الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة العسكرية للحفاظ على امن الخليج والمصالح الأمريكية [3] كما اوضح السكريتير

---

[1] خير الدين العايب , مرجع سابق . ص80.

[2] Jaquess Huntzinger , 'la méditerranée d'une rive a l'autre' ; http://www.ladocumentationfrancais.fr/catalogue/330331600367/33033160

[3] طه مجذوب و آخرون , الإمبراطورية الأمريكية, الجزء الثالث,مصر, القاهرة,مكتبة الشروق,الطبعة الأولى,2001, ص83.

المساعد لشؤون الشرق الأدنى **ادوارد ديجرجين** بان"الأهمية الإستراتيجية للمصالح الأمريكية في الخليج ليست بحاجة إلى توضيح، لان هذه المنطقة و بكل بساطة 65 من لاحتياجات المعروفة من النفط ".[1]

لقد جعلت الحساسية المفرطة التي توليها الولايات المتحدة لعامل النفط إلي يعتبر مصدرا حيويا لاقتصادها، هذه الأخيرة تتخوف من إمكانية لجوء بعض القوى القريبة من المنطقة إلى المساس بهذه المادة، خاص بعد انتهاء حرب الخليج الثانية التي كانت فرصة للوليات المتحدة لتبسط سيطرتها المباشرة على أبار نفط الشرق الأوسط بحجة إبقاء خطر احتمال عودة العراق إلى تهديداته لدول الخليج، ا وان يكون التهديد من إيران التي تسعى جاهدة في طلب إشراكها في النظام الأمني الجديد الذي أنشأته دول مجلس التعاون الخليجي و مصر و سوريا الذي سمي باتفاق دمشق سنة 1992 .[2]

و من هنا كانت مهمة الأسطول السادس الأمريكي مهمة أمنية بالأساس،إذ انه يبقى سندا رئيسيا للناقلات النفطية الأمريكية التي تعبر مضايق البحر المتوسط ،خاصة قناة السويس أو مضيقي البوسفور و الدردنيل ،أو البحر الأسود حيث يتواجد الأسطول الروسي و الأسطول الأوكراني. فالأسطول السادس يضمن وصول النفط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر ،ذلك إن واشنطن ما تزال تضع في حساباتها الإستراتيجية إمكانية لجوء الدول العربية المصدرة للنفط في إيقاف التصدير في حال تدهور الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط كما حدث في أكتوبر 1973 ضمن ما يعرف بالحظر النفطي العربي .[3]

---

1 لزهر لعبابسة،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط و مسالة امن الخليج، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية،جامعة باتنة ،دائرة العلوم السياسية ،1996-1997 ،ص12 .

2 خير الدين العايب، مرجع سابق، ص 112 .

3 السيد أمين شلبي،هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط**"،مجلة شؤون عربية"**،مصر،مطبعة جامعة الدول العربية ،العدد 109،2002 ،ص 27 .

مراقبة تحركات القوى النووية فرنسا, روسيا وأوكرانيا: حيث يواجه الأسطول السادس الأمريكي الكثير من التحديات الأمنية الجديدة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط, وحتى من دول خارج الحوض فبعد توحيد الألمانيتين مباشرة ومع بداية ظهور ملامح أوروبا الموحدة في إطار سياسي كونفدرالى بموجب معاهدة ماستريخت 7فيفري 1992ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993, رأت بعض الدول المتوسطية أن الواقع الدولي يساعدها على استعاده أدوارها العسكرية داخل الحوض المتوسطي, وعلى رأسها فرنسا التي تبقى الدولة النووية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط , وتزامن ذلك مع استعادة ألمانيا لحقوقها الاقتصادية والعسكرية داخل أوروبا, والذي فسر من طرف فرنسا على انه تهديد محتمل لمصالحها داخل أوروبا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط إلا انه وبصوره عكسية دفع فرنسا إلى تكثيف جهودها تجاه ألمانيا لتأسيس قوة عسكرية مشتركة داخل الحوض المتوسطي لتكون اكبر قوة متحدية للأسطول الأمريكي.[2]

وقد فسر هذا السلوك العسكري لباريس وبرلين أمريكيا على أنه يتنافى مع مصالح واشنطن المرتبطة دوما بالمصلحة الأوروبية، وهي قادرة على ضمان الأمن الاستراتيجي لأوروبا الذي لا يزال مهددا من قبل روسيا التي بالرغم من كل الضغوط الأمريكية والأوروبية للكشف عن أنظمتنا العسكرية, إلا أنها لا تزال ترفض كشف كل مخزونها النووي دورللمشاركة في بناء أمنه كما عملت الولايات المتحدة على معارضة دعوات الدول الأوروبية المتوسطية لتأسيس نظام أمني متوسطي يتشكل من قوات للرد والتدخل السريع، وأنظمة أمنية للتجسس علىالقوات العسكرية الأمريكية في المتوسط[1], وهو ما يؤثر على الرغبة الأمريكية في محاولة السيطرة عسكريا على الحوض المتوسطي, أو على الأقل الجزء الشرقي منه بتحييد إمكانية قيام نظام امني أوروبي مستقل عن الرؤية الأمريكية الإستراتيجية للمتوسط

---

[1] خير الدين العايب , مرجع سابق , ص61.

[2] عبد النور بن عنتر ,البعد المتوسطي للأمن الجزائري ,مرجع سابق , ص125.

من هذا المنطلق سارعت وزارة الدفاع الأمريكية خوفا على مصالحها العسكرية في المنطقة إلى تطوير قدرات الأسطول السادس بإدخال أجهزة جد متطورة عليه(*)، وأجهزة للرصد العسكري و التشويش على الردارات المثبتة على حاملا ت الطائرات للدول الأوروبية المتوسطية فرنسا و ايطاليا و اسبانيا .[1]

وأمام إصرار روسيا على عدم الإفصاح عن برنامجها النووي أعطيت توجيهات

للأسطول الأمريكي كي يبقى حذرا في مراقبة تحركات الأسطول الروسي والأسطول الأوكراني, هذا الأخير يشكل تهديدا لأمن دول الحوض المتوسطي على اعتبار أن أوكرا نيا تقع في موقع جغرافي استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة , كما أنها ورثت ترسانة نووية وأسطولا عسكريا ونوويا من الاتحاد السوفياتي سابقا,لذلك يسعى كل من الأسطول الروسي والأوكراني إلى فرض وجودهما في عرض البحر الأسود الذي يعد امتدادا طبيعيا و جغرافيا لحوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى هذا الأساس يتبنى الأسطول السادس العديد من الخطط التي تستهدف إمكانية نقل عملياته العسكرية من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود علما أن البحر الأسود يتميز بعمق استراتيجي فريد عسكريا، حيث يمكن لأي بارجة حربية تتمركزعلى مدخله أن تراقب المجال العسكري في كل من المدن الروسية ودول المنطقة المتوسطية [(2)]

انطلاقا من المنافسة العسكرية للقوى الكبرى على الحوض المتوسطي وإن كانت غير معلنة فإنها قائمة واقعيا, مسقطة بذلك مقولة بأن الوجود العسكري الدائم للدول الأوروبية المتوسطية والولايات المتحدة الأمريكية في الحوض هو من اجل تحقيق امن المنطقة، ذلك أن الأساطيل الحربية التي تجوب عرض البحر تحمل أسلحة نووية فتاكة فكل من الأسطول الأمريكي السادس والأساطيل الفرنسية والاسبانية والايطالية والروسية تتسابق على إجراء مناورات بحرية لتشكيل تهديدا للأمن المتوسطي .

(*)دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأسطول السادس بفرقطات حربية تتميز بالسرعة و الدقة في التصويب , علما أن الأسطول السادس مجهز بأحدث الصواريخ بحر-جو و بحر-ارض التي بإمكانها إصابة أهداف بدقة كبيرة داخل الحوض المتوسطي , متفوقة بذلك على دول حوض المتوسط من هذه الناحية.

(1)خير الدين العايب , مرجع سابق , ص201.

(2) المرجع نفسه . ص 94.

3. مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها إلى دول مجاوره

لقد ازدادت حدة النزاعات الداخلية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط والتي ترجع جل أسبابها إلى مشكلة تعدد القوميات التي تأثرت بموجه الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية، حيث وجدت نفسها أمام وضع استثنائي صعب يحتم عليها إما البقاء ضمن اتحاد سياسي، وأما الانفصال ككيانات مستقلة مثلما حدث في يوغوسلافيا[1] وقد أدى رفض الصرب لكل الصيغ السلمية التي جاءت من المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة إلى ممارسه الولايات المتحدة الأمريكية لضغوطات سياسية ودبلوماسية على صرب البوسنة لإيقاف عملياتهم العسكرية على مسلمي البوسنة والهرسك وهنا لعب الأسطول السادس دورا أمنيا كبيرا, إذ كان يراقب عن كثب تطورات النزاع العرقي وقام بتجهيز خطط عسكرية وعملياتية تأهبا للتدخل السريع في حالة تطور الوضع الأمني الداخلي في البوسنة والهرسك , وامتد إلى الجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى كما لعب الأسطول السادس دورا كبيرا بمساعدته قوات الحلف الأطلسي عندما وجه ضربات عسكرية ضد أهداف صربية، حيث كان يتولى عملية التنسيق الأمني ولاستخباراتي طيلة فترة العمليات العسكرية الأطلسية في إقليم كوسوفو [2]،وأسندت للأسطول السادس أيضا مهام تتعلق بمراقبة النزاع بين تركيا واليونان وقبرص حتى لا يصل إلى موجة المواجهة المسلحة، وذلك باستخدامه الردع والضغط العسكري على طرفي النزاع لتمرير الحلول الدبلوماسية [3]

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي :تختلف مهام حلف شمال الأطلسي كنظام دفاعي عن مهام الأسطول السادس الأمريكي، إلا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدافهما الإستراتيجية الكبرى وعلى رأسها تحقيق الأمن و الاستقرار و المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و يتضح ذلك في

---

[1]شفيق المصري ,"الأطلسي و المعادلات الجديدة",مجلة شؤون الأوسط,لبنان,بيروت,مركز الدراسات الإستراتيجية ،العدد82 ,افريل 1999, ص17.

[2]خير الدين العايب , مرجع سابق، ص 102 .

[3] المرجع نفسه . ص 92.

خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في حوض البحر الابيض المتوسط , ومراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطية على الرغم من قلق بعض الدول الأوروبية من مخاطر وتحديات أمنيه قادمة من مناطق ´´شبه إقليمية´´ في الفضاء المتوسطي، كتلك التى تخشاها اسبانيا من منطقه غرب المتوسط؟ أو ايطاليا من البلقان، أو اليونان من منطقة خلا فاتها مع تركيا، فإن هذه التجزئة شبه الإقليمية لحوض البحر المتوسط لا تبطل النظرة الشاملة لحلف شمال الأطلسي إلى طبيعة الواقع الأمني في المتوسط. ومع أن الولايات المتحدة تؤكد في رؤيتها للأمن على الجانب العسكري المتمثل فى إمكانية حيازة دول متوسطية لأسلحه الدمار الشامل. ففي الوقت الذي يرجح عند الأوروبيين المنضور غير العسكري للأمن، فإن حلف شمال الأطلسي يرى المتوسط على أنه الإقليم الأكثر ترشحا لعرض التحديات وخلق المخاطر المباشرة وغير المباشرة لمصالح الحلف , ويفهم من هذا أن الكيان المتوسطي يبدو في نظرة الغرب، حالة شمولية لواقع أمني يرفض التجزئة ولكنها تقبل تجزئة الأولويات.[1]

لقد أفضت المدركات الأمنية الجليلة التي يشلها المتوسط مرتكزة بذلك على التهديدات والهواجس القادمة من القوس الجنوبي للمتوسط في اتجاه دول جنوب أوروبا والتي تحمل طبيعة غير عسكرية مباشر وفي مقدمة هذه الهواجس والتهديدات احتمال حيازة عدد من دول المتوسط للتقنية المتطورة عسكريا وأسلحة الدمار الشامل والقابلية الصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى[2] أفضت إلى ان يقيم حلف شمال الأطلسي نظرته إلى الأمن ومن ثم التفكير في إعداد إستراتيجية جديدة تتواءم مع معطيات البيئة الأمنية المتوسطية من جهة , والبيئة الأمنية الأوروبية من جهة أخرى , وبالتالي إدخال تحويرات على الافتراضات و الاستراتيجيات

---

[1] كاظم هاشم نعمة, حلف الأطلسي , ليبيا , طرابلس, اكادمية الدراسات العليا, الطبعة الأولى ,2003, ص259.

[2] m rye bagdagul ormanci , 'mediterranean security concerns and NATI's mediterranen dialogue'. http://www.nato.int/acad/fellow/89-00/ormanci.pdf

فعلى صعيد الأمن المتوسطي، يعتقد حلف شمال الأطلسي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر القوة الأساسية داخل الحلف - ان حيازة دول عربية أو إيران لأسلحة ذات تقنية متقدمة أو أسلحة دمار شامل، أي صواريخ ذات المدى المتوسط والبعيد، ستكون مصدر تهديدا للمصالح الأطلسية عسكريا، ففي حالة حدوث توتر عالي المستوى، قد ترجح هذه الدول خيار عرض هذه القوه العسكرية فتصعد حلة الأزمة، وهو الأمر الذي قد لا يجد حلف شمال الأطلسي الرد الكافي عليه، إذ ليس من المستبعد أن يخفق الأطراف الأطلسيون في مواجهتهم مع القوى المتوسطية غير الأوروبية ، عندها قد تجد الولايات المتحدة نفسها فى عمليات سياسية وربما عسكرية تقودها منفردة أو مدعمة بعدد قليل من الأطراف الأطلسية إن إعادة هيكلة البني العسكرية للحلف الأطلسي تسير باتجاه التنسيق بينه وبنين اتحاد أوروبا الغربية، مما يسمح للقوات الأطلسية بالتدخل ״خارج المنطقة״ تحت لواء الاتحاد، كما يتضح من فحوى البنى العسكرية الأطلسية الجديدة.[1]

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه. ما المقصود بالتدخل ״خارج المنطقة״. ولما التركيز على اتحاد أوروبا الغربية في إمكانية تبني أي تدخل عسكري أطلسي خارج المنطقة؟

يقصد بإشكالية ״خارج المنطقة״ out of area عدم استخدام قوات الحلف خارج حدود صلاحياته القانونية الجغرافية , والتي تنسحب أساسا إلى الدفاع عن تـــراب الدول الأعضاء في الحلف كما توضحه المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي، حيث أنه ومنذ تأسيس الحلف الأطلسي اتسم تصوره الاستراتيجي بالتمييز بن عمليـــات ``المنطقة״״in area״ وعمليات خارج المنطقة وقد استمر هذا التمييز طـــوال الحرب الباردة لكنه بعد انهيارا لمعسكر الاشتراكي أصبح غامــضا و مبـــهما لذا يتـــــوجب على الحـــلف إعـــادة النـــظر في تحـــديده خصـــوصا

---

[1]كاظم هاشم نعمة , مرجع سابق ,ص264

[2]عبد النور بن عنتر,"الأطلسية الجديدة في المتوسط و انعكاساتها على الأمن العربي", مجلة شؤون الأوسط, لبنان, بيروت , مركز الدراسات الإستراتيجية , العدد47 , ديسمبر 1995 ,ص97

وأن اغلبيه الأزمات - حسب التصور الغربي - ستكون في أقاليم جغرافية توجد خارج المنطقة.[2]

كما ساهمت حرب الخليج الثانية في بعث مناقشات حادة حول إشكالية العمليات العسكرية الأطلسية ´´خار ج المنطقة´´, حيث أظهرت هذه الحرب القصور القانوني الذي شاب تحركات حلف شمال الأطلسي تجاه هذه الحرب حول إمكانية تدخله عسكريا, على ا اعتبار ان ذلك يناقض ميثاقه. ولحل هذا الإشكال , تقترح أوساط أوروبية - أطلسية أن يكو ن اتحاد أوروبا الغربية[*], الذي يشكل النواة الصلبة للدفاع الأوروبي، "الوسيط العسكري-القانوني" بين حلف الأطلسي وعمليات ´´خارج المنطقة´`, حيث يسود اتفاق عام على ان اتحاد أوروبا الغربية سوف يشكل الرابط المؤسساتي Institutional link بين أوروبا الموحدة والحلف الأطلسي، خصوصا أن أعضاءه هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي وفى حلف شمال الأطلسي [1]

لقد ساهمت البيئة الأمنية المتوسطية في إضفاء نوع من المرونة flexibility على الإدراك الأطلسي والأوروبي للأبعاد العسكرية التقليدية للأمن , وذلك من خلال تجديد المفهوم السياسي للأمن في البيئة الأمنية الأوروبية كما نص عليه "المفهوم الاستراتيجي" في إعلان روما 1991, الذي كان في جوهره يرعى الأفاق العسكرية ويشدد على إستراتيجية الردع النووي والتوازن الاستراتيجي في أوروبا, وقابلية الاستجابة المرنة للمخاطر والتهديدات .وإذا كان حلف شمال الأطلسي قد استطاع أن يعرض مواقف متقاربة في نظرته إلى الخطر العسكري في أووربا بعد الحرب الباردة. فإن الولايات المتحدة كانت الأكثر إصرارا على أن الفضاء المتوسطي لا يشكل تهديدات غير عسكرية فحسب، بل ثمة احتمالات ان يصبح الفضاء الأمني المتوسطي مصدر التهديدات عسكرية مباشرة من دول الجنوب، ويراد بها في الرؤية الامريكية الاقطار العربية ، و قد نشأت ه النظرة السياسية

---

[2] المرجع نفسه , ص96

[*]اتحاد أوروبا الغربية , تم إنشاءه بموجب اتفاقية باريس في 1954/10/22 بين فرنسا و بريطانيا و ايطاليا و دول البينيلوكس , و اعيد تنشيط هذه الهيئة عام 1984بمبادرة فرنسية ثم انظم إليها كل من اسبانيا , البرتغال و اليونان , ونصت اتفاق.ية ماسريخت حول الوحدة الأوروبية على ان يكون هذا الاتحاد الركيزة الأوروبية داخل الحلف الأطلسي .

[1] francois heisbourg , ' the future of the atlantic aliance :whither NATO ', the whashington quarterly , usa ,whashington, vol 15 ,n02 , spring 2002 , p 134.

للمتوسط بصفة عامة والدول الغربية على وجه الخصوص , ليس لاعتبارات أمنية أوروبية مباشرة، ولا أطلسية أيضا, وإنما لتقديرات المصلحة الأمريكية المباشرة[2], القائمة على عدة اعتبارات أبرزها :

أولا: لكى لا يبقى البحر الأبيض المتوسط ״المياه الخلفية״ لحلف شمال الأطلسي كما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة , وبالتالي تتناقص أهميته الإستراتيجية أطلسيا في أعين الأوروبيين , فإن التأكيد على أن المتوسط يمكن أن يصبح مكمنا لتهديدات عسكرية , سيعزز موقف دعاة الحفاظ على الحلف تزامنا مع بداية ضعف مدركات الأمن بهواجسه العسكرية المباشرة عالميا وإقليميا.(1)

ثانيا: ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001في تغيير الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث أبرزت الهجمات تطورات جوهرية ومهمة في المقاربة الأمريكية على مستوى السياسة الخارجية , تجسد محورها في أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد في مأمن من الاستهداف بهجمات إرهابية تتعدى إشراف ״الدول المارقة״، كما شعرت واشنطن بان مكاسب السياسة الأمريكية في ظل التوجهات الأحادية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة قد تراجعت بعد الهجمات , وانه لا بد من وضع إستراتيجية جديدة للعمل على استرجاع ״الهيبة الأمريكية المضروبة في الصميم״، وتحقيق الانتقام من الإرهابيين والدول التي تحيطهم بالدعم وذلك بقيادة حلف دولي لمحاربة ״الارهاب״[*]، وهو ما جسده التوجه الجديد للإدارة الأمريكية بزعامة الرئيس السابق جورج بوش الابن في إطار ما يعرف ب ״مبدأ بوش״ [2] bush doctrine

المشير عن إمكانية التدخل العسكري الأمريكي في أي منطقة من العالم

---

(2)كاظم هاشم نعمة , مرجع سابق ,ص ص 270-271.

(1)المرجع نفسه , ص271.

(*)تطرح هنا مسالة الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي , و ذلك في غياب توصيف عالمي دقيق لظاهرة الإرهاب انطلاقا من تبني كل حضارة لمفهوم يتماشى و منظومتها الفكرية و الإيديولوجية , ويظهر التصادم واضحا بين الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة و التي تصنف غالبية حركات المقاومة في خانة " الإرهابية" , و الحضارة الإسلامية التي ترى بضرورة الفصل بين الإرهاب و المقاومة .

(2)هيثم مزاحم ,"السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 ايلول " , **مجلة شؤون الأوسط** , لبنان , بيروت ,مركز الدراسات الإستراتيجية, العدد 107, صيف 2002 ,ص175.

وساهمت هذه الأحداث في كسب حلف شمال الأطلسي فرصة إضافية جديدة بتوسعه الذي يوصف ״بالدوري الكبير״ في2004/03/29,اين قامت مجموعة من دول أوروبا الوسطى - بلغاريا، استونيا, لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا بإيداع الحكومة الأمريكية وثائق انضمامها والى جانب التحول الذي شهد الحلف وعملياته الجديدة , ازدادت أهمية مستقبل الشراكة من اجل السلام " partenarship for peace ".[3]

إلا أن العقبة الرئيسية التي تواجه تحديد دور حلف شمال الأطلسى حي انعدام إستراتيجية أورو-أطلسية واضحة ومتناغمة وبعيدة المدى , لاستبدال مفاهيم الحرب الباردة التي باتت من الماضي تزامنا مع صعود أقوى لتحديات القرن الحادي والعشرين - خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر - على رأسها الإرهاب , الدول الضعيفة أو الفاشلة , انتشار أسلحة الدمار الشامل.[1]وقد سعت الولايات المتحدة عبر هذه المؤشرات إلى توظيفها لتقريب وجهات النظر داخل حلف الأطلسي خاصة بعد الأحداث، ولشرعنة إمكانية تدخلها فى مناطق كانت لوقت قريب تحت النفوذ الأوروبي مثل المتوسط , وبالتالي استخدام حلف شمال الأطلسي كذراع عسكري محتمل، مع توزيع مهامه ״خارج المنطقة" حفاظا على الأمن والسلم الدوليين، وتعزيزا للتعاون العبر أطلسي الذي يشهد مناقشات حادة داخل أروقة الحلف بين الولايات المتحدة وأوروبا.[2]

ثالثا: ان تأكيد الأبعاد غير العسكرية لبيئة الأمن الجيدة في الحوض المتوسطي يمكن أن يؤدي إلى توزيع مدركات هواجس الأمن للحلف الأطلسي, من حيث الطبيعة والأولويات والسياسات والاستراتيجيات على درجات مختلفة بين الأطلسيين, وهو الأمر الذي سيضعف دور الولايات المتحدة في تحديد تلك الهواجس. فالنظرة الأوروبية إلى الأمن في المتوسط ستمثل التوجه إلى ״أوروبة الأمن الأطلسي״, وإذا كانت الدول الأوروبية - خاصة فرنسا - رغم تميز مواقفها قد انصاعت الى الضغوط الأمريكية في سياسة التوسع نحو الشرق, فان الولايات المتحدة تدرك جيدا ان الدول الأوروبية ستكون في الفضاء المتوسطي – خاصة دول

---

(3)بال دانواي و اخرون ,"الأمن و المؤسسات الاورواطلسية" , عن كتاب التسلح و نوع السلاح و الامن الدولي, السويد , ستوكهولم , مبحث ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي , 2005 , ص 13

(1)المرجع نفسه , ص136.

(2) serge sur , ' quelle politique transatlantique de securité ? un dialogue euro-americain 'http://www.diplomtie.gouv.fr/thematique-830/etudes.../fd001275.6

جنوب أوروبا التي قد تستجيب إلى ريادة فرنسية - أكثر حرصا على ان يكون الأمن في المتوسط أقرب إلى مدركاتها منها وحواجسها, نظرا للعديد من الاعتبارات التاريخية و الجغرافية.3

لتبديد هذا التقارب الأوروبي ومحاولة التموقع متوسطيا، دفعت الولايات المتحدة في اتجاه التأكيد على أن الأمن في الفضاء المتوسطي يمثل بداية الأمن آلاطلسي - الأوروبي، وهذا الموقف ما هو سوى تبرير لمراقبة منطقة البحر الأبيض المتوسط عسكريا، حفاظا على دور أمريكي فاعل من خلال الربط الوثيق بين فضاء الأمن الأطلسي - الأوروبي في الجملة, وفضاء الأمن المتوسطي على وجه الخصوص بمدركات آفاق الأمن العسكرية.[1]

رابعا: إن المصالح الإستراتيجية الأمريكية في شرق المتوسط والمتمثلة أساسا في الحفاظ على امن إسرائيل في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، تدفع بالتأكيد على المعاني الأمنية العسكرية وذلك لكي لا تطغى المضامين الأمنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي هي اقرب إلى التصور الأوروبي، حيث أن إذكاء المضمون العسكري لهواجس الأمن سيجعل من الوجود العسكري الأمريكي في المتوسط سببا للمطالبة بضرورة الربط بين الأمنين الأطلسي والمتوسطي[2] من خلال رباط الأمن في المتوسط , وبذلك يصبح الأمن المتوسطي بمظلته الأطلسية جبهة أمنية واسعة يساهم فيها الأوروبيون خدمة لأمن إسرائيل.[3]

وانطلاقا ومن هذه الاعتبارات , استطاعت الولايات المتحدة ان تقلب الموازين الإستراتيجية الدولية من خلال إقرارها للسياسة الجيدة للحلف الأطلسي، إذ أنها أعطت لنفسها الحق في التدخل العسكري خارج المجال الحيوي الذي كانت تعتبره مجالها التقليدي,وهو مفهوم عسكري للأمن حاولت الولايات المتحدة عبره الاصطباغ بمفهوم سياسي عبر حلف الأطلسي جسده الحوار الأطلسي المتوسطي الذي سيكون لاحقا .

---

(1)المرجع نفسه , ص271.

(2) astrid b boining ‘multilateral security in the mediteranean post cold war : NATO’s mediterranean dialogue and the eauromed parrtnership ‘.

http://www.sagepub.com/

(3)كاظم هاشم نعمة , مرجع سابق ,ص 272

.المبحث الثاني: المبادرات السياسية الأمريكية تجاه المتوسط

بعد تراجع الهدف الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي في تامين حدود أعضائه من اي عدوان عسكري محتمل وفقا للمادة الخامسة من المعاهدة التأسيسية , بادر الحلف إلى تبني سياسات أكثر ״مرونه״ بهدف إشاعة الأمن والاستقرار في أوروبا وما جاورها، نظرا لتغير بنية التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية بعد الحرب الباردة , على ان تكون هذه السياسات متناسبه مع الدور العسكري للحلف, حيث أطلق مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي التي سنحاول من خلالها استقراء الأبعاد السياسة. كما سندرس موقع دول جنوب المتوسط من إستراتيجية ديمقرطية الشرق الأوسط كآلية سياسية استخدمتها واشنطن لتعظيم مكانها في منطقه المتوسط

المطلب الأول: الخلفيات السياسية للحوار الأطلسي - المتوسطي

يجسد حلف شمال الأطلسي الصلة الأطلسية التى تربط أوروبا بأمريكا الشمالية ضمن تحالف دفاعي وأمني فريد من نوعه، أين يبقى الهدف الرئيسي والدائم للحلف كما تم تحديده فى معاهدة واشنطن، الحفاظ على حرية وامن كافة أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية ولما كان الحلف الذراع العسكري الضارب بقوة أيام الحرب الباردة , فإنه قد شهد مناقشة لمهامه وعلاقته مع دول جنوب أوروبا المتوسطية في محاولة للتقليل من صبغته العسكرية وسعيا للتكيف مع البيئة الأمنية الجديدة في المتوسط ضمن جدلية ״الدفع الأوروب وبغض النظر عن الخلافات الحاصلة داخل حلف شمال الأطلسي حول سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جهاز صنع القرار, فإن الحلف فد عرف تغييرا في إستراتيجيته لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة في البيئة الأمنية العالمية التي يشكل المتوسط أحد أضلاعها، حيث أن الهدف ״العسكري المقدس״ للحلف فى الدفاع عن أراضي أعضائه ضد اي هجوم عسكري محتمل قد تراجع , وحل محله مفهوم أوسع يتمحور حول إشاعة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء أوروبا وما جاورها، لتأخذ منطقة جنوب المتوسط

جزءا معتبرا من التوجهات الجديدة للحلف. ففي الوقت الذي غلبت فيه الأبعاد الأمنية العسكرية على حركة التوسع الأطلسية نحو الشرق، كانت الحركة باتجاه الجنوب , سياسية الأبعاد أكثر منها عسكرية .[1]وتجاوبا مع التمديدات الجيدة التي طرأت على الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر2001, فعل الحلف الأطلسي المادة الخامسة من معاهدته والمتعلقة باعتبار أن ´´أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يشكل عدوانا على بقية الأعضاء´´, وبتفعيل هذه المادة بات واضحا ان الحلف أصبح ملزما بتنفيذ توجهات ورغبات واشنطن التي أعلنتها من خلال إستراتيجية ´`مكافحة الإرهاب العالمي´´، وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي و ألية الانتقال الإستراتيجية من المسرح الأوروبي إلى المسرح الآسيوي نحو أفغانستان ثم الشرق الأوسط.[2]ومرد هذا التجاوب التلقائي والسريع مع واشنطن إلى الثقل الاستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن أدوار عسكرية وسياسية جديدة على الساحة العالمية.

إلا أن هذا التوافق ´`الظاهري`` داخل أروقة الحلف كان يخفي انشقاقات وتباينات في الرؤى بين أعضائه , حيث قادت الولايات المتحدة بعد ملاحظتها لاهتمام الدول الأوروبية المتوسطية المتزايد بحوض البحر الأبيض المتوسط، إلى المسارعة في تأييد طرح الحلف لمشروع يهدف إلى إقامة علاقات أمنية مع الدول غير الأعضاء فيه، يتمثل في الحوار الأطلسي المتوسطي الذي بادر مجلس شمال الأطلسي NAC في طرحه بداية من عام 1994,بمبادرة من ايطاليا واسبانيا في إطار ما يعرف ب ´´شراكة من اجل السلام في المتوسط´´. إلا أن الخطة الأولية تم خفضـــــــها إلى الحد الأدنـــــى بعـــــــد نقـــــاشات أطلسيـــــــة داخـــــــلية ،حيـــــث

---

(1)خافيرسولانا ," حوار الأطلنطي مع منطقة المتوسط : بناء الثقة غبر التعاون " , عن كتاب : سعيد اللاوندي , القرن الحادي و العشرين هل يكون أمريكا , مصر , القاهرة , دار النهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع , يناير 2002 , ص 192

(2) عبد النور و اخرون , " حلف الشمال الاطلسي في عامه الستين " , قطر , الدوحة , مركز الجزيرة للدراسات , جويلية 2009.

[3] http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/7/23/1_51.pdf

أقصى التعاون العسكري و الحقيقي من البرنامج ، كما استبعدت الجزائر من الحوار رغم سعى اسبانيا وايطاليا إلى إشراكها.[1]

وتظهر رغبة الحلف في إقامة حوار مع دول جنوب المتوسط أهمية هذا الأخير ''كضامن'' للأمن الأوروبي[2]، وعلى هذا الأساس باشر الحلف في ديسمبر1994 سلسلة من المشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني، وفي فيفرى 1995 بدأ الحوار مع مصر, إسرائيل , المغرب وتونس، ثم انضمت إليه الأردن فموريتانيا, وهي الدول المنخرطة في الحوار الأطلسي المتوسطي[3]، أما الجزائر فقد ''تغيبت وغيبت'' عن هذا الحوار نظرا لاعتبارات التالية:

أولا: الأزمة الداخلية للبلاد ورغبة الحكومة آنذاك في تفادي مشاورات مع الحلف الأطلسي لألا تفسر داخليا كتدخل في شؤون البلاد .

ثانيا: رغبة الحلف في عدم إجراء اتصالات علنية مع الجزائر، نظرا لعدم اتضاح أمورها السياسية داخليا .

ثالثا: الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية، مما حل دون انتهاج سياسة موحدة تجاه الجزائر.[4]

ويبدو أن التقارب بين الجزائر والحلف والذي توج بانضمام الجزائر إلى الحوار في مارس 2000, كان هندسة أمريكية بامتياز [5] أما فيما يتعلق بليبيا وسوريا، فقد كان هناك إجماع داخل الحلف على إقصائهما من الحوار نظرا لدعمهما - حسب النظرة الأمريكية والغربية - للإرهاب. فليبيا التي تم تصنيفيا من طرف الولايات المتحدة كدولة مارقة rogue state, حاولت جاهدة الانضمام إلى الحوار بعد التقارب الذي شهدته مع الدول الغربية في اطار

---

(1)عبد النور بن عنتر , البعد المتوسطي للأمن الجزائري , مرجع سابق , ص66

(2) abdenour benantar , ' nato maghreb and europe ' , medirerranean politics, routledge usa , new york ,vol11, july 2006, p169

(3) ibid ;pp 169-170

(4)عبد النور بن عنتر , البعد المتوسطي للأمن الجزائري , مرجع سابق , ص166

(5) abdenour benantar , ' nato maghreb and europe ' , op.cit, p 170.

تسوية ملف لوكربي، وأدى ذلك إلى تقديمها للعديد من التنازلات لعل أبرزها التخلي عن برنامجها النووي بعد الغزو الأمريكي للعراق، وأقصى ما حصلته مقابل ذلك , موافقة الولايات المتحدة في جويلية 2005 على انضمام ليبيا إلى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "Middle east partenership initiative" أما بالنسبة لسوريا ولبنان فإن عدم ضمهما إلى الحوار كان بسبب ارتباطهما الاستراتيجي بقضية الشرق الأوسط , ومسألة الأسلحة الكيميائية بالنسبة لسوريا.[1]

يعد الحوار الأطلسي المتوسطي عنصرا مكملا لتكيف حلف شمال الأطلسي مع بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة , وتتلخص أهدافه العامة في:

-المساهمة في الامن و الاستقرار الاقليميين .

-تحقيق مستويات افضل من الفهم المتبادل.

- تبديد أي تصورات خاطئة عن الحلف لدى دول الجوار.[2]

أما فيما بخص المبادئ الرئيسية، فقد أدى نجاح إطلاق الحوار إلى قيامه على أساس أربعة مبادئ:

المبدأ الأول: تدرجية الحوار من حيث المشاركة والمضمون , وهذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوار بالانضمام مثل: الأردن في 1995, والجزائر في مارس 2000

المبدأ الثاني: ثنائية الحوار في المقام الأول (الناتو + 1). وعلى الرغم من غلبة الطابع الثنائي إلا انه قد يسمح بعقد اجتماعات متعددة الأطراف على أساس منتظم (الناتو+7)

المبدأ الثالث: يتعامل حلف شمال الأطلسي ´نظريا´ مع جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي, وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه دورا كبيرا في إنجاح إطلاق الحوارو ما

---

1 ibid.p 170 .

[2]نبيل شبيب , " الأطلسي –المتوسطي ... حوار تائه".

http://www.islamonline.net/servlet/satellite?=article-crcid=1169972846104&pagename=zone-arabic-news%2fnwllayout.

أعقب ذلك من تطويره, وتتمتع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة، مكرسة بذلك مفهوم التفاضل الذاتي, وقد يكون ذلك من خلال برامج التعاون الفردية.

المبدأ الرابع: استكمال وتعزيز الجهود الدولية الأخرى على نحو متبادل , مثل عملية برشلونة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE . [1]

إن الهدف الرئيسي من وراء الحوار ״أمريكيا״, وعلى المستوى السياسي يتمثل في تعظيم إمكانية الولايات المتحدة على أداء دور مركزي ومهيمن على منطقة المتوسط , وذلك نابع من الإدراك الأمريكي بحتمية مواجهة خيار التورط في مهمة التعامل مع أي نزاع في العالم كقوة عظمى ومطلوبة للتدخل حتى وإن تحفظت, كما تتوجس الولايات المتحدة من احتمال خذلان بعض الاوروبين عندما تصبح ذات سياسة عسكرية متأهبة للتدخل في الصراعات والنزاعات الخارجية. على هذا فان الحوار الأطلسي - المتوسطي من زاويته السياسية , يمثل المناخ الملائم لإقامة تفاهم مشترك وتقديرات متماثلة لواقع البيئة الأمنية في الفضاء المتوسطي، وهو الأمر الضروري لتمكين الولايات المتحدة أولا وحلف شمال الاطسي ثانيا من تنفيذ سياسة الحلف وإستراتيجية قوات المهمات المتجمعة المشتركة التى اعتمدتها العقيدة الأمنية الجديدة للحلف في مؤتمر روما 1999.[2]

وقد سعت مبادرة اسطنبول إلى رفع الحوار الأطلسي _ المتوسطي, حيث قرر أعضاء الحلف في هذه القمة المنعقدة في جوان 2004تعزيز الحوار، حيث تبنوا وثيقة بعنوان ״أجندة أكثر طموحا وتوسعا للحوار المتوسطي " ورد فيها أن الأعضاء قرروا رفع الحوار إلى ״شراكة حقيقية״ قصد المساهمة في الأمن و الاستقرار الإقليميين, وتكملة الجهود الدولية على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدى، والتأكيد على ضمان التكامل مع مبادرة اسطنبول وجهود الاتـــــحاد الاوروبـــــي و امكـــــانية توســـــيع

---

(1)عبد النور بن عنتر,"الأطلسية الجديدة في المتوسط " , مرجع سابق , ص96.

(2)كاظم هاشم نعمة , مرجع سابق ,ص ص 293-294 .

الحوار إلى دول متوسطية أخرى مهتمة [1] , و على عكس الحوار المتوسطي فان دولة الشراكة من اجل السلام تستفيد من موارد الحلف المالية .[2]

لقد ساهمت قمة اسطنبول في تدشين طور جديد في الحوار المتوسطي , حيث انه من بين النقاط الأساسية فيها حديث الحلفاء عن الحاجة لترتيبات قانونية ملائمة لتسهيل شراكة تامة و فعلية مع الشركاء المتوسطين وكذا الحاجة الى اتفاقات أمنية مع الدول المتوسطية وسعت الولايات المتحدة إلى إشراك دول عربية متوسطية في قمة اسطنبول و إعطائها منزلة الشريك ولكن ذلك لم يتسن لها بسبب الوضع المفتعل في فلسطين و العراق [3] . ويأتي هذا السعي الأمريكي في وقت أصبح فيه توجه الحلف الأطلسي جنوبا على أساس الشراكة جزءا من العقيدة الأمنية الجديدة للحلف , إلا انه كان هناك اختلاف في التعاطي معها حيث تهافتت دول أوروبا الشرقية على العضوية فيه , في حين هناك صورة سلبية عن الحلف في العالم العربي .

فغالبية الدول العربية تنظر بارتياب و ترقب حذر إلى المبادرة الأمريكية في إطار الأطلسي , فمصر مثلا اعترضت عن استقبال الأمين العام المنتدب للحلف في ماي 2004 معتبرة انه لا يوجد هناك دور يقوم به الحلف خارج المنطقة , ولم يحن الوقت بعد لرفع الحوار إلى مصاف الشراكة , عكس الجزائر التي رحبت بهذا الاقتراح , و هنا نلاحظ الاختلاف في التعامل بين الدول العربية المتوسطية مع مبادرة الحلف , مما دفع هذا الأخير الى الاتفاق معها وفق قاعدة التمايز الذاتي , بمعنى انه لكل بلد الحرية في تحديد حاجياته و أولوياته , و يعمل الحلف مع دول الحوار فرادى لتحديد برنامج تستجيب لتطلعاتها , والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا الإطار : كيف يمكن تشكيل بنية أمنية إقليمية على أساس مسارات ثنائية 1+26 ؟ كما إن الجديد في قمة اسطنبول لم يخص الحوار المتوسطي , بل كان إطلاق مبادرة بالاتجاه بلدان الشرق الأوسط تهدف إلى تأسيس شراكة أمنية يعرضها الحلف الأطلسي على بلدان متوسطية و شرق أوسطية معينة , تستهدف بالدرجة الأولى إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي . بالإضافة إلى العـــــــديد من الانتقـــادات الموجـــــــهة للحـــوار على رأســـها :

---

[1] علي مصباح ,اسطنبول و ما بعد الحوار الأطلسي –المتوسطي

http://ar.quantara.de/webcom/show-article.php/c924/nr757//webcomshow.html

[2] Abdenour Benantar , ‘ Nato maghreb and europe’,Op.cit.p171

[3] Ibid P146

- قلة المعلومات حول التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف التي يتابعها الحلف في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط
- انعدام التشاور لدى ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار
- عدم الأخذ بعين الاعتبار بصفة كافية حاجيات بلدان الحوار لدى صياغة المقترحات.[1]

المطلب الثاني : إدراج دول جنوب المتوسط ضمن إستراتيجية ديمقرطية الشرق الأوسط

تمثل الديمقراطية الليبرالية إحدى أهم وأبرز القيم الأساسية للمنظومة القيمية للنظام الدولي الجديد، حيث يتوقف استمراره بالقيادة الأحادية والمنفردة للولايات المتحدة الأمريكية وعلى مدى تقبل واحترام الوحدات السياسية للمجتمع الدولي لهاته الوصفة الأمريكية التي تمثل الشق السياسي ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة,[2] على هذا الأساس بادرت الولايات المتحدة إلى طرح مفاهيم جامدة للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، الذي تشكل دول جنوب المتوسط - جيواستراتيجيا - ضلعا هاما في تركيبه, وذلك عبر مجموعة من الآليات منها: الوكالة الأمريكية للتنمية وكالة الاستعلامات الأمريكية, وبعثاتها الدبلوماسيي العاملة في الخارج، بهدف الترويج لمبادئ الديمقراطية الغربية وتشكيل نخب جديدة موالية لواشنطن بحث تعمل على الترويج لنضامها السياسي خدمة لمصالحها المتواجدة بالمنطقة .[3]

إن الديمقراطية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ضرورة يجب نشرها عبر مختلف أنحاء العالم , وهو الأمر الذي يتطلب توافر ميكانيزم الحرية الذي يعد البوابة الرئيسية لإمكانية نشر الديمقراطية , حيث شدد جورج بوش الابن - وسيرا على خطى والده – أثناء حفل تنصيبه رئيسا

---

1)ibid, p84

(2)عبد الناصر جندلي , التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة , الجزائر , باتنة, دار قانة للنشر و التجليد , الطبعة الأولى ,2010, ص 176.

(3) michael strumer and others , ' what strategy for the grater middle east '

http://www.se2.in.ch/serviceengine/files/.../european_perspective_01_01.pdf

للولايات المتحدة الأمريكية لعهدة ثانية في 2005/01/20 على ضرورة ربط نشر الديمقراطية بمدى توفر قدر كاف من الحرية مؤكدا:

إن أكبر الأمم هي في اتجاه الديمقراطية من خلال بوابة الحرية العالم يتحرك تجاه الأسواق الحرة من خلال بوابة السعادة ستحصل شعوب العالم على حرية التعبير وحرية الفكر من خلال بوابة الحاجيات الأخلاقية والمعرفية والتي لا تحققها سوى الحرية...نعلم ما هو الصواب , الحرية هي الصواب , نعلم كيف نؤمن الحياة العادلة والسعيدة للإنسان على وجه الأرض من خلال الأسواق الحرة , حرية التعبير وحرية الانتخابات والولايات المتحدة سوف تاخذ على عاتقها كل ما له صلة بالمبادئ الأخلاقية العالية´´.[2]

الأكيد أن المتوسط حضي بنصيب من إستراتيجية نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية عبر بوابة مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث نظر المشروع الأمريكي إلى المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط كجزء من منطقتي الشرق الأدنى واسيا الوسطى وتعامل مع هذا التكوين الجغرافي الممتد من موريتانيا إلى طاجكستان - عبر المتوسط -على أنه مخزون للنفط العالمي، ووضع جملة مخططات عسكرية وسياسية واقتصادية بهدف السيطرة على دوله , وترويض أو إسقاط النظم الحاكمة المهددة لمخطط الهيمنة الجديد .[3]

وبقدر ما كان هذا السعي الأمريكي جوهريا في أهميته حسب رؤية إدارة بوش الابن ظل ´´نظريا ´` في جوانب أساسية منه بسبب معوقات تنفيذه السياسية والقانونية، حتى جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتقدم الحجج التي استثمرها المحافظين الجدد لتنفيذ مشروع ظل حبيس الإدراج لعده سنوات.

ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية لسنتي 2002-2003 واللذين حددا النواقص الثلاثة التي تعاني منها الدول العربية وهي: الحرية، المعرفة وتمكين المرأة , باعتبارها نواقص مسئولة عن التطرف وقد جاء المشروع ليصحح هذه النواقص حددها التقرير عبر ثلاثة حلول هي :

---

(2)عبد الناصر جندلي , التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 178

. (3)لقاء المكي , " العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر , الواقع و التحديات " , ص61.

http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2006/9/8/1_642331_1_51.pdf

1.تشجيع الديمقراطية

2.الحكم الراشد و بناء مجتمع المعرفة

3.توسيع الفرص الاقتصادية

لقد سيطر مشروع الشرق الأوسط الكبير على الأسرة الأجندة الدولية بداية من سنة 2004, حيث يعد بمثابة امتداد لخطاب الرئيس جورج بوش الابن المشجع في الشرق A forward policy of freedom ´´لسياسة الحرية المحدودة " الأوسط على اعتبار أنه ´بعد ستين عاما من التساهل الغربي مع شرق أوسط محروم من الحرية , تجد الأمم الديمقراطية في الغرب نفسها اليوم غير قادرة على احتواء التهديدات المتأتية من المنطقة´´.[2] وعليه فقد سعت الإدارة الأمريكية عبر هذا المشروع إلى ´´نمذجة الديمقراطية في الشرق الأوسط´` , خاصة بعد إسقاط نظام صدام حسين في العراق , إذ يغطي المشروع منطقة غير متجانسة تضم 22 دولة عربية بالإضافة إلى كل من إيران , أفغانستان , باكستان , تركيا وإسرائيل.[3]

إن الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار توجيها إلى إقامة ما دعاه الرئيـــــس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب ´´نظاما دوليا جديدا´´، تتزعم محـــــــاولة لتهدئة بؤر التوتر الإقليمية وإنهاء المنازعات القائمة بسببها ,و ترتيب أنظمة إقليمية تنسجم مع أفكارها حول هذا النظام الدولي الجديد وهنا تجد الدول العربية - بما فيها المطلة على البحر الأبيض المتوسط - نفسها أمام عملية دولية تستهدف رسم المنطقة وفقا لتوجهات رسمتها وترسمها القوى الكبرى، متأرجحة بين المبادرات الأوروبية والسعي الأمريكي للتموقع داخل منطقة المتوسط عبر مبادرات شاملة مشتركين في ذلك ضمن التوجهات الشرق أوسطية - المتوسطية في التمكين لإسرائيل في الدائرة العربية برسم ´`نظام عربي إقليمي ´´ يأخذ من الشـــــرق اوسطية اساســـا له –

---

(1)عبد القادر رزيق المهادمي , مرجع سابق ,ص99.

(2)bernard rogier , ‘ le grand moyen-orient : un moment d’utopie international ?’

http://www.uk.linked.com/dnb/bernard-rogier/a/44b/167

(3)ibid p 104

أمريكيا -, ويلتقي مع الطرح المتوسطي • أوروبيا • خدمة لمصالح كلا الطر فين في المنطقة.[1]

تدعو واشنطن نظريا ضمن صياغتها لمنظومة من القيم الديمقراطية المروج لها شرق أوسطيا ومتوسطيا, إلى تبني مفهوم أكثر شمولية للأمن , على سبيل الحاجة لاستنزاف المنابع السياسية والاقتصادية للإرهاب , كما أن توفير مناخ من الحرية السياسية المبني على أساس "مجتمع المعرفة" Knowledge Society , يعتبر الأداة الأمثل لعصرنة المجتمعات العربية.[2]

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه المجتمعات الشرق أوسطية في إنتاج تهديدات عبر وطنية غير مسبوقة في العلاقات الدولية المعاصرة، وبذلك فهو يقدم تصورا جديدا للتهديد على اعتبار أن العنف لم يعد مرتبطا - بصورة مباشرة - بالسلوك العدواني للدولة، بقدر ما يعود إلى تعطش المجتمعات العربية إلى الممارسة السياسية المغيبة واقعيا, فعلى المستوى العربي فإن الفاعلين ״المجتمعيين״ هم من يملكون القدرة على تعريفا ״العدو ״وليس الدول , فقد فقدت مصر القدرة عنى التوفيق بين :

الحراك الاجتماعي الناظر لإسرائيل كعدو، ويبين رغبة النظام في إعادة تعريف هذا العدو منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979.[1]

عندما رسم واضع النظام العربي الإقليمي الجديد تحت مسمى الشرق الأوسط الكبير خارطة المنطقة وخط الحدود القائمة فيها ,اخذ في الاعتبار مصالحه الحيوية في المقام الأول والوضع الداخلي في المقام الثاني, لم يتردد في حال تصادم الاعتبارين في تقليب مصالحه والتعسف في التعامل مع الوضع الداخلي ويلاحظ من خلال كل ذلك كيف كان النفط عاملا أساسيا في رسم الخريطة الجديدة للمنطقة، بالإضافة إلى أن أحد الاعتبارات الرئيسية لدى

---

(1)احمد صدقي الدجاني و آخرون , " التحديات الشرق أوسطية الجديدة و الوطن العربي " , مجلة المستقبل العربي , لبنان , بيروت , مركز الوحدة العربية , الطبعة الثانية , سبتمبر 2000, ص 64 .

(2) bernard rogie , op.cit, p70

(1)ibid, p41.

المتحدة الأمريكية اليوم لا يزال ضمان وجود إسرائيل[2], وبالتالي توسيع النظرة إلى المنطقة ككل باعتبارها مركبا أمنيا إقليميا يخضع للتفاعلات الحاصلة في جزء منه، مع التركيز على قضيتين جوهريتين هما النفط وإسرائيل، على أن تساهم كل الدول - أو التي يراد لها أن تلعب دورا - والمنزوية تحت نظام الشرق الأوسط الكبير، في الترتيبات التي تشيدها المنطقة وفقا للرؤية الأمريكية. وهنا يظهر الاهتمام الأمريكي بالقوى النفطية المغاربية (الجزائر وليبيا)، والقوى السياسية التي من الممكن أن تساهم في عملية السلام العربي - الإسرائيلي (تونس والمغرب).

فدور كل من المغرب وتونس في مسار مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA عرف تقديرا كبيرا من واشنطن التي تسعى إلى ربط المنطقة بشبكة من العلاقات الثنائية لتعزيز هذا المسار [3]

إلا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يواجه تحديات كبرى قد ترهن إمكانية تحقيقه, على اعتبار أنه يمثل مشروعا مضادا لما يتداول حاليا في الأوساط السياسية والإعلامية العربية من ''ثورات شعبية'' مفاجئة لإقرار ديمقراطية قد تتأتى من الداخل.

فموجه الاضطرابات التي يشهدها العالم العربي من تقاطع لقوة الفقر والعوز بسبب تصدير الولايات المتحدة للتضخم المستورد، وفرضه على الاقتصاد العالمي مع وقع خطط رسمتها قوى خارجية على وآسها إسرائيل لزعزعة الوضع السياسي في أكثر من بلد عربي، بهدف إرساء شرق أوسط جديد تكون فيه إسرائيل موقع القلبوالنموذج الذي يجب أن يحتذى به ديمقراطيا غير أن بروز لاعب ''مستجد'' غير متوقع في اللعبة الديمقراطية وهو ''الجمهور'' بداية من الثروة التونسية في 01/14/ 2011 وبعدها المصرية في 2011/11/25 ، محدثا ثـــــــورة في

(2)احمد صدقي الدجاني و آخرون , مرجع سابق , ص 76 .

[3]abdenour benantar , la mediteranéé occidentale entre regionalisation et mondialisation , op.cit, p 85.

الوعي و المفاهيم لدى شعوب المنطقة ،وهو ما قد يغير وجه الشرق الأوسط جذريا عما تخطط الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين له [1]

ويفسر هذا اللاعب المستجد ״الجمهور״ على أنه بروز جيل من الشباب أخذ على عاتقه مسؤولية قيادة الانتفاضات الميدانية بعيدا عن التنظير مبتدعا أساليب كفاحية جديدة وغير مألوفة, سببت الذهول والحيرة والتردد لدى النخب الفكرية والسياسية القائمة في السلطة والمعارضة خاصة في الأيام الأولى. وقد انطلق الجيل الثوري الجديد من فضاء مجتمعي بعيدا عن الإيديولوجية وتفريعاتها الشمولية والدينية، مثلما كانت سمته وطنية عامة بدون فئوية أو تعصب أو تطرف.[2]

على هذا الأساس يمكن القول بأن الحدث التونسي والحدث المصري كانا صناعة محلية بامتياز, وبتأثيرات عربية وإقليمية قد تكون عالمية.[3]

تشير الأحداث التي شهدتها المنطقة إلى أمرين أساسيين هما:

أولا: لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، لابد من القيام بالعديد من الخطوات المهمة ولعل تغيير الأنظمة القائمة الآن في دول الشرق الأوسط والمتوسط إحدى أهم هذه الخطوات فالولايات المتحدة تريد حكومات شرق أوسطية ليبرالية معتدلة تخرج من قلب شعوبها وبالتالي فإنها ستضمن ولاءات هذه القيادات الجيدة بعد دعمها في ثوراتها, ولعل هذا هو السبب في تناقض تصريحات القادة الأمريكان أثناء الثورة المصرية و التي هدفت إلى تشتيت الرأي العام.[4]

ثانيا: إمكانية أن يأخذ ״الثوار״ على عاتقهم إدارة أمور دولية في مرحلة ما بعد نجاح الثورة و التخلص من بقايا الأنظمة القديمة،و كل من تعامل مع الدول الغربية خلال قيام

---

(1)حجاج بوخضور ," اللاعب المستجد في مشروع الشرق الأوسط الجديد "

http://www.alqabas.com.kw/article.aspx?=id=674440

(2)عبد الحسن شعبان , "تونس, مصر , أسئلة ما بعد المفاوضة " , مجلة المستقبل العربي , لبنان , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 385 , مارس 2011 , ص92

(3)المرجع نفسه ,ص92.

(4) سامي العارضة ," ما بين مشروع الشرق الأوسط الجديد و الوحدة العربية"

http://arabicpeople.com.cn/99002/1001902/7312108.html

الثورات و هو ما يمثل ضربة موجعة للمشروع الأمريكي الذي سيرمى في حالة حدوث ذلك إلى ˝مزبلة التاريخ˝, وهو ما يرشح المنطقة إلى ولوج مرحلة من الصراعات الداخلية والخارجية مؤثرة بذلك على الأمن المتوسطي والشرق أوسطي.

المبحث الثالث :الدخول الاقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط

شهدت منطقة المتوسط دخولا اقتصاديا أمريكيا ״قويا״ بعد تراجع العامل الإيديولوجي الذي كان سائدا أيام الحرب الباردة، وذلك كخطوة أمريكية تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية (التجارية) مع دول المتوسط الغربي بطرحها مشروع اقتصادي ״واضح״ موجه إلى دول المغرب العربي الثلاث في إطار ما يعرف بمبادرة ايزنشتاث , والذي نحاول دراسته ضمن معادلة ״التوجه المستقل متوسطيا أو مزاحمة الحضور الاقتصادي الأوروبي القوي في المنطقة.

المطلب الأول: الشراكة الأمريكية المغاربية : توجه استراتيجي مستقل أم خط مواز للشراكة الأورو- مغاربية

على الرغم من أن الاعتراف الأمريكي لأوروبا - فرنسا - على وجه الخصوص بحقها في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالمية الثانية والباردة، ينهل من ثلاثة عوامل لا يمكن تجاهلها:

أولها: أن هذا النفوذ لم يأت من فراغ , وإنما مرده إلى الإرث الاستعماري الأوروبي الذي يضرب بجذوره في تاريخ المنطقة , وثانيهما: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى الحرص على احترام قمة العمل الامبريالية أو ما اصطلح على تسميته ״بتقاسم الأدوار״, أما ثالثها فهو أن الولايات المتحدة كانت مجبرة على ضمان التماسك في الرأسمالية العالمية من الخطر الشيوعي.

إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة، وخلفه التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي، قائمة على توسيع مناطق النـــــفوذ لتشمل المنطقة المغاربية على اعتبار أنه على عكس الرهانات الإستراتيجية، فـــإن المجـــــــــال الاقتصـــــــــادي لا يـــــــعرف تقـــــاسم الأدوار .

ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق,فان المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين.[1]

لقد وجدت الولايات المتحدة من الأسباب ما جعلها تولي أهمية لهذا الموقع المغاربي في إستراتيجيتها الكونية , بحيث ركزت على أربعة عوامل أسست لبداية الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وبررته وهي:

العامل الأول: على الرغم من أن إفريقيا لم تكن مجالا حيويا واستراتيجيا بالنسبة لواشنطن , إلا أن الاختراق السوفياتي لها في سنوات الستينيات والسبعينيات , جعل الإدارة الأمريكية تولي عناية كبيرة بها لسببين على الأقل , **أولهما**: لوجود مصالح كبرى لحلفائها الأوروبيين في القارة (فرنسا, بريطانيا، وبلجيكا), **وثانيهما**: رغبتها في وقت الزحف السوفياتي على اعتبار أنه لا يهدأ مصالح حلفائها الغربيين فقط، بل ويهدد المصالح الأمريكية في مناطق أخرى على مشارف إفريقيا كالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وخاصة قناة السويس ومضيق باب المندب التي تعتبر مناطق مفصلية في الطريق التجاري البحري للنفط وهكذا حرصت الولايات المتحدة على إيجاد نقطة ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة, وفي منطقة المغرب العربي، مثلما حرصت على دفع بعض دوله (المغرب) إلى تقديم المساعدة لإخماد بعض الحركات الثورية في إفريقيا (التدخل في زائير وبنين مثلا).

العامل الثاني: يتعلق بالقلق الأمريكي من الدور الفعال للجزائر ״البومدينية ״سواء على صعيد القارة الأفريقية ومنظمتها الإقليمية، أو على صعيد العالم الثالث بصفة عامة، وهو دور بعث الحياة في حركة عدم الانحياز على المستوى القاري والجنوبي بصفة عامة, ليمثل شكلا من أشكال الاستئناف للدور المصري ״الناصري״ في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي, وما أفرزه من مدخل لإنتاج فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوصفها فكرة مناوئة لنظام الهيمنة الرأسمالية. وعليه فإن الاهتمام الأمريكى بالجزائر لا ينصرف الى دورها

---

(1)abdenour benantar et autre, la mediteranéé occidentale entre regionalisation et mondialisation , op.cit, p 88.

السياسي الاقليمس فحسب بل يتعداه إلى القوة الاقتصادية كبلد منتج للطاقة والى سياستها المزعجة على صعيد منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" .

العامل الثالث: يتصل بما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية دورا تخريبيا ليبيا في المحيط الإقليمي العربي و الإفريقي، من خلال رعاية الزعيم الليبي معمر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، وحتى للحركة الثورية المسلحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وايرلندا، وهو ما يفسر انتقال العداء الأمريكي للنظام الليبي من خلال قصف ثكنة العزيزية، ومحاولة اغتيال القذافي خلال عهد ريغن، إلى فرض الحصار على ليبيا في عهد كلينتون فيما يتعلق بقضية لوكربي أما العامل الرابع: فيتصل بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي _ الإسرائيلي، إذ حرصت الولايات المتحدة على تشجيع دول مغاربية بعينها مثل المغرب على لعب دور سياسي في ربط الجسور بين السياسة العربية الفلسطينية عن جهة، وإسرائيل من جهة أخرى في إطار ما يعرف بعملية السلام، واقل، ما يقال حول هذا الحرص هو تقسيم المنظور الاستراتيجي الأمريكي بين أولوية العامل الاقتصادي المتمثل في إمكانية الاعتماد. على النفط المغاربي الذي يثير الاهتمام الأمريكي (ليبيا . الجزائر), والدور السياسي الذي يمكن ان تلعبه كل من تونس والمغرب في إطار ما يسمى بمسار مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA كأولوية إستراتيجية في السياسة الأمريكية عالميا.[1]

على هذا الأساس, وفي إطار عملها على عدم إقصاء المغرب العـربي من إستراتيجيتها الجيو - اقتصادية العالمية، اقترحت الولايات المتحدة عام 1997 مشروعها للشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر, تونس والمغرب) والمعروف باسم مبادرة "ايزنسات" سميت المبادرة على اسم وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصاد ستيوارت ايزنست والتي تنص على ضرورة إنشاء شـــــــراكة اقتصادية بين الولايـــــات المتحدة الأمريكية من جهة ، و كل من

---

(1)عبد الإله بلقزيز, مرجع سابق , ص ص 45-46.

المغرب و الجزائر و تونس من جهة اخرى مستبعدة على الأقل في مرحلة أولى كل من ليبيا وموريتا نيا.[1]

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب ادوارد غابربال المبادرة الأمريكية في العناصر التالية:

أولا: إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسئولي الحكومات الأربعة

ثانيا: إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد

ثالثا: إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار بين الدول الثلاث, وبينها وبين الولايات المتحدة.[2]

إن ما يلاحظ على المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث, هو حرص الإدارة الأمريكية على النظر إلى هذه الدول ككتلة واحدة, وذلك من خلال تشجيع التجارة البيئية بينها, كما أن توقيت المبادرة جاء بعد الركود الذي عرفه مسار برشلونة, بالإضافة إلى أن المشروع بهذه الصيغة ״شراكة״ يعتبر استراتيجيا منافسا للشراكة الأورو- متوسطية, وموجها لمنطقة تعتبر تقليديا تحت الاحتكار الاقتصادي الأوروبي، حتى إذا كان الأمريكيون أنفسهم يفندون هذا التنافس.

وتهدف المبادرة إلى: إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو- مغاربية ,تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة .[3]

---

(1)abdenour benantar et autre, la mediteranéé occidentale entre regionalisation et mondialisation , op.cit, p 86.

(2)صلاح الدين الجورشي ," الشراكة الامريكية المغاربية",

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa13-11-99/naimaa.dsp.

(3)abdenour benantar et autre, la mediteranéé occidentale entre regionalisation et mondialisation , op.cit, p 87.

وقد تقبلت الدول المغاربية المبادرة الأمريكية بارتياح، ونظر إليها على أنها تشكل تحولا نوعيا في سياسة واشنطن تجاه المغرب العربي، حيث انتقلت الرؤية الأمريكية للمنطقة، والمبنية على أساس عسكري إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا.

إن التركيز على مبدأ التنافس ينطلق من السعي الأوروبي لتحييد أي تواجد أمريكي في المنطقة , في إطار مشروع الشراكة الاورو _ متوسطية وفي الوقت ذاته تفادي الدخول في أي مواجهة مع واشنطن في هذا السياق، حيث رفض الاتحاد الأوروبي إشراك الولايات المتحدة في مؤتمر برشلونة 1995, على اعتبار انه مخصص للدول المطلة على المتوسط واعتقد الأوروبيون أن لعبهم لدور مكمل للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سيطلق يدهم في المتوسط.[1]

إلا أن طرح الولايات المتحدة لمشروع الشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث، حتى وإن أحيط بالعديد من العقبات , فإنه إبان عن التراجع الحاصل في المفهوم الأمريكي لفكرة تقاسم الأدوار, وبداية التأريخ لتغلغل أمريكي في المنطقة قائم على المبدأ الواقعي ״المصالح قبل كل شيء״ ولو أن هذا التأكيد -مبدئيا - لا ينظر إليه على أنه موجه صوب الاتحاد الأوروبي ومشروعه للشراكة مع الدول المغاربية من أهم العقبات المواجهة للمبادرة الأمريكية في المنطقة نذكر:

1استئثار دول الاتحاد الأوروبي منذ عقود بحوالي ثلثي (2/ 3) المبادلات المغاربية مع الخارج , مما جعل إقامة شراكة مع دول المنطقة تطويرا لعلاقات قائمة , فيما يشكل التبادل التجاري مع الولايات المتحدة عنصرا حديث العهد وليس له جذور ولا تقاليد مع النخبة الاقتصادية المغاربية.يشكل البعد الجغرافي عائقا حقيقيا أمام إمكانية تطوير المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة، لأن تكلفة النقل الباهظة تزيد من الكلفة النهائية للمنتوجات مما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة, وهو ما يحد من الجدوى الاقتصادية للتصدير نحو الأسواق

(1)عبد النور بن عنتر , البعد المتوسطي للامن الجزائري , مرجع سابق , ص169

والعكس صحيح[1], أما التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي, فإنه يكتسب وفقا لهذا المعيار ميزات تفاضلية لا يمكن للسلع الأمريكية أن تنافسها

المطلب الثاني. التحرك الأوروبي متوسطيا لمواجهة الدخول الأمريكي.

بناء على ما تضمنه مشروع الشراكة الأورو- متوسطية من تنوع في توجهات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة المحورية منها كبريطانيا, ألمانيا وفرنسا, فإن درجة الاهتمام بتطوير التعاون مع الشركاء الجنوبيين تتفاوت بين هذه الدول على اعتبار أن المصالح الفرنسية في المتوسط الغربي, والمكتسبة تاريخيا, تجعل السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة أكثر إستراتيجية ومحورية من أية سياسة خارجية أوروبية أخرى، حيث سعت فرنسا إلى إعطاء التعاون الاورو - مغاربي بعدا أكثر دينامكية وذلك من خلال:

أولا: مبادرة الحوار 5+5: والتي كانت باقتراح فرنسي كما سبق وذكرنا, حيث أنه على الرغم من أن مبادرة حوار 5+5 حركتها كثافة العلاقات بن ضفتي المتوسط إلا أن الهدف الخفي لها يتمثل في فك الارتباط بين حوضي المتوسط الشرقي والغربي, تحييدا للصراع العربي - الإسرائيلي وهو ما يشل محاولة فرنسية لإيجاد إطار أكثر تخصصا في التعامل مع دول المتوسط الغربي, بعيدا عن الصراع الحاصل على مستوى التوجهات داخل القوى المحورية للاتحاد الأوروبي، وتأكيدا للارتباط التاريخي ألمصلحي لفرنسا بالمنطقة المغاربية التي شهدت وتشهد دخولا أمريكيا - اقتصاديا على وجه الخصوص - قويا بعد الحرب الباردة [2]

ثانيا:مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط: حيث جاءت فكرة الاتحاد من اجن المتوسط كدفع جيد لما تضمنه مشروع برشلونة (الشراكة مع الدول المتوسطية عام1995)، وذلك باقتراح من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وبالتالي فهو تطوير وتدارك للمشاريع السابقة ،و قد مر هذا المشروع بمرحلتين متمايزتين قبل طرحه :

---

(1)علي الحاج , مرجع سابق , ص169 .

(2) المنذر الرزقي , "الحوار 5+5 : دفع خهوي لمسار اقليمي"

http://soc-abhatoo.net.ma/img/doc/afkar7.1.doc

الأولى: اتحاد متوسطي محدود من حيث العضوية, حيث اقتصر على الدول المطلة على المتوسط من الضفتين الشمالية والجنوبية

ثانيا: اتحاد متوسطي يضم دول الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على المتوسط في الضفة الجنوبية، وهو الطرح الذي جاء بضغط ألماني، حيث عارضت ألمانيا المقترح الأول نتيجة استثنائها منه، والتشكيك في نوايا هذا التوجه الفرنسي الجديد في المنطقة، باعتبار أن ذلك قد يعطل مسار الاتحاد الأوروبي ويعرقل تحقيق أهدافه.[1] ويهدف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ومن ورائه فرنسا عبر مشروع الاتحاد من اجل المتوسط إلى:

1.تخفيف المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية بشمالها ووسطها وجنوبها، وكذا نحو المتوسط الغربي, وربط دول المغرب العربي بأوروبا وبروابط راسخة. فالولايات المتحدة تنافس بقوة النفوذ الفرنسي وتهدد هذا النفوذ, وعلى سبيل المثال وقعت أمريكا على اتفاقية تتيح لها استيراد 40 % من صادرات الغاز الجزائرية حتى عام 2020.[2]

2.استغلال ضعف المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير بسبب النزاعات المشتعلة في العالم العربي، إما بسبب الحروب والغزوات أو الصراعات الداخلية أو التطرف الديني... وعليه فان ساركوزي يبدو أكثر تواضعا من الولايات المتحدة من خلال اقتطاع دول شمال إفريقيا والاكتفاء بها ضمن المشروع , لكي يشكل منها اتحادا (اقتصاديا مع إسرائيل بعيدا عن عملية السلام المعقدة في الشرق الأوسط)، وبمنأى عن مشاريع أمريكية تصطدم بالواقع ويصعب تحقيقها بسبب تدهور مكانة أمريكا في المنطقة وتريد فرنسا إقامة كتلة اقتصادية توحد جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وإسرائيل, تتخذ شكل اتحاد اقتصادي يشمل العرب والإسرائيليين لتنشيط الروابط التجارية بينهم، باعتبار أن "ذلك جوهري لمستقبل السلام في الشرق الأوسط و في نفس فكرة الشرق الأوسط الكبير و لكنها مطبقة في نطاق أضيق و بمشاركة أوروبية .

---

(1)مرجع نفسه , ص 105.

(2) نبيل زكي , " المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير , مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة"

http://www.elmikhtar.net/modules.php?naima=news&file=printrsid=662.

3.إيجاد بديل للمطلب التركي -المدعوم أمريكيا- بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بإعطاء تركيا المتوسطية دورا حياديا في الاتحاد من اجل المتوسط والمعروف بان الرئيس الفرنسي من أشد المعارضين لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي, وهكذا فإنه إذا لم تأخذ تركيا مكانها في أوروبا فإنها يمكن ان تكون محورا رئيسيا للاتحاد من اجل المتوسط ومن ثم يصبح الاتحاد الجديد بمثابة تعويض لتركيا التي سترتبط في هذه الحالة بروابط متميزة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

وعليه فإن هذه المبادرة الفرنسية التي لا تزال في بدايتها الأولى يشوبها الكثير من الغموض والضبابية، لأنها تضع أمن إسرائيل على حساب الدول العربية المتوسطية كقضية مركزية، وبالتالي فهي لا تعلوا أن تكون مشروعا توافقيا أكثر منه تنافسيا بين أوروبا والولايات المتحدة، تم تحريره على أنه مبادرة أوروبية محضة

لقد أدى هذا التحرك الأوروبي إلى زج المنطقة المتوسطية ضمن نطاق بؤرة للتنافس بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما ساهم فى دفعه دول محورية فى المتوسط الغربي إلى لعب ادوار قيادية ״انفرادية״ خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب. فقد سعت الجزائر في إطار مبدأ ״التوازن الطبيعي״ لفرض نفسيا إقليميا وحتى دوليا بما يتناسب وثقلها السياسي والاقتصادي، وتزامن ذلك مع تحرك المغرب للعب الدور ذاته ما ادخل الدولتن في تنافر حاد حول المشاريع الواحدة إلى المنطقة سواء من الطرف الأوروبي أو الأمريكي.[2]

---

(1)المرجع نفسه , ص83 .

(2) صالح المسفر محمد , " مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية-الأوروبية",المجلة العربية للعلوم السياسية ,الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 13 , 2007 ، ص 32 .

و يبرز هذا التباين الحاصل بين دول المتوسط الغربي، إن الدول المغاربية لا تملك إستراتيجية دفاعية ضد الاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة ، على الرغم مما قد يسببه من أثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها ، و على الرغم من انه يرفع من وتيرة التنافس الأوروبي- الأمريكي على أراضيها .و يبدو بان فرنسا وحدها هي من أدركت مخاطر ذلك الاختراق لمنطقة نفوذها المغاربية ،حيث عملت على شل هذا الاختراق و على الأقل ممناعته أولا ثم السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة و المغرب العربي ،عن طريق إخراج المنظومة المغاربية من النظام "الشرق الأوسط " الأمريكي وإدماجها في الشبكة الأوروبية عبر "النظام المتوسطي ".[1]

من خلال كل هذه المعطيات , يبدو بان هناك إستراتيجية أمريكية بدأت تتجه نحو الوضوح تجاه البحر الأبيض المتوسط خاصة في شقه الغربي, وهو ما يعزز مكانة واشنطن في ترتيبات أمن المنطقة المتوسطية.

---

(1)عبد الإله بلقزيز, مرجع سابق , ص49.

من خلال كل ما سبق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

1ساهمت التغييرات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة، في تغيير العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ترتكز بالأساس على افتراضات المنظور الواقعي، لجعلها عقيدة تنسجم مع التحولات الأمنية الدولية على أن تكون أكثر قدرة على التحرك لمواجهة التحديات العالمية الجديدة .وقد انسحب هذا التحرك إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تشهد ترتيبات أمنية أوروبية بالدرجة الأولى، وبذلك فهي تبدو– وللوهلة الأولى -منطقة نفوذ أوروبية بامتياز، إلا أن التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة، جعلها مفتوحة على أبواب التدخل الأمريكي" المدروس "لكسر الاحتكار الأوروبي، مستثمرة بذلك التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن نظريا.

2تعددت الأطر النظرية الساعية إلى وضع مفهوم مرجعي للأمن يستند إليه الباحثون في مجال الدراسات الأمنية، بدء بالحوار النظري" التكويني في مواجهة التفسيري " انطلاقا من افتراض" **الحتمية** "الذي يستمد منه المنظور التفسيري بأبرز اتجاهاته الواقعية والليبرالية قوته التنظيرية، حيث ينظر إلى الأمن كمعطى مسبق غير قابل للنقاش .وعلى هذا الأساس، فهو يفسر كغيره من ظواهر العلاقات الدولية وفقا للمتغيرات المحيطة به.

3تنطلق الواقعية في تعريفها للأمن الدولي من" **ثالوث أمني** "يرتكز على وحدوية الدولة كفاعل مركزي .وعليه، فإن الأمن يتمحور حول **الدولة، البقاء** و**الاعتماد الذاتي،** لذا جاء تصورها الخاص بالدراسات الأمنية متوافقا والطبيعة الصراعية/الفوضوية للسياسة الدولية، حيث أدى حصر التصور الواقعي للأمن في "بقاء الدولة "أساسا والاعتداء المسلح ضدها، إلى جعل الأمن موضوعا للدراسات الامبريقية أكثر من التعامل معه كمفهوم، وهو ما يعبر عن تعامل الواقعيين مع **القوة** في صورتها التقليدية باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن، وحصرها في البعد العسكري متجاهلين بذلك الأبعاد الأخرى التي

يمكن أن تشمل هذا المفهوم، وهو ما يمكن تفسيره على أنه قصور نظري وانكفاء معرفي مقارنة بالجهود التنظيرية الأخرى.

4حاولت الليبرالية باتجاهاتها المختلفة، تقديم إسهامات أمنية أكثر" مرونة " بتجاوزها مسألة الفوضى المتأصلة لدى الواقعيين وكذا فكرة العقلانية التي تحضى بها الدولة لدى النظرية الواقعية، على اعتبار أن تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، ساهم في توسيع الأجندة السياسية الدولية المرتكزة أساسا لدى الواقعيين على مسائل الأمن الوطني.

إلا أن الليبرالية تحيط هاته المسائل بأهمية بالغة إلى جانب المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتكون بذلك من المدارس الأولى الموسعة لمفهوم الأمن.

5نظرا للقصور الذي عرفه الاتجاه التفسيري في الإلمام بإطار نظري متكامل لمفهوم الأمن، مؤكدا بذلك ما يعرف ب" أزمة التنظير في العلاقات الدولية"، برز جيل جديد من النظريات والمقتربات محاولا إحداث ثورة في المسار التنظيري للعلاقات الدولية، وذلك بتبنيه نزعة" تفكيكية "في قدرة الفكر الوضعي على تطوير أطر معرفية فاعلة وقادرة على الإلمام بتعقيدات الظاهرة الاجتماعية .هذا الجيل يعبر عنه بالاتجاه التكويني الذي يتبنى مواقف ابستمولوجية، وخيارات منهجية وانطولوجية متمايزة عن تلك المتبناة في إطار الاتجاه التفسيري.

6ساهم المقترب البنائي في جسر الهوة بين الاتجاهين- التفسيري والتكويني - بإسقاطه مبدأ الحتمية" الواقعي"، معوضا إياه بمبدأ **البناء الاجتماعي** لظواهر العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوم الأمن .حيث استفاد المقترب البنائي من الركود التنظيري في حقل العلاقات الدولية ليسقط، العديد من الافتراضات الواقعية والليبرالية القائمة على تصور مادي، دون إحداث قطيعة تامة ببعض تصورات المنظور الواقعي مثل :الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين .غير أن البنائية تنفرد بكونها تجمع بين **معرفية ووضعية**، محدثة خلافا ابستمولوجيا مع المنظور

التفسيري، معززة افتراضاتها بضرورة الأخذ بالجانب" المعياري "في التحليل، وهو ما انعكس بنائيا على فكرة الفوضوية التي يرى البنائيون بأنها " ما تصنعه الدول به"، وهو ما يضفي فكرة الإراودية على التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بنزوعها نحو"ترتيب الفوضى "خدمة لمصالحها في منطقة المتوسط.

7تم توسيع مفهوم الأمن إلى أبعاد أخرى تزامنا مع نهاية الحرب الباردة بإسهام من مدرسة **كوبنهاغن،** نظرا لعدم توافق المقاربة الأمنية التقليدية مع المشهد الأمني في دول الجنوب .وقد دعم **باري بوزان** هذا التوسيع بطرحه مقترب" مركب الأمن " ضمن علائقية "الأمن الدولاتي "بالنمط الأمني الدولي فيما يعرف بالدراسات الإقليمية للأمن، وهو ما ساهم في بلورة التوجهات الأمريكية بعد الحرب الباردة، لتصبح أكثر تناسبا في التعامل مع كل منطقة جغرافية/مركب أمن إقليمي، حسب مصالحها الإستراتيجية وترتيبات كل منطقة.

8اصطدم التحرك الأمريكي تجاه منطقة المتوسط، بعملية أورو -مركزية عملت على بناء الإقليم المتوسطي "انطلاقا من ترتيبات أمنية معدة سلفا على ألا تتعارض مع المصالح الأمريكية، حيث يعتبر مسار برشلونة الإطار المرجعي لفهم تفاعلات العلاقات الأورو- متوسطية، وذلك في ظل التغييب الأوروبي للدور الأمريكي متوسطيا عملا بمبدأ تقاسم الأدوار .غير أن صعود المتغير الاقتصادي الرافض لهذا المبدأ، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بصورة"غير معلنة "على كسر المركزية الأوروبية في المتوسط، باحثة عن مكانة ضمن الترتيبات الأمنية فيه.

9تتموقع السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط، انطلاقا من صياغة رؤية إستراتيجية للمنطقة قابلة للتوسيع والتجزئة، فمنطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر من المناطق التابعة جيو -استراتيجيا للشرق الأوسط، وذلك عبر تبني مشاريع أمريكية تهدف إلى إلحاق المتوسط بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث تبقى الرؤية الأمريكية للمتوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير غير

قابلة للتجزئة فيما يتعلق بدمقرطة الدول العربية، في حين تختلف الرؤية عند التعامل مع المنطقة بمفهوم" المصلحة الوطنية"، على اعتبار أن المتوسط الشرقي يعد نقطة ارتكاز بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في حين كان المتوسط الغربي ومازال حكرا على التواجد الفرنسي الذي تعتبره الولايات المتحدة " ولو ظرفيا"، جبهة أوروبية بالنيابة للإستراتيجية الغربية ، غير أن المعادلة تغيرت بعد الحرب الباردة ليصبح التواجد الأمريكي في المتوسط حقيقة قائمة تزعج الأوروبيين وعلى رأسهم فرنسا.

10تزامن البحث الأمريكي عن مكانة في المتوسط، مع صياغة جملة من المدركات الإستراتيجية للمنطقة باعتبارها نقطة عبور نحو المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط النفط وأمن إسرائيل، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدخال إسرائيل ضمن منظومة الترتيبات الأمنية المتوسطية، وفرضها كلاعب متوسطي في إطار علاقتها مع الإتحاد الأوروبي المكمل للهدف الأمريكي في تطبيع العلاقات - على الأقل اقتصاديا -مع الدول العربية المشاركة في العمليات الأمنية الأوروبية، وهو ما يمكن وصفه ب" الإدارة بالوكالة" لهذه المهمة متوسطيا ممثلة بالأساس في مشروع الشراكة من أجل المتوسط.

11تعددت المهام الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط، حيث تقاسمته بين **متوسط شرقي** لاحتواء سوريا ولبنان في إطار تفاعلات قضية الصراع العربي -الإسرائيلي، و**متوسط غربي** يعزف على وتر النرجسية السياسية بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، و**هامشي** بالتركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط.

12عملت السياسة الأمريكية تجاه المتوسط على توظيف العديد من الآليات العسكرية، السياسية والاقتصادية، مستندة" نظريا "على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن، إلا أن استخدام هذه الآليات" عمليا "لا يعبر عن تبلور تحرك استراتيجي أمريكي تجاه المنطقة، وإنما عن مجرد سياسات ظرفية قابلة للتوظيف الاستراتيجي، وعليه فإن المتوسط يشهد غياب إستراتيجية أمريكية واضحة المعالم – على الأقل

راهنا-، ما قد يرشح المنطقة لأن تكون عرضة لترتيبات أمنية جديدة بلاعب استراتيجي متوسطي مستجد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا :باللغة العربية:

الكتبا- :

/1أمين، سمير وآخرون،العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال، مركز البحوث العربية والإفريقية،مركز البحوث العربيةالقاهرة (ومنتدى العالم الثالث) داكار والمنتدى العامي للبدائل،د.س.ط.

/2بخوش، مصطفى ،" التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، أفريل2008

/3بخوش، مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفكر للنشر والتوزيع،2006

/4 .بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية،2005

/5بيليس، جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004

/6تايلر، برادلي أ ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، ترجمة :عماد فوزي شعيبي، لبنان، بيروت، الدارالعربية للعلوم، الطبعة الأولى،2004

./7جندلي، عبد الناصر ، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر، باتنة، دار قانة للنشر والتجليد، الطبعة الأولى،2010

/8جندلي، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الأولى،2007

/9دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة :وليد عبدالحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد ديسمبر1985

/ 10دانواي، بال وآخرون،" الأمن والمؤسسات الأوروأطلسية"، عن كتاب التسلح ونوع السلاح والأمن .الدولي"، السويد، ستوكهولم،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،2005

/ 11الحاج، علي ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فيفري . 2005

/ 12 .حجاج، قاسم ، العالمية والعولمة :نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية، الجزائر، جمعية التراث،2003

/ 13كريب، ايان ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة :محمد حسين غلوم، الكويت،عالم المعرفة، أفريل1999

/ 14كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت2001
/ 15اللاوندي، سعيد ، القرن الحادي والعشرين هل يكون أمريكيا، مصر، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير2002 .
/ 16المخادمي، عبد القادر رزيق ، الشرق الأوسط الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2008 .
/ 17المسيري، عبد الوهاب وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، سوريا، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى،2003 .
/ 18مجذوب، طه وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، مصر، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى،2001
/ 19شاش، طاهر وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، القاهرة كوالالامبور جاكرتا، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001 ، ص293

/عبد الحي، وليد ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى،1994
/ 21قبيسي هادي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :المحافظة الجديدة والواقعية، مصر، القاهرة،الدار العربية للعلوم، ناشرون ومكتبة مدبولي،2008
/ 22نعمة، كاظم هاشم ، حلف الأطلسي، ليبيا، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى،2003
/ 23نيكسون، ريتشارد ، ما وراء السلام، ترجمة :مالك عباس، الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2001

الدوريات والمجلاتII- :

/1أبو طالب، حسن ،" التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مطابع الأهرام، العدد 123 ، جانفي1996 .
/2بوذراع، أحمد ،" نزاع الصحراء الغربية :خطة بيكر الثانية والسلام الموعود"، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 315 ، ماي2005
/3بن عنتر، عبد النور ،" الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، **مجلة شؤون الأوسط**، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 47 ، ديسمبر1995 .
/4بلقزيز، عبد الإله ،" الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي :من الاهتمام الاستراتيجي إلى، الاختراق التكتيكي"، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259 سبتمبر2000

/5الدجاني، أحمد صدقي وآخرون،" التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز الوحدة العربية، الطبعة الثانية، سبتمبر2000

/6الحربي، سليمان عبد الله ،" مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ,لبنان، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد
19 .، صيف2008
/7حتي، ناصيف يوسف ،" مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"،**مجلة المستقبل العربي** ,لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 205 ، مارس، . 1996
/8محمد، صالح المسفر ،" مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد
13،.2007
/9المصري، شفيق ،" الأطلسي والمعادلات الجديدة"، **مجلة شؤون الأوسط**، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 82 ، أفريل1999 .
/ 10خشيم، مصطفى عبد الله ،" التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في إطار
، عملية برشلونة"، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد275
.جانفي2002
/ 11شعبان، عبد الحسن ،" تونس، مصر، أسئلة ما بعد الانتفاضة"، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، بيروت،
مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 385 ، مارس2011
. / 12شلبي، السيد أمين ،" هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون**
، **عربية**، مصر، مطبعة جامعة الدول العربية، العدد 109 2002.

III- لأطروحات والمذكرات :

/1جندلي، عبد الناصر ، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية**
الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر،
2005. – 2004

/2حجار، عمار ، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في
العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان2002 .
/3عبابسة، لزهر ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومسألة أمن الخليج**، مذكرة لنيل
شهادة ليسانس في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1996
/4معمري، خالد ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، باتنة، قسم العلوم السياسية،2007
/5شاكر، ظريف ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية :التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنةالجامعية2008

الجرائدIV- :

/1صواليلي، حفيظ ،" الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، **جريدة الخبر**، الأحد 21 مارس 2010 ، العدد 6300 ، ص . 04
" /2ايران تتوقى الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين"، **جريدة السفير**، العدد 294 من 14 إلى20 جانفي 2006 ، ص15

مواقع الانترنتV- :

1/ الرزقي، المنذر، "الحوار 5+5 : دفع جهوي لمسار إقليمي "
http://doc-abhatoo.net.ma/img/doc/afkar7.1.doc.
/2العارضة، سامي ،" ما بين مشروع الشرق الأوسط الجديد والوحدة العربية."
http://arabicpeople.com.cn/99002/1001902/7312108.html
/3العايب، خير الدين ،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"،
http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr18-19-017-htm
/4الجورشي، صلاح الدين ،" الشراكة الأمريكية المغاربية"،
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa13-11-99/naimaa.dsp
/5المكي، لقاء ،" العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر، الواقع والتحديات"،
http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2006/9/8/1_642331_1_51.pdf
/6بوخضور، حجاج ،" اللاعب المستجد في مشروع الشرق الأوسط الجديد."
http://www.alqabas.com.kw/article.aspx?=id=674440

/7بن عنتر، عبد النور وآخرون،" حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية2009 .
http:/www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/7/23/1_51.pdf
/8تامر، ياسر حسن ،" الفوضى الخلاقة :الأسس النظرية والفكرية."
http://www.albidapress.net/news.phpraction.view8id.11748
/9زكي، نبيل ،" المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير، مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة."
http://www.elmikhtar.net/modules.php?naima=news&file=printrsid=662.

/سني، محمد الأمين ،" العلاقات الأمريكية الجزائرية"،
http://snimedamine.maktoobblog.com
/ 11شبيب، نبيل ، " الأطلسي المتوسطي ...حوار تائه"،
http://www.islamonline.net/servlet/satellite?=articleacrcid=1169972846104&pagename=zone-arabic-news%2fnwllayout.
/ 12طواهر، عزيز ،" فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل"
http://www.djazairess.com/alahrar/17930
/ 13 ", http://www.alkashif.orgعبد الخالق، لهيب،" بين انهيارين : الاستراتيجية الجديدة
/ 14عوض، ميخائيل ،" ملامح استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة والعالم"
http://www.watan.com/index.phproption=comcontenent8view=article8id=2851=2008-07-22-16-32-42&cartid=36=2008-04-03-17-42-29&itemid=57.
"/ 15لمحة تاريخية عن الأسطول السادس
" http://moroccanmilitary.fullsubject.com/t105-topiالأمريكي
/ 16مصباح، علي ،" اسطنبول وما بعد الحوار الأطلسي المتوسطي"
http://ar_quantara.de/webcom/show-article.php/c924/nr757//webcomshow.htm
/ 17ينون، مصطفى ،" المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"،
http://www.umc.edu.dz/aud-vis/.../273-2011-04-20-13-32-18

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية: I-Livres :

1/ Benantar, Abdenour, La Mediteranée Occidentale entre Regionalisation et
Mondialisation ,Algerie, Bejaia, CREAD, 2003.
2/ Booth, Kenn and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA,
Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995
3/ Buzan, Barry and ole weaver, regions and power : the structure of int relations,
Uk, KAMBREDGE, Univercity press, 2003.
4/David, Charls -Philippe et Jean Jaques Roche, Théories de la securité, France,
Paris, Edition Montchrestien, 2002.
5/ Elias, Juanita and Peter Sutch, International Relations – The Basics – ,U.S.A,
New York, ROUTLEDGE, 2007
6/ Larabee, Stephan and others, " Nato's Mediterranean Initiative : policy issues
and Dilemmas", RAND corporation, 1999.
7/) Lesser , Ian,O., Mediterranean Security New Perspectives and Implications for
USA, USA, Santa Monica, RAND Corporation, 1992
8/ Roche, Jean Jacque, Théories des Relations Internationales, France, Paris,
Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32.
9/ Viotti, Paul et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism,
Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997.

II-Revues :

1/ Balta, Paul, « Les Enjeux de la conference de Barcelone », **l'annuaire de
l'Afrique du Nord**, France, Paris, CNRS, 1995.
2/ Benantar,Abdenour "NATO Maghreb and Europe", **Mediterrranean Politics**,
ROUTLEDGE, USA, New York, Vol 11, July

3/ Benantar, Abdennour, " What Role does the USA Play in the Mediterranean",
Med 2009.
4/ Willa, Pierre, " La Méditerranée Comme Espace Inventé ", France, Paris, Jean-
Monnet papers, Novembre 1999, n° 25.
5/.Tayfur , Fatiha M., "Security and Corporation in the Mediteranean Perceptions", vol 05, n 03. 2006

Journal of International Affairs III-Journeaux :

1/ De Lagorce, Pierre Marie, " Quand l'Europe Refuse une Defense Europeenne ",, Juillet 1997

Le monde diplomatique. **IV-Sites d'Internet :**

1/Boining, Astrid B, "Multilateral Security in the Mediteranean post cold war:
NATO's Mediterranean dialogue and the Eauromed Parrtnership".
http://www.sagepub.com
2/De, Vasconcelos Alvaro, " Europe's Mediterranean Strategy an Asymmetric
Equation "
http://www.ies.berteley.edu/reasearch/vasconcelos.pdf
3/ Filiu, Jean Pierre, " Moyen-Orient et Mediterranée : le temps des Decisions ",
http://www.robert-schuman.eu/coop-fr-us/partie/2011.pdf.
4/Huntzinger, Jaquess, "La Mediterranée d'une Rive à l'autre",
http://www.Ladocumentationfrancaise.fr/cataloque/330331600367/330331600367
_EX.pdf
5/Jones, Campbell," Theory After the Post Modernism Condition",
http:// org.sagebub.com/cgi/content/abstract/ 10/3/503.
6/Kouttroub, Smail, "La Politique Maghribine des Etats Unis"

http://saharadumaroc.net/spage-
aspprub=2&txt=78&parent1=1
7/Lesse,Ian O. r, " les Etat – Unis et la Mediterranée ",
http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf.
8/Makki, Sami, "la Strategie Americaine en Mediterranée",
http://www.cairn.info/load_pdf
?ID_Article=come_040_0125
9/Maclsaac, Dan L., " The critical Theory of Jurgen
Habermas",
http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html.
10/ McDonald, Matt, “Securitization and the Construction
of Security“,
http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.
11/" Mediterranée et Nouveau MoyenOrient.
Quelle Construction Stratigiques ?",
http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf
12/M.Sharp, Jeremy, " Syria : Background and US
Relations ", Marsh 11, 2009
http://www.fas.org/sgp/mideast/rl33487.pdf
13/Ormanci, Emr ye Bagdagul, "Mediterranean Security
Concerns and NATO's
Mediterranen Dialogue".
http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/ormanci.pd
14/Price, Richard and Christian Reus-Smit, " Dangerous
Liaisons ? Critical
International Theory and Constructivist",
http :// ejt.sagebub.com/egi/content/short/4/3/259.
15/Roberto, Albioni, “La Securité Européenne à Travers la
Mediteranée”,
http://www.eu.int/institute/chaillot/chai02f.htm.
16/ Rogier, Bernard, "Le Grand Moyen-Orient: Un Moment
d'Utopie
International?"
http://www.uk.linked.com/dnb/bernard-rogier/a/44b/167
17/ Stone, Mariane, “ Security According to Buzan : A
Comprehensive Security
analysis “,

http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf
18/Sur, Serge, "Quelle Politique Transatlantique de Securité? Un Dialogue Euro-Americain", http://www.diplomtie.gouv.fr/thematiques-830/etudes.../fd001275
19/Strumer, Michael and others, "What Strategy for the Greater Middle Eeast", http://www.se2.isn.ch/serviceengine/files/.../European_perspective_01_01.pdf
20/ The Copenhagen Scool (International relations), http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school_(internationa
l_relations).ht
21/Webb, Keith, " Preliminary Questions about Post-Modernism ", http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html.
22/Zoubir, Yahia H., "Le Conflict du Sahara Occidental: Enjeux Regionalux et Internationaux", http://www.crie-sciencespo.com/archive/2010/fevrier/dossier/artyz.pdf.

الفهرس

الموضوعات	الصفحة
مقدمة	**01**
الفصل الأول :مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية	**09**
المبحث الأول:مفهوم الأمن من منظور عقلاني تفسيري	**10**
المطلب الأول :الأمن من المنظور الواقعي	**10**
المطلب الثاني :الأمن من المنظور الليبرالي	**17**
المبحث الثاني :مفهوم الأمن من منظور تكويني تأملي	**23**
المطلب الأول :الأمن من المنظور البنائي	**23**
المطلب الثاني :الأمن من منظور النقدية الاجتماعية	**29**
المطلب الثالث :الأمن من منظور ما بعد الحداثة	**35**
المبحث الثالث :مفهوم الأمن من منظور توسعي	**40**
المطلب الأول :إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن	**40**
المطلب الثاني :مقترب مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية منه	**45**
الفصل الثاني :بناء الإقليم المتوسطي بين العملية الأوروبية والرؤية الأمريكية	**50**
المبحث الأول :العملية الأورو مركزية في بناء الإقليم المتوسطي	**51**
المطلب الأول :مفهوم الإقليم المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية	**51**
المطلب الثاني :الأبعاد الإستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية	**57**
المبحث الثاني :الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطي	**64**
المطلب الأول :موقع المتوسط من مشروع الشرق الأوسط الكبير	**64**
المطلب الثاني :المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط	**70**
المبحث الثالث :المهام الأمنية الأمريكية في المتوسط	**75**
المطلب الأول :ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية	**75**
المطلب الثاني" :الفوضى الخلاقة "كخيار لاحتواء سوريا ولبنان في المتوسط الشرقي	**80**
المطلب الثالث :إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء الغربية	**85**
المطلب الرابع :التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط	**89**
الفصل الثالث :آليات التدخل الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط	**93**
المبحث الأول :الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط	**94**
المطلب الأول :المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي	**94**
المطلب الثاني :السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي	**101**
المبحث الثاني :المبادرات السياسية الأمريكية تجاه المتوسط	**108**
المطلب الأول :الخلفيات السياسية للحوار الأطلسي المتوسطي	**108**
المطلب الثاني :إدراج دول جنوب المتوسط ضمن إستراتيجية دمقرطة الشرق الأوسط	**114**
المبحث الثالث :الدخول الاقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط	**121**
المطلب الأول :الشراكة الأمريكية المغاربية :توجه استراتيجي مستقل أم خط	**121**

المطلب الثاني :التحرك الأوروبي متوسطيا لمواجهة الدخول الأمريكي	**126**
خاتمة	**130**
قائمة المراجع	**136**
الفهرس	**148**